وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية التربية/ ابن رشد للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

المنع الصَّرفيّ في المُحكم والمحيط الأَعظم

رسالة قدَّمتها

الطالبة

رغد علي حسين المرسومي

إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة

إشراف

الأستاذة الدكتورة

ساجدة مزبان حسن

١٤٤٠هـ ٢٠١٩ م

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء: الآية ١١٣

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**المنع الصرفيّ في المحكم والمحيط الأَعظم**) التي قدمتها الطالبة (**رغد علي حسين**) قد جرى بإشرافي في كلّيّة التربية / ابن رشد للعلوم الإنسانية جامعة بغداد، وهي جزء من متطلّبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها/ لغة.

المشرفة

الاسم: أ. د. ساجدة مزبان حسن

التوقيع:

التأريخ:

ترشيحُ الرسالة للمُناقشةِ

بناءً على التوصيات المتوافرة، أُرشحُ هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

الاسم :

رئيس قسم اللغة العربيـة

التأريخ:

إقرار الخبير العلمي

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالةالموسومة بـ (**المنع الصرفيّ في المحكم والمحيط الأَعظم**) التي قدمتها الطالبة (**رغد علي حسين**) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب اللغة العربيّة / لغة ، وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية.

الاسم :

التخصص :

التاريخ : / / ٢٠١٩

إقرار لجنة المناقشة

نحنُ أعضاء لجنة المناقشة نشهد أنّنا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومـة بـ (**المنع الصرفيّ في المحكم والمحيط الأَعظم**) وقد ناقشنا الطالبة (**رغد علي حسين**)في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في في اللغة العربيّة وآدابها/ لغة بتقدير( ) وبدرجة ( )

أ.م.د مائدة رحيم غضيب

(رئيساً)

/ /٢٠١٩

التوقيع

أ.م.د نزار بنيان شمكلي

(عضوا)

/ / ٢٠١٩

التوقيع

أ.م.د أحمد خليل حبيب

(عضواً)

/ /٢٠١٩

التوقيع

أ.د ساجدة مزبان حسن

(عضواً ومشرفاً)

/ / ٢٠١٩

التوقيع

صادق مجلس كليّة التربية / ابن رشد في جامعة بغداد على قرار لجنة المناقشة

بتأريخ: / /٢٠١٩

التوقيع:

الاسم: أ. د. علاوي سادر جازع

عميد كليّة التربية/ ابن رشد للعلوم الإنسانية

التأريخ: / /٢٠١٩

الإهداء

إلى النور الذي انبثق من غار حرّاء لخير أمة أُخرجت للناس

المبعوث رحمة للعالمين

محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى كلِّ قطرة دم شريفة امتزجت مع ذرات ترابنا الطاهر، شهداء العراق ، أسكنهم الله فسيح جناته

إلى مَنْ جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب (أبي العزيز)

إلى مَنْ تتسابق الكلمات لتخرج مُعبرة عن مكنون ذاتها، مَنْ علمتني وعانت الصِعاب لِأصل الى ما أنا فيه (أمّي الغالية)

إلى مَنْ أمدني بالحب والقوة والدعم والإصرار ، وكان حافزاً لتحقيق الحلم (زوجي الحبيب)

إلى مَنْ آثروني على أنفسهم ،وأظهروا لي ما هو أجمل من الحياة (إِخوتِي الأعزاء)

إلى مَنْ أذاقتني حلاوة الأمومة ، فلذة كبدي وقرة عيني (ابنتي قَبَس)

شكر وعرفان

لا يسعني بعد ان أنهيت هذا الجهد المتواضع إلا أن اشكر البارئ عز وجَل المنعم الأول إذ يعجز العقل عن الإحاطة بنعمه ، ويكَل اللسان عن شكره عليها بما هو أهل له .

وأتقدم بخالص شكري إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة ساجدة مزبان حسن ، إذ كان لها الفضل الكبير في تقويم ما اعوج من هذا العمل ، بما قدمته من آراء قيّمة وأفكار بنّاءة، إذ كانت لي النور التي يستضاء به ، ويُسار على هداه .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل مازن عبد الرسول الزيدي، الذي آزرني وشد على يدي ، ولم يبخل عليّ بما يملك من آراء تصب في خدمة البحث ، أسأل الله القدير أن يوفقه لما فيه الخير والصلاح في الدنيا والآخرة .

وكما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور علي خلف العبيدي فقد أغناني بالكثير من الملحوظات العلمية الدقيقة التي ساهمت كثيرا في إنجاز البحث فجزاه الله عني خير الجزاء .

و أود أن أشكر كلِّ من مدَّ إليَّ يد العون ولم يبخل عليّ في تقديم المساعدة والدعم من الأهل والأصدقاء .

والشكر الكثير الى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية جميعا إذ قدموا لي الكثير من العطاء والمساندة في جميع مراحل دراستي في هذا القسم العتيد . والشكر موصول الى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين إذ تفضلوا عليّ بقراءة الرسالة والحضور لتقديم العون والمساعدة لإتمام هذه الرسالة على أحسن وجه ، راجية من الله ان يوفق الجميع لما يحب ويرضى انه سميع عليم .

رغد علي حسين المرسومي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ – ٦
التمهيد: ابن سيده : حياته وعلمه ومنهجه	٧ – ١٥
الفصل الأوَّل: مفهوم المنع عند العلماء	١٦ – ٤٢
أولا : المَنع في اللغة والاصطلاح	١٧ – ٢٠
ثانياً : مصطلحات المَنع المستعملة عند اللغويين	٢٠ – ٣٧
أ – المفردات الدالة على المنع في المحكم	٢١ – ٣٢
ب – التعبيرات الدالة على المنع في المحكم	٣٢ – ٣٧
ثالثاً : مصطلحات تتقاطع مع مصطلح المنع	٣٧ – ٤٢
الفصل الثاني : المنع في الجموع	٤٣ – ٩٢
المبحث الأول : المنع في جمعي السّلامة(التّصحيح)	٤٤ – ٥٧
١-المنع في جمع المذكر السالم	٤٤ -٥١
٢ – المَنع في جمع المؤنث السالم	٥٢ – ٥٧
المبحث الثاني: المنع في أبنية جموع التكسير	٥٨ – ٩٢
أولا : المنع في أبنية الجموع الثلاثية المجردة	٦٠ – ٦٧
ثانيا : المنع في أبنية الجموع المزيدة بحرف واحد	٦٧ – ٧٢
ثالثا : المنع في أبنية الجموع المزيدة بحرفين	٧٢ – ٨٢
رابعاً : المنع في أبنية الجموع المزيدة بالتاء	٨٢ – ٨٥
خامسا: المنع في صيغ منتهى الجموع	٨٥ – ٩٢

الفصل الثالث : المنع في الميزان الصرفي	٩٣ – ١٤٦
المبحث الأول :المنع في الأسماء	٩٦ – ١٢٠
المبحث الثاني: المنع في الأفعال(الألفاظ التي ليس لها أفعال)	١٢١ – ١٣٩
المبحث الثالث: المنع في المصادر	١٤٠ – ١٤٦
الفصل الرابع : المنع في قضايا صرفية متفرقة	١٤٧ – ١٦٧
المبحث الأول : المنع في أبنية اسم التفضيل والنسب	١٤٨ – ١٥٥
المبحث الثاني: المنع في أبنية المفرد والتصغير والابدال	١٥٦ – ١٦٧
الخاتمة	١٦٨ – ١٧١
المصادر	١٧٢- ٢٠٤

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله الذي لَولاه ما جَرى قلم ولا تَكَلم لِسان ، الحمدُ لله ربنا رب العالمين حَمداً كثيرا طيباً مبارَكاً فيه ، وأفضَل الصلاة وأَتَمّ التسليم على خيرِ الخَلق أَجمَعين محمد ابن عبد الله، عَبدِكَ ونَبِيِّكَ وَرَسولِك النَبِيِّ الأُميّ المَبعوث رحمةً للعالمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغرّ المنتجبين ، ومن والاهُ الى قيامِ يومِ الدّين .

أمّا بَعدُ :

فإنَّ للغَةِ العرَبية مكانة كَبيرة ، وحُباً عَظيماً في نفُوس المُتَكلِمِينَ بِها ، وما هذهِ المكانة والحُب إلا شَرف لِهذه اللغة المباركة ، فشرفها من شَرف القرآن الكريم ، فهي اللغَة الّتي يَسمو بأحرفها كَلام الله، قال تعالى في محكم كتابه الكريم :﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾[1]، فهي لُغة الفَصاحةِ وَالبَلاغَة والبَيان ، وبها تَحدث خاتَمُ الأنبِياء (صلى الله عليه وآله وسلم) وبِها كُتِبَت قَصائِد الشُعراء ، وقِصص الأُدباء وكُتب العُلماء ، وكانت كَلماتُها وما تَزالُ ميزاناً يَستقيم بهِ كُلُ لِسان ، فَهيَ شِريان حَضارَتنا النّابض ، ووجه ثقافتنا المشرق، تتجلى فيها عظمة التُراث ، وتَتَدَفَقُ مِنها شلالات العَطاء فهي عروس اللغات وسَيِّدتها .

إنَّ الخوضَ في دراسة العربية هو باب واسع ، وبحر زاخر، لا حدود له ، ومن قيضّ الله له ذلك فعليه الإفادة من دُرره ، فكان لهذا البحث شرف الاهتمام بظاهرة من ظواهر اللغة المهمة المتعلقة بالجانب الصرفيّ منها ، فقد حَضِيَ علم الصَّرف باهتمام عُلَماء العَربية

---

(١) سورة يوسف : ٢

المتَقدمين ، فأَولَوهُ عِنايةً كَبيرة ، وَوضَعوا له الأُسُس والقواعد الرَّصينة ، وتبعهم في منهجهم كثير من علماء اللغة المتأخرين وحذوا حذوهم في العناية بهذا العلم .

وبعد البحث الواسع في كتب اللغة والمشورة الكريمة من الأستاذ الدكتور (مازن عبد الرسول سلمان الزيديّ) شاء الله تعالى اختيار هذا الموضوع بعد إجراء التعديلات عليه من لدن أساتذتي الكِرام في اللجنة العلمية حتى وُسِمَ بـ (المنع الصرفي في المحكم والمحيط الأعظم) وهو دراسة تتناول ظاهرة المنع في الجانب الصرفي ، ومما لا شك فيه أنها ظاهرة بارزة في كتب اللغة والنحو ، فسعيت الى تتبع مواضع المنع في الجانب الصرفي عند عالم كبير من علماء العربية ،كان قد أُوتي حظاً كبيراً في نبوغه في علوم شتى ، كاللغة والنحو والصرف والفقه والحديث ، هو ابن سيده الأندلسي (ت : ٤٥٨هـ) إذ وقع الاختيار على معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) ليكون مادة لدراسة ظاهرة المنع بسبب غزارة المادة الصرفية فيه .

وقد اقتضت مادة البَحث تقسيمه على أربعةِ فُصُولٍ، يَسبِقُهَـا مقدمة وتمهيدٌ، وتتلُوهَا خَاتِمَةٌ ومصادر . أمّا التمهيد فكان عن ابن سيده حياته وعلمه ومهجه الصرفي في المحكم والمحيط .

أمّا الفصل الأول فكان عن(مفهوم المنع عند العلماء)، وقد درست فيه المنع لغةً واصطلاحاً ، والمصطلحات التي استعملها العلماء وابن سيده للتعبير عن المنع ، والمصطلحات التي تتقاطع في مفهومها مع المنع .

وأمّا الفصل الثاني فكان عن (المنع في أبنية الجموع) ، وقسمته على مبحثين ، المبحث الأول خَصّصته لـدراسة (المنع في جمعي السلامة) ، والمبحث الثاني فكان لـ (المنع في أبنية جموع التكسير) .

أما الفصل الثالث فقد جعلته لدراسة (الميزان الصرفي) ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث ، درست في المبحث الأول (المنع في أبنية الأسماء) ، وتناولت في المبحث الثاني (المنع في أبنية الأفعال) ، وجعلت المبحث الثالث لـ (المنع في أبنية المصادر) .

والفصل الرابع كان يتناول (المنع في قضايا صرفية متفرقة) ، وجعلته في مبحثين ،المبحث الأول تناولت فيه (المنع في أبنية اسم التفضيل والنسب) ، وأمّا الثاني فتناولت فيه (المنع في أبنية المفرد والتصغير والإبدال) .

بعده جاءت الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها خلال الدراسة .

وكان منهجي في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، فبعد أن جمعت المادة وصنفتها، قمتُ بتحليلها ، واخترت كثيرًا من أمثلةِ المنع في الأبنية الصرفيَّة وبيَّنت دلالاتها اللغوية ، ومن ثم بيّنت مواطن المنع فيها وعلله ؛ معتمدةً في ذلك على رأي ابن سيده ، وأقوال العلماء المتقدمين من صرفيين ولغويين ومفسرين، وعلى ما قاله الباحثون المحدثون . فرجعت الى أقوال غيره من العلماء وهل جاءت آراؤهم موافقة أم مخالفة لما نصّ عليه ابن سيده من مواطن المنع في الأبنية الصرفية .

وقد اشتمل بحثي هذا على الكثير من المصادر والمراجع منها ، كتب اللغة والصرف والنحو ، وكتب التأريخ وسير العلماء والتراجم والرسائل والأطاريح الجامعية ، ومن أهم هذه المصادر : كتاب سيبويهِ ، وكتب ابن جنّي (الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والمنصف) ، وإصلاح المنطق ،والمقتضب ، والأصول في النحو ، ومعجمات اللغة كـ العين والصحاح والتهذيب ، والمقاييس ، وغيرها من المصادر التي اهتمت باللغة والصرف .

ومن الدراسات التي سبقتني في تناول هذه الظاهرة هي :

١- ابن سيده صرفيا ، أطروحة دكتوراه ، فائزة علي محمد العزاوي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

٢- ظاهرة المنع في الصرف العربي ، أطروحة دكتوراه ، زينب باسل كامل ، ٢٠١٢ .

٣- الجواز والمنع عند المبّرد في ضوء أصول النحو العربي (دراسة وصفية تحليلية) ، د. يوسف دفع الله أحمد ، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، مجلة الآداب .

٤- الجواز والمنع عند اللغويين والنحويين ، أحمد عويد أحمد الحياني .الجامعة الإسلامية ، كلية الآداب .

٥- ظاهرة المنع في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، مازن عبد الرسول سلمان الزيدي ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١ .

وبعد ...

أرجو أن أكون قد وُفقت في بحثي المتواضع هذا خدمةً للغة العربية، ليكون قطرة ماء في بحرها الواسع ، وتقرباً لوجه الله الكريم ، فإن لم أوفق فلي شرف المحاولة والتعلّم وهذا جُهد المقل المقصر والكمال لله وحده ، واستغفره وأعوذ به من أخطائي وزلاتي وتقصيري.

وأتوجه بعميق آيات الشكر والعرفان والامتنان الى استاذتي الفاضلة الدكتورة ساجدة مزبان حسن التي اشرفت على إعداد هذه الرسالة موجهة ومرشدة ومتابعة إياي في مراحل البحث وخطواته جميعها ، فكانت حافزا لي لانجاز البحث ، بعد ان حظيت منها بالقراءة العلمية الدقيقة، وقد منحتني كثيرًا من وقتها وراحتها، على الرغم من تردي حالتها الصحية، فأسأل الله العلي القدير أن يجزيها عني خير جزاء المحسنين وأعظم ثواب المؤمنين ، ويسبغ عليها عافيته ودوام إحسانه.

وختاماً أود أن أشكر كلَّ من مدَّ إليَّ يد العون ولم يبخل عليّ في تقديم المساعدة والدعم المادي أو المعنوي لإنجاز هذه الرسالة بالصورة التي بين أيديكم .

التمهيد

ابن سيده : حياته وعلمه

ومنهجه

ابن سيده : حياته وعلمه ومنهجه

أولا: التعريف بابن سيده :

أ – اسمه وكنيته ولقبه :

اسمه : علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ اللغويّ، المعروف بابن سيده [١] ، وقد اختُلف في اسم أبيه ، فمنهم قال : إسماعيل ، ومنهم قال : أحمد ، وقال ياقوت الحمويّ (ت :٦٢٦هـ) : ((فاعتمدنا على ما ذكره الحميديّ لان كتابه أشهر)) [٢] وهو أن اسم والده أحمد .

كنيته : أبو الحسن .[٣]

لقبه : الحافظ ، لأنه كان إماماً في اللغة والعربية حافظاً لهما [٤] والضرير ؛ لأنه كان أعمى [٥].

ب – ولادته ونشأته :

ولد أبو الحسن ابن سيده في الأندلس بـِ (مُرْسِيّة) وهي مدينة تقع في الجانب الشرقيّ من الاندلس، لذا عُرف بالمرسِيّ أيضاً . وكان ابن سيده ضريرا وأبوه ضرير أيضاً ،

---

(١) ينظر : وفيات الأعيان : ٣/ ٣٣٠ ، سير أعلام النبلاء : ١٣/ ٣٥٣ ، نكت الهميان في نكت العميان : ١٨٧ ، هدية العارفين :١/ ٦٩١، الأعلام للزركلي: ٤/ ٢٦٣ .

(٢) معجم الأدباء : ٤/ ١٦٤٨ ، وينظر : الوافي بالوفيات : ٢٠/ ١٠٠

(٣) ينظر: وفيات الأعيان : ٣/ ٣٣٠ ، نكت الهميان في نكت العميان : ١٨٧

(٤) ينظر: وفيات الاعيان : ٣/ ٣٣٠

(٥) ينظر :البلغة الى أصول اللغة : ٢١٦

واشتغل بنظم الشعر مدة من الزمن[١] ، وكان أبوه مُحيطاً باللغة، فتتلمذ على يديه ، ثم على أبي العلاء صاعد بن الحسن البغداديّ[٢].

ت - ذكاؤه وعلمه :

فقد كان ابن سيده ((إمامًا في اللغة وفي العربية حافظاً لهما، على أنه كان ضريرًا، وقد جمع في ذلك جموعًا وله مع ذلك في الشعر حظ وتصرف))[٣] .

وهو واحد من الذين يُضْرَبُ بذكَائِهِم المَثَل. قَالَ أَبُو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيّ : ((دَخَلتُ مُرْسِية فَتشبَّثَ بِي أهلها ليسمعوا عليَّ غَرِيْب المُصَنَّف فَقُلْتُ: انْظُرُوا مَنْ يَقرَأُ لَكُم وَأُمسك أَنَا كِتَابِي فَأَتونِي بِإِنْسَان أَعْمَى يُعْرَفُ بِابْنِ سِيْده فَقَرَأَهُ عليَّ كُلَّهُ فَعجبتُ مِنْ حِفْظِهِ. قَالَ: وَكَانَ أَعْمَى ابْنَ أَعْمَى))[٤] .

وكان غزير العلم مُتقناً العربية والأدب وفقيها ، ومتمكناً من علوم الحِكمة وألف فيها مؤلفات كثيرة، ولم يَكن هناك أعلم منه باللغة والنحو والأشعار وأيّام العرب وما يتعلق بعلومها، وكان حافظاً للعلوم [٥] .

وقيل في وصف علمِهِ ودرايَتِهِ : كان بالمشرق العربي لُغوي، وبالمغرب لغوي في عصر واحد وهما ضريران ولم يكن لهما ثالث ، فأبو العلاء التنوخيّ بالمعرة في المشرق،

---

(١) ينظر: الأعلام للزركلي :٤/ ٢٦٣

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء :١٣/٣٥٣، والأعلام للزركلي : ٣/ ٣٣٠ .

(٣) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس : ٣١١

(٤) معجم الأدباء : ٤/ ١٦٤٩، وينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢/ ٢٢٦ ، تاريخ الإسلام: ١٠/ ٩٩، بغية الوعاة : ٢/ ١٤٣

(٥) ينظر: معجم الأدباء : ٤/ ١٦٤٨

وفي المغرب ابن سيده الأندلسيّ. وقيل ابن سيده أعلم مِن المَعرِّيّ ، فقد أملى كتاب المحكم وهو عبارة عن ثلاثين مجلداً من صدره ، فلم يَكتب باللغة أحسن منه.[١]

أمّا منزلته العلمية بين علماء عصره فيمكن أن نلحظها في النص الآتي : (و لَا يعلم بالأندلس أَشد اعتناءً من هَذَا الرجل باللغة وَلَا أعظم تواليف ، تَفْخَر مُرسيّة بِهِ أعظم فَخر طرزت بِهِ برد الدَّهْر وَهُوَ عِنْدِي فَوق أَن يُوصف بحافظ أَو عَالم وَأكْثر شهرته فِي علم اللُّغَة وَمن شعره قَوْله :

لَا تَضْجَرَنَّ فَمَا سِوَاكَ مُؤَمَّلُ ... وَلَدَيْكَ يَحْسُنُ لِلْكِرَامِ تَذَلُّلُ

وَإِذَا السَّحَابُ أَتَتْ بواصل درها ... فَمن الذِي فِي الرِّيِّ عَنْهَا يَسْأَلُ

أَنْتَ الذِي عَوَّدْتَنَا طَلَبَ المُنَى ... لَا زِلْتَ تَعْلَمُ فِي العُلا مَا يُجْهَلُ))[٢]

وذكر الذهبيّ (ت:٧٤٨هـ) إنَّ بعضهم قدَح بوطنيته : ((قَالَ اليَسع بنُ حَزْم: كَانَ شُعُوْبِيًّا يُفَضِّلُ العَجَم عَلَى العَرَب. وَحَطَّ عَلَيْهِ أَبُو زَيْد السُّهَيْلِي فِي الرَّوْض فَقَالَ : تَعَثَّرَ فِي المُحْكَم وَغَيْرِهِ عثرَاتٍ يَدمَى مِنْهَا الأَظَلُّ وَيدحَضُ دَحَضَاتٍ تُخرجه إِلَى سَبِيْل مَنْ ضَلَّ حَتَّى إِنَّهُ قَالَ فِي الجمار: هي التي ترمى بعرفة. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بنُ الصَّلاَح: أَضَرَّت بِهِ ضَرَارتُهُ. قُلْتُ: هُوَ حُجَّةٌ فِي نَقل اللُّغَة وَلَهُ كِتَاب العَالَم فِي اللُّغَة؛ نَحْو مئة سفر بدَأَ بِالفَلَكِ وَختم بِالذَّرَّة. وَلَهُ شَوَاذ اللُّغَة خَمْسَة أَسفَار.))[٣].

---

(١) ينظر : بغية الطلب فى تاريخ حلب : ٢/ ٨٧٨

(٢) المغرب في حلى المغرب : ٢/ ٢٥٩

(٣) سير أعلام النبلاء : ١٣/٣٥٣ ، ولسان الميزان:٥/٥٠٠

وقال صلاح الدين الصفديّ (ت: ٧٦٤هـ) في مَدح عقليته وعلمه : ((من وقف على خطْبَة الْمُحكم علم أَنه كَانَ من أَرْبَاب الْعُلُوم الْعَقْلِيَّة وَلَيْسَت بِخطْبَة كتاب فِي اللُّغَة إِنَّمَا تصلح خطْبَة لكتاب الشِّفَاء لِابْنِ سينا))[١].

وقال جلال الدين السيوطيّ (ت:٩١١هـ) في الثناء على ابن سيده وكتابه المحكم : ((وأعظمُ كتابٍ أُلِّفَ في اللغة بعد عَصْرِ الصحاح كتابُ المُحْكَم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سِيدَه الأندلسيّ الضَّرير ثم كتابُ العُباب للرضيّ الصَّغانيّ))[٢].

ومن الأقوال المتقدمة الذكر يتبيَّن لنا مدى إعجاب المؤرخين بابن سيده وإطنابهم في مدحه، وتفضيله على علماء عصره في مكانته العلمية وثقافته اللغوية ، وهذا فعلا ما يستحقه لِما قدمه من مؤلفات كثيرة وثروة لغوية كبيرة أثرت الدرس اللغوي العربي وسأقوم بذكرها .

ث - مؤلفاته:

وله في اللغة مؤلفات منها:

١. كتاب الأنيق في شرح الحماسة عشرة أسفار.
٢. كتاب شاذ اللغة في خمس مجلدات.
٣. كتاب شرح إصلاح المنطق.
٤. كتاب شرح كتاب الأخفش
٥. كتاب شرح مشكل أبيات المتنبي .
٦. كتاب العالم في اللغة على الأجناس في غاية الإيعاب نحو مئة سفر بدأ بالفلك وختم بالذرّة .

---

(١) الوافي بالوفيات: ٢٠/ ١٠٠

(٢) المزهر : ١/ ٧٦

٧. كتاب العالم والمتعلم على المسألة والجواب.
٨. كتاب العويص في شرح إصلاح المنطق.
٩. المحكم والمحيط الأعظم مرتب على حروف المعجم اثنا عشر مجلدا.
١٠. المخصص مرتب على الأبواب .
١١. كتاب الوافي في علم أحكام القوافي.

وغيرها .[١] ولم يَصِلنا من مؤلفاته غير (وشرح مشكل أبيات المتنبيّ (ت: ٣٥٤هـ) ، المحكم والمحيط الأعظم، و المخصص ،) أما البقية فمفقودة [٢].

ج - وفاته :

تُوُفِيَ ابن سيده بالأندلس سنة (٤٥٨ هـ) في ربيع الأول منها وعمره سِتُّونَ سَنَةً، وَقِيلَ إِنَّهُ تُوُفِّيَ فِي سَنَةِ (٤٤٨هـ)، وَالقول الْأَوَّلُ هو الأَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[٣].

يقول ابن خلكان (ت :٦٨١هـ) : ((توفي بحضرة دانية عشية يوم الأحد لأربع بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وعمره ستون سنة أو نحوها. رأيت على ظهر مجلد من " المحكم " بخط بعض فضلاء الأندلس أن ابن سيده المذكور كان يوم الجمعة قبل يوم الأحد المذكور صحيحاً سوياً إلى وقت صلاة المغرب، فدخل المتوضأ فأخرج منه وقد سقط لسانه وانقطع كلامه، فبقي على تلك الحال إلى العصر من يوم الأحد ثم توفي، رحمه الله))[٤].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء :٤/ ١٦٤٩ ، هدية العارفين : ٦٩١/١

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ١٨/١ – مقدمة المؤلف

(٣) ينظر : وفيات الأعيان :٣٣٠/٣ ، البداية والنهاية : ١٢/ ٩٥ ، شذرات الذهب: ٥/ ٢٥١

(٤) وفيات الأعيان : ٣/ ٣٠٣ – ٣٣١ .

ثانيا : منهجه الصرفي في المحكم :

المحكم والمحيط الأعظم ، كتاب كبير مشتمل على أنواع اللغة، وقد رتّبه على حروف المعجم [١]، فقد نهج فيه نهج الخليل في العين.[٢]

خَلَط ابن سيده في محكمه بين المادة النحوية والمادة الصرفية ، فلم يكن المحكم كتاباً صرفيا خالصاً ولا هو كتاب نحوي ؛ بل يُصَنّف ضمن الكتب اللغوية ، فنجد فيه المواد الصرفية والنحوية مختلطة مع بعضها ،وأحياناً كثيرة يناقش المسألة الواحدة من جميع الجوانب الصرفية والنحوية والعروضية . وقد جاءت المادة الصرفية مبثوثة في مُحكمِهِ على نحو غير مرتب .

اما فيما يخص المصطلحات الصرفية فقد استعمل ابن سيده مصطلحات البصريين والكوفيين وكان يتنقل بينها ، كاستعماله لمصطلحات البصريين الشائعة عند الصرفيين كالنسب والتصغير مثلاً وغيرها من المصطلحات المتداولة في أبواب التصريف كأبنية الاسم الثلاثي [٣] ، والرباعيّ [٤]والخماسيّ [٥]والسداسيّ [٦]والتثنية والجمع [٧]وتفرعاته . ومصطلحات الكوفيين كالنعت بقوله : (((الخَوْعَم: الأحمق. والخَيْعامة: كِنَايَة عَن الرجل السوء. وَقيل: هُوَ نعت سوء.)) [٨]، والخفض، بقوله : ((وبَعْدُ: ((وبَعْدُ: ضد قبل يُبنى مُفردا ويعرب مُضَافا. وَحكى سيبويهِ انهم يَقُولُونَ: من بَعْدٍ،

---

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء : ١٨/ ١٤٤

(٢) ينظر : الفروق اللغوية : ٢١٧

(٣)ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ١١١/١ ،٢٠٩/٢ ، ٣٨٢/٢.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩/٤ ، ٤٥٤/٤، ٧١/٦.

(٥) ينظر :المصدر نفسه: ٤٦٩/٢ ، ٧٩/٤ ، ٩٣/٦.

(٦) ينظر :المصدر نفسه : ٤٩٢/٤.

(٧)ينظر :المصدر نفسه :٤٢٤/٦ ، ١٤٥/٧ ، ١٠٨/١٠.

(٨) المصدر نفسه : ١٤٣/١ ، وينظر : ٣٧١/١ ، ٤١٠/٢ ، ٤٩٣/٤.

فينكرونه، وافْعَلْ هَذَا بَعْداً. وَقَوله تَعَالَى: (للهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ) أَصلهمَا هُنَا الْخَفْض، وَلَكِن بُنيتا على الضَّم لِأَنَّهُمَا غايتان))[١] ، والجحد : بقوله : ((وَمَا تَرْتَقع مني برِقاعِ: أَي مَا تطيعني، وَلَا تقبل مِمَّا أنصحك بِهِ شَيْئا. لَا يتَكَلَّم بِهِ إِلَّا فِي الْجَحْد.)) [٢].

وَقد مَيَّز بين (الجموع) و(أَسمَاء الجموع) ، ونَبَّه على الْجمع المركب، وَيُسَمِّيه النحويون (جمع الْجمع) ، فَبعض اللغويين لَا يميزون بين الْجمع واسْم الْجمع، وَأشارَ الى الْأَبْنِيَة التي يجوز أَن تكون جمعاً، وَجمع جمع فَإِذا مَرَّ بها أشارَ الى أَيهمَا أولى بِهذا البناء: الْجمع أم جمع الْجمع ، كَقَوْلِه في كُرَاع : ((والكُرَاعُ من الْإِنْسَان: مَا دون الرّكْبَة إِلَى الكعب ... وَالْجمع أكرع. وأكارِع جمع الْجمع. وَأما سيبويهِ فَإِنَّهُ جعله مِمَّا كسر على مَا لَا يكسر عَلَيْهِ مثله، فِرَارًا من جمع الْجمع، وَقد يكسر على كِرْعان))[٣].

وإذا كان الِاسْم لا يُكَسَّر إلا على بِنَاء واحد من أبنية أدنى الْعدَد أَو أَكْثَره، ولَا يتَجَاوَزه إِلَى غَيره، ، يذكر بِأَنَّه لَا يُكَسَّر على غير ذَلِك، كقوله : ((وَذَلِكَ نَحْو الأفئدة، والأذرع، والأكُفّ والأقدام، والأرجل، فَإِنَّهُ لَا يكسَّر وَاحِد من هَذِه عِنْد سيبويهِ على غير هَذِه الْأَبْنِيَة الدَّالَّة على أدنى الْعدَد، وَإِن عني بِهِ الْكثير.))[٤].

ويُنبِّه ابن سيده على الجموع الَّتِي لم تكسّر على وَاحِدهَا، كـ (ملامح ومشابه وليالٍ)[٥]، ويشير الى الأَسماء التي لَا تُصغَّر مثل (البارحة وَالثُّلَاثَاء وَالْأَرْبِعَاء)[١] .

---

(١)المحكم والمحيط الأعظم : ٢/ ٣٢ ، وينظر: ٤٣٢/٣ ، ٨٠/٤، ٢٩٤/١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠٤/١ ، وينظر : ٢١٤/١ ، ١٠٧/٢ ، ٢٦٧/٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٢٧٣ ، وينظر : الكتاب : ٦١٦/٣

(٤) المصدر نفسه :٣٩/١ - ٤٥

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٤٤ ، و ١٠ / ٣٩٦

وقد اعتمد ابن سيده في (المحكم) على مجموعة كبيرة من المصادر منها كتب اللغة والنحو وكتب التفسير والحديث كالمصنّف لأبي عبيد، وإصلاح المنطق لابن السِّكيت ، ، والجمهرة ، وتفاسير الْقُرْآن الكريم ، وشروح الحَدِيث النبوي ، وَكتاب الْعينِ ، وَكتب الْأَصْمَعِيّ، وَالْفرّاء، وَابْن الْأَعرَابِي، وَأبي عُبَيْدَة ، والشيبانيّ، واللحيانيّ ، ومجَالِس ثعلب ، والفصيح، والنوادر، وَكتب كرَاع، وغيرها من المختصرات ، كالزبرج، والمكنى، والمُبَنَّى، والمُثَنَّى، والأضداد والمبدل، والمقلوب، وَمَا اشْتَمَل عَلَيْهِ كتاب سيبويهِ مَعَ مَا أضافه إِلَيْهِ من الْأَبْنِيَة الَّتِي فَاتَت سيبويهِ ، عَرَبِيَّة كَانَت أَو دخيلة .وكتب النَّحْوِيين كأبي علي الفارسيّ ، والرمَّانيّ ، وأبي الْفَتْح عُثْمَان بن جني، والخصائص، وسر الصناعة [٢]، وبهذا اختلف (المحكم) عن المعجمات المشابهة من هذا الجانب [٣] .

(١) ينظر : المصدر نفسه :١/ ٤٥ ، ٣/ ٣٢٥

(٢) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ٤٧- ٤٨

(٣) ينظر : علم اللغة العربية : ١٠٢

الفصل الأول

مفهوم المنع عند العلماء

أولا : المَنع في اللغة والإصطلاح :

المَنع لُغَةً :-

المَنع مَصدر للفعل الثلاثي (مَنَعَ)، هذا الأصل اللغوي ،وقد وَرَدت هذِه الكَلمة كثيراً في كتبِ اللغة ومعجماتها بمعانٍ متعدِدة مِنها ما جَاء في العَين : ((مَنَعْتُه أَمْنَعُه مَنْعاً فامْتَنَعَ، أي: حُلتُ بينه وبين إرادته.))[١].

وقد جاء في التهذيب كلاماً مقارباً لهذا المعنى فـ : ((المَنعُ أَن تَحُولَ بَين الرجل وَبَين الشَّيْء الَّذِي يُريدهُ. يُقَال: مَنَعْتُهُ فامْتَنَعَ))[٢].

والحَظْرَ من الألفاظ التي تدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ يقول ابن فارس (ت :٣٩٥هـ) : ((يُقَالُ حَظَرْتُ الشَّيْءَ أَحْظُرُهُ حَظْرًا، فَأَنَا حَاظِرٌ وَالشَّيْءُ مَحْظُورٌ.))[٣] وما يعضد هذا المعنى قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [٤] أي ممنوعا .

وعَبّرَ الجوهريّ عن المنع بأكثر من لفظة منها (الحَد) بقوله : ((والحَدُّ: المَنْعُ، ومنه قيل للبوّاب: حَدَّاد ... وللسَّجان حدّاد، لأنه يمنع من الخروج))[٥].

و(الحَجْر) بقوله : ((والحاجِرُ و الحاجورُ: ما يُمسك الماء من شَفَة الوادي. وهو فاعولٌ من الحَجْرِ، وهو المنع))[٦] .

---

(١) العين (ع ن م) :٢/ ١٦٣

(٢) تهذيب اللغة (ع ن م) : ٣/ ١٤

(٣) مقاييس اللغة (حظر) : ٢/ ٨٠

(٤) سورة الإسراء: ٢٠

(٥) الصحاح (حذد): ٢/ ٤٦٢

(٦) نفسه (حجر): ٢/ ٦٢٤

وجاء عند ابن سيده بمعنى آخر وهو (الحَظل) يقول : ((حَظَل يَحْظِل ويحظُل حَظْلاً: مَنَع))[١].

أما ابن الجوزيّ فقد استعمل لفظة (العَصِر) بمعنى المنع ، يقول : ((يعتصر الْوَالِد وَلَده أَي يحْبسهُ عَن الْإِعْطَاء ويمنعه ، وَسُئِلَ الْقَاسِم بن مُحَمَّد عَن العصرَة للْمَرْأَة وَهُوَ منع الْبِنْت من التَّزْوِيج وَيُقَال اعتصر فلَان فلَانا إِذا مَنعه من حق يجب عَلَيْهِ))[٢].

وقد استعمل الزبيديّ لفظة أخرى في التعبير عن المنع وهي (الحَجب) : ((وكُلُّ شَيءٍ مَنَعَ شَيْئا فقد حَجَبَهُ)) [٣].

وفضلا عن (الحَجب) فقد استعمل لفظة (التَحجير) بقوله :((مَنَعَهُ... مَنْعاً: ضِدُّ أَعْطَاهُ ... ويُقَالُ: هُوَ تَحْجِيرُ الشَّيءِ))[٤] .

وجاء عند الفيروزآبادي (ت:٨١٧هـ)بمعنىً جديد وهو(الأعتراض)يقول :((والاعْتِراضُ: المَنْعُ، والأصلُ فيه أن الطريقَ إذا اعْتَرَضَ فيه بِناءٌ أو غيرُه مَنَعَ السابِلَةَ من سُلوكِهِ، مُطاوِعُ العَرْضِ.)[٥]. وجاء (الحبس) أيضا بمعنى المنع عند الفيروزآبادي [٦]

المنع اصطلاحاً :

لم يضع اللغويون والنحويون حداً للمَنع فكان مفهوم المنع مقتصراً على المعنى اللغوي للكلمة عند استعمالها في مواضع المنع ، وفي استعمالهم إياها كانوا يصَرِّحون بهذه

(١) المخصص :٤/ ٣٩٧

(٢) غريب الحديث لابن الجوزي : ٢/ ١٠٠

(٣) تاج العروس (حجب) : ٢/ ٢٤٠

(٤) نفسه (منع) : ٢٢/ ٢١٨

(٥) القاموس المحيط :١/ ٦٤٦

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥٣٧/١.

اللفظة أحيانا ويستبدلونها بمرادف لها يحمل الدلالة نفسها أحياناً أخرى ، إذ لم تَكن ظاهرة المَنع تَحمل مصطَلحاً واضحاً يَدلّ عليها ويوضح مفهومها عند الذين يستعملونها لذلك هم لم يقتَصروا على الألفاظ الدالة عليها بل استعملوا ألفاظاً أخرى قريبة منها لتَدل عليها(١).

والسبب في عدم وضع المصطلح هو أَنَّ اللّغويين القدماء ((لم يَكُونوا يَعنون كَثيراً بتَحديد مصطلحات هذه الظواهِر في المَقام الأول ، وإنما كانَت غايتهم بَسط المَفاهِيم العامَة الإصطلاحية))(٢).

وقد لَجَأ بعض المعاصرين الى تحديد مفهوم اصطلاحي لهذه الظاهرة عند تَتبع أماكن ورودها في كتب اللغة والنحو والصرف ، ومنهم د. خديجة الحديثيّ بقولها : ((الممنوع والمُحال حُكمان لعدم جواز وجه من أوجه الإعراب ، أو وجه من أوجه التعبير))(٣) ، ومن هذا القول نستنتج بأنه حكم لغوي ينطبق على قواعد النحو في جزئه الأول (وجه من أوجه الإعراب) وأبنية الصرف في جزئِه الثاني (أو وجه من أوجه التعبير) .

وذهب د. مازن عبد الرسول الى تعريف المنع النحويّ بأنه ((حكم نحوي يراد به رفض كلّ ما يخلّ بمقتضيات الصحة وقواعدها ؛ لعلّة مانعة من ذلك ، حالت بينه وبين الصواب))(٤).

---

(١)ينظر : المسائل الشيرازيات: ٤٥ ، وظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة) :٢٤.

(٢) ظاهرة النيابة في العربية : ٣ .

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويهِ :٢٨٩

(٤) ظاهرة المنع في النحو العربي:١٥

إذ بيَّن مفهوم المنع على أنه حكم نحوي والمعروف أن القواعد النحوية أو اللغوية على نحو عام تنقسم على (واجب ، وممنوع ، وجائز) ومدار بحثنا عن الممنوع من الأحكام الصرفية التي تتعلق برفض كلّ ما يخل ببناء الكلمة وطريقة صوغها ووزنها.

تَدلّ لفظة (المَنِع) دلالة لغوية واضحة على رفض كلّ كلام يجيء مخالفاً لكلام العرب المقيس والمسموع والمجمع عليه .

إنَّ لغتنا العربية التي نتكلم بها اليوم قد جاءَت من مصدرين هما (السماع والقياس) وبهما تُقاس الكلمة أو الجملة العربية وإليهما يُرجَع في تَحديد صَحة الكَلام وَاللفظ ، فَما وافقهما فَبهِ وما خالف فغير مقبول أي (ممتنع) ولا يصح النطق بهِ ولا استعمالهِ في تكوين الكلام العربي الفصيح .

ثانياً : مصطلحات المَنع المستعملة عند اللغويين

لم يستعمل اللغويون والنحاة القدماء تَعبيراً واحِداً للمَنِع عندما تَعَّرضوا لمسائل المنع في كتبهم اللغوية ، بل كانوا يُعَبرون عنه بألفاظ وتعبيرات كثيرة تَدلّ على المَنع منها ألفاظ صريحة الدلالة على المنع ومنها مرادفات للمنع ، ومن أكثَر التعبيرات الدالّة على المنع المستعملة في كتب اللغة هي ألفاظ المَنع الصَريحة (منع، امتنع، ممنوع ، ممتنع ...) وما يشابهها، وكذلك تعبير (لا يجوز) و (غير جائز) وتُعَدّ هذه من أكثر الألفاظ المستعملة للدلالة على المنع في كتب اللغة على نحو عام وتَدل على المنع على نحو قطعي. [1]

وقد يعود السبب في عدَم تَنَبُه اللغويين والنحويين للاتفاق على مصطلح واحد ومحدد يُعَبرون به عن هذا المعنى ، الى أن العلماء العرب قد صَرفوا نظرهم وجهدهم الى وضع القواعد والحدود اللغوية والنحوية والمفاهيم العامة لِلُغَتِهِم فلم يُبدوا اهتماماً

(١)ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة) : ٢٩

كبيراً بوضع حدود أو مفاهيم لبعض المصطلحات والظواهر التي كانت مبثوثة في كتبهم ومنها (ظاهرة المنع) وظواهر كثيرة أخرى كـ (الشاذ والقبيح والنادر) وغيرها [١].

وحذا اللغويون المتأخرون حذو القدماء في التعبير عن المنع بطريقتهم نفسها وهي استعمال تَعبيراتهم ومصطلحاتهم نفسها . ولا نُؤاخِذ اللغويين القدماء على استعمالهم هذه التعبيرات؛ لأنها تعبيرات واضحة الدلالة على المنع ، ودلالتها على المنع حتمية وقاطعة ، لكن من الأفضل أن يَكون لهذه الظاهرة حدٌّ ومفهومٌ واضح يُعبر عنها ، فمن حق هذه الظاهرة أن تتفرد بمصطلحات تدلّ عليها على نحو مستقل وواضح[٢] .

أما ابن سيده فقد لَجَأ في معجمه إلى مجموعة من المصطلحات الدالّة على المنع الصرفي ؛لعرض أحكام المنع الواردة في المعجم ، وهي في مجملها لم تخرج عن حدود المصطلحات الشائعة للمنع في الدرس اللغوي والنحوي، علماً أن استعماله لألفاظ المنع الصريحة (منع ومشتقاتها) كان قليلا مقابل المصطلحات الأخرى المُعبرة عن المنع ، ومن هذه المصطلحات :-

أ – المفردات الدّالة على المنع في المحكم :

١ - مَنَعَ ومشتقاتها :

وردت في المحكم لفظة المنع ومشتقاتها في مواضع قليلة ، فقد وردت في (**ستة وعشرين**) موضعاً . من ذلك قول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) ((وَرجل تقيٌّ، من قوم أتقياء،

(١) ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة) : ٢٩
(٢) نفسه : ٢٩

وتقواء، الْأَخِيرَة نادرة، ونظيرها: سَخواء وسَرواء، وسيبويهِ مَنع ذَلِك كُله.)) [١] فقد عبّرَ بلفظة المنع الصريحة في نقله المَنع عن سيبويهِ.

وقولهُ في سياق حديثه عن الإلحاق : ((أَن الْعِنَايَة بمفيد الْمَعْنى عِنْد الْعَرَب أقوى من الْعِنَايَة بالملحق، لِأَن صناعَة الْإِلْحَاق لفظية لَا معنوية، فَهَذَا يمْنَع من أَن يكون (العُلَّيْق) مُلْحقًا بغُرْنَيْق))[٢] .

وقوله في موضع آخر: ((والنَّبِيْءُ المُخْبِرُ عن الله عزَّ وجلَّ مكية[٣] قال سيبويهِ الهمز فيه لغة رديئة يعني لقلَّة استعمالها ؛ لأنَّ القياس يمنع من ذلك))[٤].

٢ – أَبى ، يَأبى :

أبى بمعنى امتَنَع ، والإباء أشَدّ الإمتناع [٥] . وجاءت هذه اللفظة بهذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾[٦].

ومن أمثلة ورود المنع بهذا اللفظ في المحكم والمحيط قول ابن سيده: ((زَمَج قَرْبَتَه وسِقاءَه زَمْجا: لُغَة فِي جَزَمها، وَزعم يَعْقُوب أَنه مقلوب، والمصدر يَأْبَى ذَلِك.))[٧].

ومنه أيضاً قوله: ((والنُّحْلُ: إعطاؤك الْإِنْسَان شَيْئا بِلَا استعاضة، وَعم بِهِ بَعضهم جَمِيع أَنْوَاع الْعَطاء، وَقيل: هُوَ الشَّيْء الْمُعْطى. وَقد أنْحَلَه مَالا ونحَلَه إِيَّاه، وأبى بَعضهم هَذِه

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٥٩٩/٦ ، وينظر : الكتاب ٣٩٢/٤.

(٢)نفسه : ٦/ ٧٣

(٣)قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾ النبأ (١-٢)

(٤) نفسه : ١٠/ ٤٨٦

(٥) ينظر :لسان العرب (أبى): ٤/١٤

(٦) سورة البقرة : ٣٤

(٧) المحكم والمحيط الأعظم : ٧/ ٣٠٥

الْأَخِيرَة.))[١] ، وأمثلة كثيرة للتعبير عن المنع بهذا اللفظ في المحكم [٢].

٣ – - بَطُلَ ، باطِل :

الباطِلُ: نَقِيض الحَق[٣] ، وبَطَل الشيء (يَبطَلُ بُطلاً وبُطلانا) إذا ذهَبَ وَزالَ وفَسَد ولم يَثْبت[٤] والباطل والفاسد اسمان مُتَرادفان لِمُسَمى واحِد وهو ما لا يكونُ صحيحًا[٥].

وعن هذا المعنى عبر الشريف الجرجانيّ (ت : ٨١٦هـ) بقوله : ((الباطل: هو الذي لا يكون صحيحًا بأصله.وهو ما لا يعتد به، ولا يفيد شيئًا.))[٦] ، ويقال : ((أَبْطَلَه: غَيَّره. والإبْطالُ: يُقال فِي إِفْسَاد الشَّيْء وإزالَتِه))[٧].

ومما جاء من كلام ابن سيده عن المَنع بِصيغة (باطل) قولهُ : ((وَقيل: الزبدة بالرطب لتألقها: أَي بَريقها. وَقد تَوَهّم قوم : أَن الأَلوقة لما كَانَت هِيَ اللوقَة فِي الْمَعْنى، وتقاربت حروفهما من لَفْظهمَا وَذَلِكَ بَاطِل لِأَنَّهَا لَو كَانَت من هَذَا اللَّفْظ لوَجَبَ تَصْحِيح عينهَا، إِذا كَانَت الزِّيَادَة فِي أولها من زِيَادَة الْفِعْل))[٨].

ومن استعماله صِيغة (بَطَلَ) قوله : ((أَن الْعِنَايَة بمفيد الْمَعْنى عِنْد الْعَرَب أقوى من الْعِنَايَة بالملحق، لِأَن صناعَة الْإِلْحَاق لفظية لَا معنوية، فَهَذَا يمْنَع من أَن يكون

---

(١)المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ٣٤٣

(٢) ينظر: نفسه : ١٦١/٤ ، و ٥٢٤/٤ ، و٣٥٥/٧.

(٣) ينظر: الصحاح (بطل) : ٤/ ١٦٣٥

(٤) ينظر : إسفار الفصيح ١/ ٥٢٤

(٥) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع : ١١٢ ، و الكليات : ٢٤١

(٦) التعريفات : ٤٢

(٧) تاج العروس (بطل) : ٢٨/ ٨٩

(٨) المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٤٧٤

(العليق) مُلْحقًا بغرنيق، وَإِذا بَطل ذَلِك احْتَاجَ كَون النُّون أصلا إِلَى دَلِيل، وَإِلَّا كَانَت زَائِدَة.))[١].

٤ - **حَظَر**:

الحَظْر لُغَةً : هو المنع [٢] يقول ابن منظور : ((الحَظْرُ: الحَجْرُ، وَهُوَ خِلَافُ الإِباحَةِ. والمَحْظُورُ: المُحَرَّمُ. حَظَرَ الشيءَ يَحْظُرُه حَظْراً وحِظاراً وحَظَرَ عَلَيْهِ: مَنَعَهُ، وكلُّ مَا حَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ شَيْءٍ، فَقَدْ حَظَرَهُ عَلَيْكَ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿ وَما كانَ عَطاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً ﴾ [٣]. وَقَوْلُ الْعَرَبِ: لَا حِظارَ عَلَى الأَسماء يَعْنِي أَنه لَا يُمْنَعُ أَحد أَن يُسَمِّيَ بِمَا شَاءَ أَو يَتَسَمَّى بِهِ. وحَظَرَ عَلَيْهِ حَظْراً: حَجَرَ ومَنَعَ.))[٤].

ومن أمثلة استعماله عند ابن سيده : (ت:٤٥٨هـ) قوله : ((وشحم أُمْهُجٌّ: نيء، وَهُوَ من الْأَمْثِلَة الَّتِي لم يذكرهَا سيبويهِ، وَقَالَ ابْن جني: قد حظر فِي الصّفة أُفْعُل، وَقد يُمكن أَن يكون محذوفا من أُمْهُوجٍ كأسْكُوب[٥]))[٦] .

٥- **الحَظِل** :

أحد معاني هذه اللفظة يشير الى المنع يقول الجوهريّ (ت:في حدود ٤٠٠هـ) :

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٧٣

(٢) ينظر : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : ٢/ ٢٧ ، والمطلع على ألفاظ المقنع : ٤٥٩

(٣) سورة الإسراء: ٢٠

(٤) لسان العرب (حظر): ٤/ ٢٠٢

(٥) السَّكْبُ والأُسْكوبُ الهَطَلانُ الدَّائمُ. وماءٌ أُسْكُوبٌ أَي جارٍ، والأُسْكُوبُ من البَرْقِ: الَّذِي يَمْتَدُّ يَمْتَدُّ إِلى جِهَة الأَرْضِ، والأسكوب : السِّكَّةُ من النَّخْلِ ، / لسان العرب(سكب) : ١/ ٤٧٠، تاج العروس (سكب) :٣/ ٦٧ .

(٦) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ١٨١ ، وينظر : الخصائص :٣/ ١٩٧

((الحَظْلُ: المنعُ من التصرُّف والحركة. وقد حَظَلَ عليه يَحْظُلُ بالضم))[١] وفي نصّ للزَبيديّ (ت: ١٢٠٥هـ) : ((حَظَلَ عَلَيْهِ يَحْظِل ويَحْظل ... أَي مَنَعَه مِن التَّصَرُّفِ ... كَذَلِك إِذا مَنَعَه مِن بَعْضِ الْمَشْي قِيل: حَظَلَ عَلَيْهِ يَحْظُلُ. وَقَالَ أَبُو عَمرو: الحِظْلانُ: المَنْعُ.))[٢].

أما ابن سيده فقد ذَكرَ المعنى اللغوي للـ (حَظِل) فقط ولَم يستعمله في مواطن الدلالة على المنع ، يقول في معناه اللغوي : ((الحَظْلُ: الْمَنْع. حَظَلَ يَحظِلُ ويَحْظُلُ حَظْلا وحِظْلانا وحَظَلانا. والحَظْلُ : غيرَة الرجل على الْمَرْأَة وَمَنعَهُ إِيَّاهَا من التَّصَرُّف))[٣].

٦- **رَفَض ، يَرفُضُ ، مَرفُوض** :

الرَفُض في اللغة يعني تَرك الشَيء ، يَقول الخليل بن أحمد (ت:١٧٠هـ) :((رفض: الرَّفْضُ: تَرْكُكَ الشيءَ)) [٤] ، ويُقال (رَجُلٌ رُفَضةٌ) للشَخص الكَثير الرَّفض، ولِمَنْ يترك الأشياء ويتجنَّبها كثيرًا[٥].

وقد عبَّر اللغويون عن المَنِع باستعمال هذا المُصطَلَح ومنهم ابن سيده فقد جاءَت هذه اللفظة بمعنى (مَنَعَ) في معجمه إذ يقول : ((والعَرْقُوة: خَشَبَة معروضة على الدُّلو، وَالْجمع عَرْقٍ. واصله: عَرْقُوٌ، إِلَّا انه لَيْسَ فِي الْكَلَام اسْم آخِره وَاو، قبلهَا حرف

(١) الصحاح (حظل) :٤/ ١٦٧٠

(٢) تاج العروس (حظل): ٢٨/ ٣٠٦

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ٢٨٣

(٤) العين : ٧/ ٢٩ ، وينظر: تهذيب اللغة (ض ر ف): ١٢/ ١٣، والصحاح (رفض):٣/ ١٠٧٨

(٥) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة (رفض) : ٢/ ٩١٦

مضموم، إِنَّمَا تخص بِهَذَا الضَّرْب الْأَفْعَال، نَحْو: سرو، وبهو، ورهو، هَذَا مَذْهَب سيبويهِ وَغَيره من النَّحْوِيين. فَإِذا أدّى قِيَاس إِلَى مثل هَذَا رُفِض))[١].

إذ استعمل ابن سيده عبارة النفي (ليس في الكلام) وهي عبارة دالّة على المَنع وأبدَلها بلفظة (رُفِض) وهذا دَليل على استعمالِه لهذه اللفظَة بمعنى (المَنع) .

وفي مثال آخر يقول ابن سيده : ((ولَيْس في كلامِهم اسْمٌ في أَوَّلِه ياء مَكْسُورة إلا قَوْلَهم في اليَسَارِ يِسَار وإنما رفض ذلك اسْتِثْقالاً لِلْكَسْرَةِ في الياء))[٢].

٧- فَسَد ، فاسِد ، الفساد :

الفساد ضد الصَّلاح كما جاء في جمهرة اللغة : ((والفَساد: ضدّ الصّلاح فسَدَ الشَّيْء يفسُد ويفسِد فَسَادًا وفسوداً، وأفسدته أَنا إفساداً))[٣].

فـ (فَسدَ) ضِدُّ (صَلَحَ) ، وَقيل: فَسَد الشيءُ: بَطَلَ واضْمَحَلّ، وَيكون بمعنَى تَغَيَّرَ أيضاً[٤].

والفاسِد هو المُرادف للباطِل ، يقول محمد بن أبي الفتح البعليّ (ت: ٧٠٩هـ) : ((والباطل والفاسد اسمان لمسمى واحد وهو ما لم يكن صحيحًا))[٥].

وجاء في المحكم الدلالة على المنع بلفظ الفاسد ، بقوله: ((ولم يَقُلْ أحدٌ أَنَّ الآنَ من الأسماءِ الأعلامِ ومُحَالٌ أيضًا أَنْ تكونَ من أسماءِ الإشارَةِ ... إنما تقول الآن كان كذا

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ١٩٥

(٢) المصدر نفسه : ٨/ ٥٧٦

(٣) جمهرة اللغة (دسك): ٢/ ٦٤٦، وينظر : التهذيب (س د ف): ١٢ / ٢٥٧

(٤) ينظر: تاج العروس (فسد): ٨/ ٤٩٦

(٥) المطلع على ألفاظ المقنع : ١١٢

وكذا لمن لم يتقدم لك معه ذكر الوقت الحاضر فأما فَساد كَونه من أسماء الإشارة فقد تقدم وأما ما اعتلَّ به من أنه إنما بُنِيَ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه لغير عَهْدٍ متقدِّمٍ ففاسدٌ أيضًا))[١].

وقد وَرَد في المُحكم استعمال لفظ (فاسِد) أو (فَسَد) للتعبير عن الخَلل والمَنع في أَبنِيَة الصَّرف من ذلِك قول ابن سيده (ت :٤٥٨هـ) : ((جَبَذ جَبْذا: لُغَة فِي جَذَب، وظنه أَبُو عبيد مقلوبا عَنهُ، وَلَيْسَ ذَلِك بِشَيْء. قَالَ ابْن جني: لَيْسَ أَحدهمَا مقلوبا عَن صَاحبه؛ وَذَلِكَ انهما جَمِيعًا يتصرفان تَصرفا وَاحِدًا، تَقول: جَذَب يَجْذِب جَذْبا فَهُوَ جاذب، وجَبَذ يَجْبِذ جَبْذا فَهُوَ جابِذ، فَإِن جعلت مَعَ هَذَا أَحدهمَا أصلا لصَاحبه فَسَد ذَلِك))[٢].

وقولَهُ في مَوضِعٍ آخر: ((التُّنورُ: نوعٌ من الكَوانِينِ. قال أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى: التَّنُورُ تَفْعُول من النّارِ، وهَذا من الفَسادِ بحَيْثُ تَراهُ، وإِنَّما هو أَصْلٌ لم يُسْتَعْمَلْ إلا في هذا الحَرْفِ، وبالزِّيادِةَ، وصاحِبُه تَنّارٌ))[٣].

٨- **مُحال ، استَحال** :

وهي من الألفاظ التي تَحمل دِلالة المَنع يقال : ((وَيُقَال أحلْتُ الْكَلَام أُحيله إِحَالَة إِذا أفسدته.))[٤] وجاء في اللسان : ((والمُحال مِنَ الْكَلَامِ: مَا عُدِل بِهِ عَنْ وَجْهِهِ. وحَوَّله: جَعَله مُحالًا. وأَحال: أَتى بمُحال. وَرَجُلٌ مِحْوال: كثيرُ مُحال الْكَلَامِ. وَكَلَامٌ مُسْتَحِيل: مُحال... وَرَوَى ابْنُ شُمَيْلٍ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحمد أَنه قَالَ: المُحَال الْكَلَامُ لِغَيْرِ

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ١٠/ ٥٣٢

(٢) المصدر نفسه : ٧/ ٣٦٥ ، وينظر : الخصائص: ٢ / ٧١ - ٧٢

(٣) المصدر نفسه : ٩/ ٤٧٥

(٤) تهذيب اللغة (ح ل):٥/ ١٥٩

شَيْءٍ، وَالْمُسْتَقِيمُ كلامٌ لِشَيْءٍ)) [١] ، والمُحال هو الكلام الباطِل الّذي زُيِّف عن حقيقتهِ[٢].

فالمحال إذن ما خالَفَ الصَّواب ، وكلّ ما خالفَ الصواب فَهو مُمتَنِع فالمُحال أحد التعبيرات أو الألفاظ التي تدلّ على المَنع ، ويُستَدلُّ على ذلك أيضاً أنّه يأتي أحياناً مع لَفظ المَنع أو المُمتنع كَقولِ ابن الأَثير في النهاية : ((وبَيْض الأَنُوق، مَثَل يُضرب لِلَّذِي يَطْلُبُ الْمُحَالَ الْمُمْتَنِعَ.))[٣] فالمُحال يَدلُّ دِلالة قاطِعَة على المَنِع .

ويُعرفَهُ أبو زكريا الأنصاريّ (ت: ٩٢٦هـ) تعريفاً اصطلاحياً ، يقول : ((وَاصْطِلَاحا مَا اقْتضى الْفساد من كلِّ وَجه كاجتماع الْحَرَكَة والسكون فِي محل وَاحِد))[٤].

فَهُوَ : ((من الأشياء ما لا يمكن وجوده ومن الكلام ما عُدل به عن وجهه))[٥]، ويُقال لمن يجيء بكلام مُحال: (((جاء بالتُرهات) ؛ لأنه سلك طريق الباطل))[٦] .

إذن فالمحال هو الكلام الباطِل والفاسِد من كلِّ جِهة والمُتناقِض مع الحَقِيقَة ، والذي لا يُقبل وبذلكَ فهوَ يَدخُل ضِمنَ الكَلام المُمتَنِع .

وأمثِلَتُهُ في كُتُبِ اللغة كَثيرة ومنها قول المبرّد (ت: ٢٨٥هـ) :((وَكَذَلِكَ مَا كَانَ من الألوان والعيوب نَحْو الْأَعْوَر والأحمر لَا يُقَال مَا أحمره وَلَا مَا أعوره ، وَإِنَّمَا امْتنع هَذَا

(١) لسان العرب (فصل الحاء المهملة) :١١/ ١٨٦
(٢) ينظر: تاج العروس (حول):٢٨/ ٣٧٠
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ٧٧
(٤) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة : ٧٣
(٥) المعجم الوسيط : ١/ ٢١٠
(٦) اللباب في قواعد اللغة : ٢٥٧

لشيئين أَحدهمَا أَن أصل فعله أَن يكون أفْعَل وأفعال نَحْو أَحْمَر وأحمارّ وَدخُول الْهمزَة على هَذَا محَال))[١].

ومثله قول ابن السَرَّاج (ت: ٣١٦هـ) : ((الألفُ لا تزادُ أَولًا وذلكَ مَحالٌ لأَنَّها لا تكونُ إلا ساكنةً ولا يجوزُ الابتداء بساكنٍ))[٢].

ومما يؤكد استعمال هذا المصطلح للدلالة على المنع قول ابن جنيّ : (ت : ٣٩٢هـ) :((مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ومثله لا يكون. ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة وهو خطأ))[٣].

وقول الزمخشريّ : (ت: ٥٣٨هـ) : ((وإذا رِيمَ إدغام الحرف في مقاربة فلا بُدَّ من تَقَدمه قلبه إلى لفظه ليصير مثلاً له، لأن محاولة إدغامه فيه كما هو مُحال))[٤].

وقد استعمل ابن سيده مصطلح (مُحال) للدِلالَة على المَنع إذ يقول : ((وإنْ كانت أَنْضَبْتُ لُغةً أَنْبَضْتُ فالمصدر فيه سائغٌ حَسَنٌ فأَمّا أن يكونَ مقلوباً ذا مَصْدرٍ كما زَعَمَ أبو حنيفةَ فمُحالٌ))[٥].

ومن استعماله لـمُصطَلح (اسْتَحالَ) قوله : ((أَنّ (الآنَ) لَيْسَ مُعَرَّفًا باللامِ الظاهرةِ الّتي فيهِ لأنّهُ لَو كانَ مُعَرَّفًا بها لَجَاز سقوطُهَا منه فلزومُ هذه اللامِ للآنِ دَليلٌ

---

(١) المقتضب : ٤/ ١٨١

(٢) الأصول في النحو :٣/ ٢٣٣

(٣) الخصائص :١/ ٨٩ - ٩٠

(٤) المفصل : ٥٤٨

(٥) المحكم والمحيط الأعظم : ٨/ ٢١٢

عَلَى أَنَّها ليستْ للتَعريفِ وإِذا كان معرّفًا باللامِ لا محالةَ واستحالَ أَنْ تكونَ اللامُ فيه هي التي عرّفْته وَجَبَ أَنْ يكونَ معرّفًا بلامٍ أُخرى مَحذوفةٍ غيرِ هذه الظاهرة))[١].

٩- مردود :

المردود وهو ما يكون خلاف المقبول يقول أبو الهلال العسكريّ (ت:٣٩٥هـ) :

((أَن الْمَرْدُود مَا وَقع على وَجه لَا يسْتَحق عَلَيْهِ الثَّوَاب وَذَلِكَ أَنه خلاف المقبول))[٢].

ويُقال : ((رَدّهُ عن وجهه يَرُدُّهُ رَدّاً ومَرَدًّا: صَرَفه. وقال الله تعالى: ﴿ فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ﴾[٣]. ورَدَّ عليه الشيء، إذا لم يقبله، وكذلك إذا خَطَّأه . وتقول: رَدَّهُ إلى مَنزِلِهِ. ورَدَّ إليه جواباً: أي رَجَع.))[٤] فهو الكلام الخطأ الذي لا يُقبَل ، يقول ابن منظور: ((يُقَالُ: أَمْرٌ رَدٌّ إِذَا كَانَ مُخَالِفًا لِمَا عَلَيْهِ السنَّة))[٥].

والرَّد : المَنع ، يقول الفيوميّ (ت:٧٧٠هـ) : ((رَدَدْتُ الشَّيْءَ رَدًّا مَنَعْتُهُ فَهُوَ مَرْدُودٌ))[٦].

والمَردود من الكَلام هو الّذي يَكون مُخالفاً للقِياس ولا يَقبلهُ الفُصَحاء والبُلَغاء [٧].

---

(١)المحكم والمحيط الأعظم : ١٠/ ٥٣٢

(٢) الفروق اللغوية : ١/ ٢٢٧

(٣) سورة الرعد: ١١

(٤) الصحاح (ردد): ٢/ ٤٧٣

(٥) لسان العرب (ردد): ٣/ ١٧٣، وينظر : المعجم الوسيط : ١/ ٣٣٨

(٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ردد): ١/ ٢٢٤

(٧) ينظر: التعريفات : ١٢٤

وجاء الرَّد بمعنى المنع في معجم اللغة العربية المُعاصرة ، يقول : ((ردَّ قاصدَه: منَعه وصرَفه ... ردَّ كلامَه: رفضه ... ردَّ فلانًا: خطّأه))[١].

وقد تَكرر كثيراً ورُود هذا اللفظ بدلالة المنع في كُتُب اللغة والنَحو ومن أمثلة استعماله عند ابن سيده موضِحاً رأي سيبويهِ ، بقوله : ((أَلا ترى أَن سيبويهِ قَالَ: لَيْسَ فِي الْكَلَام مثل حَيَوْت، فَأَما مَا أجَازه أَبُو عُثْمَان فِي الْحَيَوَان: من أَن تكون واوه غير منقلبة عَن الْيَاء، وَخَالف فِيهِ الخليل، وَأَن تكون واوه أصلا غير منقلبة فمردود))[٢].

وقوله في موضع آخر : ((والنسبُ إلى بنتٍ بَنَوِيٌّ فأَمّا قولُ يُونُسَ بِنْتِيٌّ وأخْتِيٌّ فمردودٌ عند سيبويهِ))[٣] .

ومن أمثلة استعمال هذا المُصطلح للتَعبير عن المَنع في كتب اللغة ، ما جاء في شرح الكافية الشافية : ((وجعلوا من ذلك (أصيلانًا) زعموا أنه تصغير "أصلان" و(أصلان) جمع "أصيل". وما زعموا مردود من وجهين :

أحدهما: أن معنى أصيلان هو معنى (أصيل) فلا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع في المعنى. الثاني: أنه لو كان تصغير (أصلان) لقيل (أصيلين) لأن "فعلان" و"فعلان" إذا كسرا قيل فيهما فعالين كـ (مصران ومصارين) .))[٤].

وما قاله السيوطيّ (ت:٩١١هـ) عن أبي حيّان وردّه على الأخفَش : ((وَخَالف الْأَخْفَش فِيمَا كَانَ على فعل كركب طير وَصَحب وَنَحْوهَا فَقَالَ إِنَّهَا جموع تكسير

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة (ردد): ٢/ ٨٧٧

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٧/ ٧٤ ، وينظر : الكتاب : ٤٣١/٤

(٣) المصدر نفسه : ١٠/ ٥٢٢ ، وينظر : الكتاب : ٣٦٣/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٩١٧

لراكب وطائر وَصَاحب لَا أَسمَاء جموع قَالَ أَبُو حَيَّان وَهُوَ مَرْدُود بِأَن الْعَرَب صغرتها على لَفظهَا وَلَو كَانَت جموعا ردَّتْ فِي التصغير إِلَى مفرداتها))[١].

واستَعمل الزَبيديّ هذا المصطلح مع لفظة باطَل للتأكيد المَنع ، إذ يَقول : ((قيلَ: إنَّ ثمرَها أَحلى من العسَلِ، كَمَا فِي لعِنايَةِ، أَثناءَ الواقِعَةِ، قَالَ شيخُنا: وقولُ بعضِهِم: إنَّه بكسرِ الغَيْنِ، وأَنَّه سُمِّيَ لِكَثْرَةِ وجودِ الغِيلانِ أَمامَه هُوَ مَردودٌ باطِلٌ))[٢].

ب - التعبيرات الدالة على المنع في المحكم :

١- (لا يَجوز) و (لَم يَجِز) و(غَيرُ جائِز) :

تُعدّ هذِهِ المُصطَلحات من أكثَر المصطَلحات تَعبيراً عن المَنع فضلا عن المفردَات المُشتقة من لَفظ (المنع) وهي (مُمتَنِع، ويَمتنع ، ومَمنوع...) وتُستَعمل هذِهِ المُصطَلحات على السَّواء في الدِلالة عن المَنع؛ إذ يَستَعملها اللغَويون والنَحويون على التناوب لِتُعَبر عن المَنع في مواطنِهِ ومن أمثِلَةِ هذا التَناوب بَينهما ما جاء في المِزهر في علوم اللغة قول السيوطيّ: ((فَحُكي عن بَعضِ القائِلينَ بالتَوقيف مَنعُ القَلْب مُطلقاً فلا يَجوز تَسمِيَة الثّوب فَرَساً والفَرَسَ ثَوباً.)) [٣].

فقد ورد تعبير (لا يجوز) في المحكم (اثنتان وتسعون) مرّة ، و (لم يجز) (ست وثلاثون) مرّة ، و(غير جائز) (ثلاث) مرات .

واستَعمل اللغويّون هذا المُصطلح بِصيغَة أَكثر تَوكِيداً من هذهِ وهي (لا يَجوز مُطلَقاً) (وَلا يَجوز البَتّة) .

---

(١) همع الهوامع (غيل) :٣/ ٣٧٦

(٢) تاج العروس : ٣٠/ ١٣٩

(٣) المزهر في علوم اللغة :٢٥/١.

ولا فَرقَ بين التَعبيرَين غير أن الثاني جاءَ بِصيغَة تُفيدُ التَوكيد بإضافة لفظ (البَتَّة) أو (قَطعاً) ومن أمثلة استعمال هذا التعبير في كتب اللغة ما جاء في شمس العلوم للحميريّ اليَمنيّ (ت:٥٧٣هـ): ((الوَرَنْتَل : الداهية، عن سيبويهِ، وكذلك الوَرَنْتَلَى، بزيادة ألف، على (فَعَنْلَى) ، ولم يأت الواو أصلية في بنات الأربعة فَصاعِداً إِلا في اسمين وهما وَرَنْثل ووهبيل اسم بطن من العرب ضرورة على سبيل الندور، إِذ الحكم بزيادة الواو أولًا ممتنع قطعاً))[١].

ومثال استعمال البَتَّة قول ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ) : ((وإذا كان من شروط الإضافة أنه لا يضاف الاسم إلا وهو نكرة، فما لا يجوز أن ينكر البتة لا يجوز أيضا أن يضاف البتة))[٢].

وكَذلكَ من المُصطلحات المُرادِفة لِمُصطَلح (لا يَجوز) هي :((لا يَسوغ ، ولَم يَسُغ ، ولَيسَ سائِغاً)) فـ (ساغ) معناها اللغوي في المعجم هو (جازَ) كَما جاء في الصِّحاح : ((وساغَ له ما فعل، أي جازَ له ذلك. وأنا سَوَّغْتُهُ له، أي جوّزْته.))[٣] .

وَوَرَدَ في المحكم والمحيط بهذا المعنى في قول ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) : ((والمُهاةُ: مَاء الْفَحْل فِي رحم النَّاقة، مقلوب أَيْضا، وَالْجمع مُهْىٌ، حَكَاهُ سيبويهِ فِي بَاب مَا لَا يُفَارق واحده إِلَّا بِالْهَاءِ، وَلَيْسَ عِنْده بتكسير، وَإِنَّمَا حمله على ذَلِك انه سمع الْعَرَب تَقول فِي جمعه : هُوَ المُها، فَلَو كَانَ مكسرا لم يَسغْ فِيهِ التَّذْكِير))[٤] .

---

(١) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ١١/ ٧١٣٣ - ٧١٣٤

(٢) سر صناعة الإعراب : ١/ ٣١٧

(٣) الصحاح : ٤/ ١٣٢٢

(٤) المحكم والمحيط الأعظم :٤ / ٤٤٢

٢- (لا تَقُول) و (لا تَقُل) و (لا يُقال) :

وهي من التعبيرات التي دَلّت على المَنع ، وقد استعمل اللغويون هذه التعبيرات بِكثرة في بيان مَنِع لَفظَة مُعينة أو حُكم مُعيَّن ، وقد استعمل ابن سيده هذهِ التعبيرات كثيراً في مُعجمه ، فقد وردت في محكمه(٢٤٠) مرة ، من ذلك قوله : ((أَلا ترى أَنَّك لَا تَقول: (البِيضَة) فِي جمع الْبَيْضَاء وَلَا : (العِيسَة) [١] في جمع: العَيسَاء ، فكَذلك لا تقول (الغِينة)[٢] في جمع الغيناء))[٣].

وقوله أيضا ((وجُفَينة: اسْم خمار، وَفِي الْمثل: (وَعند جفينة الْخَبَر الْيَقِين) كَذَا رَوَاهُ أَبُو عبيد وَابْن السّكيت. قَالَ ابْن السّكيت: وَلَا تقل: (جُهَيْنَة) وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَة يرويهِ (حفينة) بِالْحَاء غير مُعْجمَة.))[٤].

ومن استعماله لتعبير (لا يُقال) للدلالة على المنع قوله : ((النُّعاسُ: النّوم. وَقيل: مقاربته. وَقيل: ثقلته. نَعَس ينْعُسُ نُعاسا، وَهُوَ ناعِسٌ ونَعْسان. وَقيل: لَا يُقَال نَعْسان. وَامْرَأَة ناعسة، ونَعَّاسَة، ونَعْسَى، ونَعُوس.))[٥] وأمثلة أُخرى كثيرة [٦].

وقد استعمل ابن سيده هذا التعبير مع تعبيرات المَنع مثلاً ((لا يَجوز أن تَقول ، ولم يَجز أن تَقُول، وليسَ لَكَ أَن تَقول))؛ إذ قال : ((لَا يجوز أَن تَقول فِي الحمار: الحِمَا،

---

(١) العِيسَةُ: لونٌ أبيضُ مشرب صفاءً فى ظُلْمة خفيّة. يقال: جملٌ أَعْيَسُ، وناقة عَيْساء./ العين : ٢/ ٢٠١.

(٢) الغِيْنَةُ: الأشجار الملتفة بلا ماء/ الصحاح : ٦/ ٢١٧٥

(٣)المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٢١

(٤) نفسه : ٧/ ٤٥٥

(٥) نفسه : ١/ ٤٩٤

(٦) ينظر : نفسه : ٢/ ١٢١ ، و٢/ ٣١٨ ، و ٢/ ٣٦٨ ، و٣/ ٤١٣.

تُرِيد الحِمار)) [١] وقوله في موضع آخر : ((يَبْرِينُ اسمُ مَوْضِعٍ وفِيه لُغَتانِ يَبْرِينُ في الرَّفْعِ وفي الجَرِّ والنَّصْبِ يَبْرِينَ لا يَنْصَرِفُ للتَّعْرِيف والتَّأْنِيثِ واللُّغَةُ الأُخْرى يَبْرُونَ في الرَّفْعِ وفي الجَرِّ والنَّصْبِ يَبْرِينَ لأَنَّ يَبْرُون أَشْبَه في بِنْيَتِه مُسْلِمُون فجَرَى إِعْرابُه كإِعْرابِه ولَيْسَت يَبْرِينُ هذه العلمية مَنْقُولَةٌ من قَوْلِكَ هُنَّ يَبْرِينَ لِفُلانٍ أي يُعارِضْنَه ...ويَدُلُّ على أَنّه ليسَ مَنْقُولاً مِنهُ قَوْله فيه يَبْرُونَ وليسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ يَبْرِينَ من بَرَيْتُ القَلَمَ ويَبْرُونَ من بَرَوْتُه ويكون العلَمُ مَنْقُولاً مِنْهما فقد حَكَى أَبُو زَيْدٍ بَرَيْتُ القَلَمَ وبَرَوْتُه ولِهذا نَظائِرُ))[٢].

٣-النَفي بـ (لا ، لم ، ليس)

عَبّر اللغويون والنحويون عن المَنع باستعمال هذه الأدوات الدالة على أسلوب النفي وهي (لا ، لم ، ليس) كثيراً ما تكررت عبارات النفي للدلالة على المنع وذلك يكون أكثر اختصارا فبدَل قولهُ (لا يجوز أن يجمع) يَختَصِر هذه الجملة ، فيقول (لا يُجمع) فَيختصر العِبارة ، وتَبقى دِلالة العِبارتَين على المنعِ بالدرجةِ نفسها .

ومن أمثلةِ استعمال هذا الأُسلوب عِندَ اللغويين قول الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت: ١٧٠هـ) : ((الوَعْدُ والعِدَةُ يكونان مصدراً واسماً. فأمّا العِدَةُ فتُجْمع : عِدات، والوعد لا يجمع))[٣] ، وقد تكرّر استعمال ابن سيده لإسلوب النَفي فِي التَعبير عن المَنع في مُعجَمِه ، فمن أَكثر الأساليب التي استعملها للدلالة على المنع هي (أدوات النفي)، فقد استعملها قرابة (ثلاثةَ آلاف وخمسمئة) مرة ، من ذلك قوله : ((وَامْرَأَة قَنِيع وقَنِيعَة، من نسْوَة قنائع. وَرجل قُنْعانيّ وقُنْعانٌ ومَقْنَع. وَكِلَاهُمَا: لَا يثنى، وَلَا يجمع،

(١)المحكم والمحيط الأعظم : ٢/ ٥٥٦

(٢) نفسه : ١٠/ ٣١٠

(٣) العين (وعد): ٢/ ٢٢٢

وَلَا يؤنث))[١] فاستعمل هنا (لا النافية) لِتَدل على المنع ، وقد ارتَبَطَتْ هذهِ الأَدَوات بألفاظ معينة تَجيء معها دائما مثل (لا يَكون ، لَم يَكُن ، لا يَجيء، ، لا يَصِح).

وتعبيرات أخرى مثل : (لَيسَ من كَلامِهِم)و (لَيسَ بِكَلام) و(لا وَجِه له)و (ليس من كلام العرب).[٢]

فضلاً عن تَعبيرات أخرى كَثُر استعمالها في معجم ابن سيده وهي النفي مع الفعل المضارع وغيره مثل (لا يُجمع ، لا يُكسّر ، لا يُثنى ، لا يُفرد ، ليسَ له فِعل ، لَيسَ له اسْم ، لِم يُستعمل)[٣] وغيرها.

٤- المنع بعبارة (استغنى عن أو استغنوا عن)[٤]

الاستغناء قسمين واجب، وجائز [٥]، والمقصود هنا هو الاستغناء الواجب ، يقول سيبويهِ : ((واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبلو أنه ذاهبٌ عن لو ذهابه. ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء.))[٦] ، فقول سيبويهِ هذا في أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصبح المستغنى عنه مسقطًا من

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ٢٢٦

(٢) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ، ١/ ٤١ ، ٩/ ٢٦٥ ، ٣/ ٦٤ ، ٩/ ٤٥ ، ٢/ ٢٣٤ ،

(٣) ينظر : نفسه : ١/ ١٨٧ ، ٨٤/٢، ٤٩٠/٣ ، ٧/ ٣٦٤ ، ٥٢١/٦.

(٤)الإستغناء :وهو أن يستغني بكلمة عن أخرى ، وقد أكثر سيبويهِ من استعماله. / موت الألفاظ في العربية : ٣٥٨.

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية :٢/ ٨٩١

(٦)الكتاب : ٣/ ١٥٨

كلامهم البتة .[١] فمن هذا يتضح بأن الاستغناء عن الشيء بمعنى عدم الاستعمال أي المنع .

ثالثاً : مصطلحات تتقاطع مع مصطلح المنع :-

هناكَ قِسمٌ منْ المُصطَلحات تتقاطعُ في دِلالَتها مع مُصطَلَح المَنع كَمُصطَلحِ (الوجوب والجواز) إذ تُعدّ أحكَاما تُمَثل ظَواهر تَخص اللغة وقواعِدَها وحدودَها، وَذلِك أنَّ بعض أَوجُه الكَلام يَكون تَحتَ حُكم الجائِز ، أي المُباح لِلمُتكلم النَطق به، وبَعض الأَوجُه تكون واجِبَة النُطق بِطريقة مُعينة ويمنعون ما يخالفها ولا يجوزونه ويدخل ضِمن حكم المَمنوع ومن غير الصحيح النطق به.

إذن المنع هو مُخالفة الصَّحيح من الكلام ((وأهل النظر يقولون : الخَبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطَب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستَقبل أو

دائم، نحو (قام زيد) و(يقوم زيد) و(قائم زيد) ثم يكون واجبا وجائزا وممتنعا))[٢] .

وكذلك يَرِد في الخَبرِ فيرون أنَّ ((تَقديم الأَخبَار أيضاً واجِب، وممتنع، وجائز فالواجب: أنْ يكون لازم الصدر ، كأن يكون اسم استفهام نحو :أين كان زيدٌ ، والممتنع هو : ما وجب توسيطه، أو تأخيره، والجائز نحو : قائما كان زيداً))[٣].

ويبيّن أبو حيّان (ت:٧٤٥هـ)أَحكَام تَقديم الخَبَر وهيَ ثَلاثَة (واجب وجائز وممتنع) فالواجب ما أُلزِمَ التَّكلُم بِهِ ،والمُمتَنِع وهو المخالف للواجب، والجائز هو المباح التكلم به.

---

(١) ينظر : الخصائص : ١/ ٢٦٧

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ١٣٣/١

(٣) ارتشاف الضرب : ١١٦٩

فَنَلحَظ أنَّ العُلَماء يَسوقونَ هَذِهِ المُصطَلَحات الثلاثة مَع بَعضَها في أثناء اطلاق الأَحكَام النَحوِية أو حَتَى الُلغَوية بصُورَة عامَة ونظراً لِأَهمية هذهِ الظَواهر سأعرض نبذة مختصرة عنها :-

١-**الوجوب**:- ((وَجَب الشَّيْءُ، يَجِبُ، وُجُوباً بالضَّمّ، ... وَاقْتصر هُنا على الوُجُوبِ: (لَزِمَ) . وَفِي التَّلْوِيح: الوُجُوبُ فِي اللُّغة، إِنّما هُوَ الثُّبُوتُ. قُلتُ: وَهُوَ قريبٌ من اللُّزُوم.)) [١]فالمعنى قريبٌ من اللزوم إذن فالوجوب هو الثبوت أو اللزوم.

و الوجُوب اصطِلاحا هوَ عِبارة عن جَواز الفِعل مع عَدم إمكانيه تَرك العمَل بِه [٢]كما عبّر عنه الأصوليون .

والوجوب ((كَونُ الشَيء لازِما وغَير جائِز النَقيض))[٣] ويَذكُر الجُرجانيّ على نوعين : الوجوب الشرعيّ و الوجوب العقليّ، فالوجوب الشرعيّ: ((وهو ما يَكون تارِكهُ مُستحقاً للذَم والعِقاب. والوجوب العقلي : ما لَزم صدوره عن الفاعل بحيث لا يتمكن من الترك بناء على استلزامه محالا))[٤].

يَتَبيّن من ذلك أَنّ الوجُوب هوَ في حُكم الأَمر، ويجب تَطبيقه ولا يَجوز مُخالفته وتارِكَه كَما عَبّر عَنه الجُرجانيّ مُستحِقُ الذم والعقاب . فَهو أَمر لُزومي غيرُ قابلٍ للمُخالفة .

---

(١) تاج العروس (وجب) : ٣٣٣/٤

(٢) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم :٦٨٨/١

(٣) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون(باب الواو) : ٣١٠/٣

(٤) التعريفات :٢٥٠/١ ، وينظر : القاموس الفقهي : ٣٧٢

ونلحظ إنَّ اللغويين والنَحويين لَم يَخرجوا عن هذا المعنى للوجوب. فالواجِب مُقابل للمَنع[١] ، فمثال الواجب هو إنَّ بَعض ألالفاظ يتوجب جمعها على بناء من أبنية جموع الكثرة ويمتنع عن أبنية جموع القلّة ومثال ذلك في المحكم : ((الحَقّ: نَقيضُ الباطِل وجَمعه ، حُقُوق وحُقاق وليسَ لَه بِناء أَدنَى عَدَد))[٢] هُنا عبّر صاحِب المُحكم بعبارَة (ليسَ له) للدلالَة على المَنع . فالواجب هو ما لا يجوز غيره [٣].

والمصطلحات التي تدلّ على الوجوب عديدة منها مشتقات لفظة الوجوب ((واجب، ويجب، ووجب)) وفضلا عن ألفاظ أخرى منها ((لزم ، وثبت)) ولا يجوز الا كذا، وليس الا ...)) وغيرها.

مثال ذلك في المحكم قول ابن سيده :((قيل معنى سادٍ هنا مُهْمَلٌ وقيل هو من الإسْآد والذي هو سَيْرُ الليل كله وهذا لا يجوز إلا أن يكون على القلب كأنه سائِدٌ أي ذو إسْآدٍ ثم قلب فقال سادِئٌ ثم أبدل الهمزة إبْدَالاً صَحِيحاً فقال سادِيٌّ ثم أعَلَّه كما أُعِلَّ قاضٍ ورامٍ))[٤] فـالمستثنى من المنفي (مُوجَب) [٥] ، فقولنا (لا يجوز إلا كذا) أو (لا يصح إلا كذا) وغيرها من التعبيرات المُشابهَة يدلّ على إثبات الحكم على شيء وحَصرِه به ومنعَه عن سِواه ، فالمَذكور في الحُكم بعد إلا هو (الواجِب) وما عَداهُ (مُمتَنِع) وغير صَحيح، ومن هنا يأتي ارتِباطَه بِظاهِرة المَنع فَعَدم الالتِزام بِحكم (الوجوب) يؤدي الى الوقوعِ في (الممنوع) وهو ما لا يَجوز التّحَدث به[٦] .

---

(١)ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة): ١٨

(٢) المحكم والمحيط الأعظم (باب الحاء): ٤٧٢/٢.

(٣) ينظر: شرح المراح في التصريف : ٢٣٩.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم : ٨/ ٥٩٩

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٩١/٢

(٦) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ٢٠

٢- **الجواز** : لُغةً هو من ((جُزْتُ الطريقَ وجازَ الموضعَ جَوْزاً وجُؤُوزاً وجَوازاً ومَجازاً وجازَ بِهِ وجاوَزه جِوازاً وأَجازه وأَجاز غيرَه وجازَه: سَارَ فِيهِ وَسَلَكَهُ، وأَجازَه: خَلَّفه وَقَطَعَهُ، وأَجازه: أَنْفَذَه)) [١]. ويقال جائِز لما لا يمتنع : أي ليس هناك جزمٌ بِامتناعه ، فالجائِز في اللغة أي غير المُمتَنِع .

وقال الكفويّ (ت: ١٠٩٤هـ) في تعريف الجائِز : ((الْجَائِز: هُوَ الْمَار على جِهَة الصَّوَاب، وَهُوَ مَأْخُوذ من الْمُجَاوزَة، وَكَذَلِكَ النَّافِذ)) [٢] .

والجائز في الشَّرع : ((هُوَ المحسوس الْمُعْتَبر الَّذِي ظهر نفاذه فِي حق الحكم الْمَوْضُوع لَهُ مَعَ الْأَمْن عَن الذَّم وَالْإِثْم))[٣] فالجائِز على هذا القول هو الأمر الصّائِب والنافِذ من دون عائِق . وبهذا يكون الجواز حكم لغوي كالمنع ولا تقل أهميته عنه وهو غير الممنوع والواجب .

ويقول الزَبيديّ :((أَجازَ الشيءَ إجْوازاً كأنّه لَزِمَ جَوْزَ الطَّرِيق وَذَلِكَ عبارةٌ عَمَّا يَسُوغ. وَيُقَال: هَذَا مَا لَا يُجَوِّزُه العقلُ))[٤] فالجائز إذن المَقبول والسائِغ .

وأمثلة الجواز كثيرة في كتب اللغة والنحو منها قول ابن دريد (ت: ٣٢١هـ) : (وَجَارِيَة مسمورة: معصوبة الْجَسَد لَيست برخوة اللَّحْم. وَقد سمّت الْعَرَب سُمَيْراً، فَجَائِز أَن يكون تَصْغِير سَمَر أَو تَصْغِير أسمر))[٥] ، وغيرها كثير من الأمثلة التي استعملت لفظة الجواز للدلالة على الأحكام اللغوية المقبولة أو غير الممتنعة ولا الواجبة فالجواز حكم ما بين الوجوب والامتناع فَلا هو واجب الحصول ولا هو ممتنع .

---

(١) لسان العرب (فصل الجيم): ٥/ ٣٢٦

(٢)الكليات (فصل الجيم) :١/٣٤٠.

(٣)نفسه: ١/٣٤٠.

(٤)تاج العروس(جوز) :١٥/ ٨٨

(٥)جمهرة اللغة (رسم) : ٢/ ٧٢١

واستعمل اللغويون مصطلحات كثيرة للدلالة على حكم الجواز منها مشتقات لفظة (الجواز) كـ (جائز ، يجوز ، وجاز)، وقد استعملوا مصطلحات أُخرى منها (مُباح) يقول ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) ((وأبحتُ الشيء إباحة خلاف حظرتُهُ.))[١] والحظر يعني المنع [٢] ، حَظرتَهُ : منعتَهُ .

ومن الألفاظ الدالة على الجواز أيضاً لفظة (سَاغَ) وهو بمعنى (جاز) يقول الجوهريّ (ت: في حدود ٤٠٠هـ) : ((وساغ له ما فعل، أي جاز له ذلك ، وأنا سَوَّغْتُهُ له، أي جَوَّزْته))[٣] .

وقد يُعَبّر عن الجائِز بتعبيرات أخرى منها (لا يمتنع كذا) من ذلك قول ابن سيده : ((وَلَكنهُمْ قَالُوا: أعادٍ كَرَاهِيَة الياءين مَعَ الكسرة، كَمَا حكى سيبويهِ فِي جمع مِعطاءٍ مَعاطٍ، قَالَ: وَلَا يمْتَنع أَن يَجِيء على الأَصْل معاطِيّ، كأثافي، فَكَذَلِك لَا يمْتَنع أَن يُقَال أعاديٌّ.))[٤].

نتيجةً لما ذُكِر نتوصَل الى إنَّ الجائز هو حُكم أو قاعِدة لغوية تُبِيح أو تُجِيز أحكام معينة في اللغة أو النَحو ولا تَخرج هذهِ الأحكام عن ما نَسمَع من العَرَبِ وما نَقيس عليهِ ومن هنا تَتَأتى أَهمّيته في اللغة العربية إذ يُعَّد ظاهِرة من ظَواهِر اللغة المُهمة.

---

(١)مجمل اللغة (باب الباء) : ١٣٩

(٢)ينظر : لسان العرب (فصل الحاء المهملة) :٤/٢٠٢

(٣)الصحاح(شغغ) : ٤/١٣٢٢.

(٤)المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ٣٤ – ٣٥.

٣- المنع :-

ولمّا كانت رسالتي تدور في فلك هذا المصطلح سأعرض له باختصار لأنّي سبق أن وقفت على المصطلح ومفهومه عند العلماء ولا سيما ابن سيده .

يُعّد هذا المصطلح (المَنع) أهَم من سابِقَيهِ، إذ يقف عند مواضع الخلل الّذي يصيب اللغة ويقف عند مواضع اللحن فيها ويُقَوّم هذا الّلحن ليُبَين الصَّواب من الألفاظ اللغوية والتراكيب النحوية ، فالمنع بِحَسب انتشاره وَتِكراره في كتب اللغة يعدّ ظاهرة بارزة من الظواهر التي تمس اللغة وترتبط فيها ارتباطاً كبيراً، فقد تَعَرّض علماء اللغة والنحو لِمواضِع المنع وذَكَروا أسبَابِهِ وعِلَلِهِ وتَعدَدَت الألفاظ التي عَبّر بها اللغويون عن المنع.

الفصل الثاني

المنع في الجموع

المبحث الأول : المنع في جمعي السّلامة(التّصحيح)

المبحث الثاني: المنع في أبنية جموع التكسير

المبحث الأول : المنع في جمعي السَّلامة (التّصحيح)

جمع السلامة : وهو مَا سلم فِيهِ نظم الْوَاحِد وبناؤه ويكون على ضَرْبَيْنِ جمع تذكير وَجمع تَأْنِيث [١].

١-المنع في جمع المذكر السالم :

جمع المذكر السالم : ما دلَّ على أكثر من اثنين ، وسلم فيه بناء واحده ، وذلك بزيادة واو ونون في حالة الرفع ، أو ياء ونون في حالتي النصب والجر[٢].

وإنْ كانَ اسما فيشترط فيه أنْ يكونَ عَلَما لمذكّر عاقلٍ خَال من تاء التأنيث ومن التركيب. وإن كانَ صفة فيشترط فيها أنْ تكون صفةً لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيبِ، وليسَ من بابِ (أَفعَل فَعلاء) ولا (فَعْلاَن فَعْلَى)، ولا ممّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنث [٣].

ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علّة بعده نون تسقط للإضافة[٤].

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ٢٠/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب :١١٢/١ ،، واللمحة في شرح الملحة: ١٩٣/١.

(٢)ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري: ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، جامع الدروس العربية : ١٧/٢-١٩ .

(٣)ينظر : أوضح المسالك ٧٣/١-٧٤ ، ، الحدود في علم النحو ٤٥٧/١ .

(٤)ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك :٥٩/١ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٢٠/١.

ومن الألفاظ التي مُنِع جمعها بالواو والنون في المحكم (عَجْلان) فلا يجمع جمعا مذكرا سالماً يقول ابن سيده (ت : ٤٥٨هـ) : ((العَجَل ، والعَجَلة: السرعة. وَرجل عَجِل، وعَجُل، وعَجْلان، وعاجِل، وعَجِيل، من قوم عَجالى، وعُجالى، وعِجال. وَهَذَا كُله جمع عَجْلان ... وَلَا يجمع عَجْلان بِالْوَاو وَالنُّون، لِأَن مؤنثه لَا تلْحقهُ الْهَاء))[١].

وسياق الكلام هنا يدل على المنع الصرفي الذي يفهم من كلامه إذ عبر عن المنع بـ (لا النافية والفعل المضارع) فقال (لا يجمع) .

فلا يجمع (فَعْلان) بالواو والنون إذا كانَ صفةً وكانَ لَهُ فَعْلَى وإنما يُكسّرَ علَى (فُعالٍ) ، وذلك لأن مؤنثَّه لم تجيء فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء، فصار بمنزلة مالا مؤنّث فيه ، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون [٢].

فعَجْلان مذكر على وزن (فَعْلان) ومؤنثه عَجْلى (فَعْلى)، فلا تلحقه الهاء.[٣]ولهذا لا يجمع بالواو والنون .

ومن الألفاظ الأخرى التي لا تُجمع جمعا مذكراً سالماً في المحكم (مِدْعَس) ،يقول ابن سيده (ت : ٤٥٨هـ) : ((دَعَسَه بِالرُّمْحِ يَدْعَسُهُ دَعْسا: طعنه والمِدْعَس: الرمْح... قَالَ سيبويهِ: وَكَذَلِكَ الْأُنْثَى بِغَيْر هَاء. وَلَا يجمع بِالْوَاو وَالنُّون، لِأَن الْهَاء لَا تدخل مُؤَنّثَه))[٤].

يمنع سيبويهِ جمع (مِدْعَس) بالواو والنون لأن (مِفْعَل) ، لأنه للمذكر والمؤنث

---

(١)المحكم والمحيط الأعظم :١/ ٣٢٢

(٢)ينظر: الكتاب : ٣/ ٦٤٥ ، الأصول في النحو: ٣/ ٢٤

(٣)ينظر : تهذيب اللغة : ١/ ٢٣٩ ، تاج العروس: ٢٩/ ٤٣١

(٤)المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ٤٧٠ -٤٧١

سواءٌ. ويجمع (مِدْعَس) على (مَداعِس)[١].

ومثل مِدْعَس (مِقْوَل) فلا يُجمع جمعا مذكرا سالما؛ لِأَن مؤنثه لَا تدخله الْهَاء. ذكره ابن سيده نقلا عن سيبويهِ ، ويجمع على مَقاوِل [٢].

ومن الألفاظ التي لا تُجمع جمعا مذكرا سالماً (مِكْثار) و (مِكثِير) يقول ابن سيده : ((وَرجل مكثر: ذُو كثر من المَال. ومكثار، ومكثير: كثير الْكَلَام، وَكَذَلِكَ: الْأُنْثَى، بِغَيْر هَاء. قَالَ سيبويهِ: وَلَا يجمع بِالْوَاو وَالنُّون، لِأَن مؤنثه لَا تدخله الْهَاء.)) [٣].

وما كان على مِفْعِيل أو مِفْعَال كان مذكره ومؤنثه بغير الهاء، فما كان مِفْعالاً فإنه يُكسّر على مَفاعِيل، وذلك لأنه شُبِّه بفُعُولٍ حيث كان المذكر والمؤنث فيه سواءً، فلا يجمع هذا بالواو والنون كما لا يجمع فُعُولٌ. وذلك قولك: مكثارٌ ومكاثير، ومِهذارٌ ومَهاذير.[٤] و(مِهذار) أيضا (مِفعال) ومؤنثه لا تدخله الهاء فلا يجمع بالواو والنون[٥].

و (الخُمْصان والخَمْصان) لا يجمع بالواو والنون يقول ابن سيده (ت٤٥٨هـ) : ((الخُمْصان والخَمْصان: الجائع الضامر الْبَطن، وَالْأُنْثَى: خُمصانة، وخَمصانة وجمعهما: خِماص، وَلم يجمعوه بِالْوَاو، وَإِن دخلت الْهَاء فِي مؤنثه، حَملاً لَهُ على فَعلان الَّذِي انثاه

(١)ينظر : الكتاب :٣/ ٦٤٠ ، الأصول في النحو :٣/ ٢٠

(٢)ينظر : الكتاب : ٣/ ٦٤٠ ،المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٥٦٣

(٣)المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٧٩٢

(٤)ينظر : الكتاب : ٣/ ٦٤٠ ، إصلاح المنطق : ٢٥٣ ،الأصول في النحو : ٣/ ٢٣ ، المخصص :١/ ٢١٥ ، المعجم الوسيط : ٢/ ٧٧٧.

(٥)ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٤/٢٩٢ .

فَعلى، لِأَنَّهُ مثله فِي العِدّة وَالْحَرَكَة والسكون))[١]. ويجمع خُمْصان على خِمَاص [٢].

أما أبو بكر ابن السرّاج (ت :٣١٦هـ)، فيرى بأن خُمْصانا (فُعْلانٌ)يجمعُ بالواوِ والنونِ[٣].

والنونِ[٣].

ويقول الزبيديّ (ت :١٢٠٥) : ((ورَجُلٌ خُمْصَانٌ، بالضّمِّ، وخَمَصَانٌ، بالتَّحْرِيكِ...، وهِيَ خُمْصانَةٌ، وخَمَصَانةٌ، بالضَّمِ والتَّحْرِيك...، مِنْ نِسْوَةٍ خَمَائصَ، وهُمْ خِمَاصٌ: جِيَاعٌ ضُمْرُ البُطُونِ، ولمْ يَجْمَعُوهُ بالواوِ والنُّونِ، وإِنْ دَخَلتِ الهاءُ فِي مُؤَنَّثُه حَمْلاً لهُ على فُعْلان الَّذِي مُؤَنَّثُه فَعْلَى لأَنَّهُ مِثْلُه فِي العِدَّةِ والحَرَكَةِ والسُّكُونِ))[٤] اتفق مع ابن سيده في أن خُمْصان تجمع على خِمَاص وامتنع جمعها جمعاً سالماً ، على الرغم من أنَّ مؤنثه بالهاء وذلك لأنهم حَمَلُوه على (فَعلان) الذي مؤنثه (فَعلى) .

و(**جَرِيح**) من الألفاظ التي لا تجمع جمعا سالماً ، جاء في المحكم : ((وَرجل جَرِيحٌ، من قوم جَرْحَى، وَلَا يجمع جمع السَّلامَة لِأَن مؤنثه لَا تدخله الْهَاء. ونسوة جَرْحَى كرجال جَرْحَى.))[٥] .

وعلّة ذلك كما نَصَّ عليه ابن السرَّاج من قِبل أن (فَعِيلاً) تجمع جمعَ تكسيرٍ في الغالب [٦] ، فلا يجمع (فَعِيل) إذا كان بمعنى (مفْعُول) جمع السلامة ؛ فلا يقال: جَرِيحونَ ولا جَرِيحات.

---

(١)المحكم والمحيط الأعظم: ٥/ ٦٨، وينظر : لسان العرب: ٧/ ٢٩

(٢)ينظر : المخصص: ١/ ٤٥٣ ، المعجم الوسيط :١/ ٢٥٦

(٣)ينظر : الأصول في النحو: ٣/ ٢٤

(٤) تاج العروس: ١٧/ ٥٦٥

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٧٤

(٦) ينظر : الأصول في النحو: ٣/ ٢٠

والسبب في امتناع جمعه جمع السلامة، للفرق بين (فَعِيل) بمعنى (مفعول) و(فَعِيل) بمعنى (فاعِل) ؛ فإن الثاني جمع بالواو والنون، نحو: كَرِيمونَ وظَرِيفونَ.

أما امتناع جمعه على (جَرِيحات)؛ فلأن (جريحاً) إذا كان مذكرا لم يجمع بالواو والنون، فلو جمع (جَرِيح) على (جَرِيحات) لكان للفرع مَزِيَّة على الأصل؛ لأن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه [١].

و(لَدِيغ) مثل (جَرِيح) لا يُجمع جمعا سالما جاء في المحكم : ((اللَّدغ: عض الْحَيَّة وَالْعَقْرَب. وَقيل: اللَّدغ، بالفم، واللَّسْع، بالذنَب. لدغَتْه تَلْدغه لَدغًا. وَرجل مَلْدوغ ولَدِيغ، وَكَذَلِكَ الْأُنْثَى. وَالْجمع: لَدْغَى، ولُدَغَاء، وَلَا يجمع جمع السَّلامَة لِأَن مؤنثه لَا تدخله الْهَاء))[٢].

ولَدِيغ (فَعيل) بمعنى (مَفْعُول) ويستوي فيه المذكر والمؤنث فلا تدخل مؤنثه الهاء ولا يجمع بالواو والنون وجمعه (لَدْغَى) و(لُدَغَاء) [٣].

و(كَفُور) من الألفاظ التي مُنِعَ جمعها جمعاً سالماً يقول ابن سيده (ت : ٤٥٨هـ) : ((وَرجل كَفَّار، وكَفُور: كافِر. وَالْأُنْثَى: كَفُور أَيْضا. وجمعهما جَمِيعًا: كُفُر، وَلَا يُجْمَع جمع السَّلامَة، لِأَن الْهَاء لَا تدخل فِي مؤنثه))[٤].

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي: ١/ ٤٥٢

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: ٥/ ٤٦٦

(٣) ينظر : لسان العرب: ٨/ ٤٤٨-٤٤٩ ، تاج العروس: ٢٢/ ٥٥٩ .

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٤

وكَفُور صفة على (فَعُولٌ) ويجيءُ جمع (فَعُول) على فُعُلٍ وفَعَائِلَ للمؤنثِ وفَعْلاءَ قالوا: صَبُورٌ وصُبُرٌ وفي المؤنثِ: عَجُوزٌ وعَجَائِزُ[١] وليسَ شيءٌ مِنْ هَذا يجمعُ بالواوِ والنونِ والنونِ كَما أَنَّ مؤنثَهُ لا يجمعُ بالتاءِ[٢].

و(بازِل) صفة على وزن (فاعِل) لا تُجمَع بالواو والنون يقول ابن سيده (ت :٤٥٨هـ) : ((بَزَلَ الشَّيءَ يَبْزُلُه بَزْلاً وبَزَّلَه، فَتَبَزَّلَ: شَقَّه... وجَمَلٌ بازِلٌ وبَزُولٌ،... وجَمْعُ البازِلِ : بُزَّلٌ، وجَمْعُ البَزُولِ: بُزُلٌ. والأُنثَى بازِلٌ، وجمعهُا بَوازِل، وبُزُولٌ وجمعهُا: بُزُلٌ. وذَهَب سيبويهِ إلى أَنَّ بوَازلَ جمعُ بازِل صفَةٌ للمُذَكَّرِ، قال: أَجْرَوَهْ مُجْرِي فاعِلَةٍ، لأنَّه لا يُجَمَعُ بالواوِ والنونِ، فِلا يَقْوَى ذلك قُوةَ الآدَمِيِّنَ))[٣].

وَذَهَبَ سيبوبه إِلى أَن بَازِل صِفَةٌ لِلْمُذَكَّرِ جَمْعُها بَوَازِل ، فما كان فاعل لغير الآدميين كُسِّر على فواعل لأَنه لا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَلَا يَقْوَى ذَلِكَ قُوَّةَ الْآدَمِيِّينَ؛ ولا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون : وذلك قولك: جمالٌ بَوازِل[٤].

و(المَرْء) من الألفاظ التي امتنع جمعها جمع السلامة في المحكم والمحيط يقول ابن سيده :(ت:٤٥٨هـ): ((والمَرْءُ الإنسانُ تَقُولُ هذا مَرْءٌ وكذلِك في النَّصْبِ والخَفْضِ بفَتْحِ الميمِ هذا هو القِياسُ ... ولا يُكَسَّرُ ولا يُجْمَعُ على لفظِه ولا يُجْمَعُ جمعَ السَّلامَةِ لا

---

(١) ينظر : الأصول في النحو: ٣/ ١٩

(٢) ينظر : الأصول في النحو: ٣/ ١٩ ، لسان العرب: ٥/ ١٤٤ ، تاج العروس: ١٤/ ٥٣.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم :٩/ ٥١-٥٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٣٢-٦٣٣ ، الأصول في النحو ٣/ ١٦-١٧ ، تهذيب اللغة ١٠/ ٤٤ ،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٣/ ٩٥٧ ، لسان العرب : ٦/ ٢٤١ ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١:/ ٤٨ ، تاج العروس :١٦/ ٣٢٤ .

يُقالُ أَمْراءٌ ولا أَمْرُؤٌ ولا مَرْؤُونَ ولا امْرُؤُون ولا أَمارِئُ وأَنَّثُوا فقالُوا مَرْأَةٌ وخَفَّفُوا التَّخْفِيفَ القِياسيَّ فقالُوا مَرَةٌ وهذا مُطَّرِدٌ))[١].

وَقيل (مَرء وامْرُؤ) ومن قَالَ (امْرُؤ) قَالَ فِي مؤنثَّه (امرأَة) وَمن قَالَ (مَرْءٌ) قَالَ فِي مؤنَّثه (مَرْأَة)[٢] .

ومنهم مَن جمع (مَرْء) على (مَرْؤُون)[٣] ، و منهم يفرد ويثنى ولا يجمع يقال : مَرْءٌ ومَرْآن ، وامْرُؤ وامْرُؤَان، ولا يجمع من لفظه [٤] ، كما لا تجمع (المرأة) من لفظها، إنما يقال (النساء)[٥].

و(عَشِيرَة) أيضا لا تُجمع جمع السلامة يقول ابن سيده : (ت :٤٥٨هـ): ((وعشيرة الرجل: بَنو أَبِيه الأدنَوْن. وَقيل: هم الْقَبِيلَة، وَالْجمع عشائر. قَالَ أَبُو عَليّ: قَالَ أَبُو الْحسن: وَلم يجمع جمع السَّلامَة))[٦].

يقول أبو علي القيسي(ت :٦ ق هـ): ((وقرأ أبو بكر، عن عاصم في السبع

(١) المحكم والمحيط الأعظم :١٠/ ٢٩٤ ، وينظر : لسان العرب : ١/ ١٥٦ و تاج العروس: ١/ ٤٢٩.
(٢) ينظر: المقتضب : ١/ ٨٢ .
(٣) ينظر : غريب الحديث للخطابي :٣/ ٩٣ ، ٣/ ٥٠٦ ، مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ١/ ٣٧٦ ، الفائق في غريب الحديث :٣/ ٣٨٥ ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٩/ ٦٢٦٢ ، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/ ٣١٤ .
(٤) ينظر : غريب الحديث للخطابي: ٣/ ٩٣ ، الصحاح : ١/ ٧٢، مختار الصحاح : ٢٩٢ ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ١٧٩ ، البلغة الى أصول اللغة : ١٣٣.
(٥))ينظر : غريب الحديث للخطابي: ٣/ ٩٣ ، معجم اللغة العربية المعاصرة: ٣/ ٢٠٨٢
(٦) المحكم والمحيط الأعظم: ١/ ٣٦٠

(وعشيراتكم) في سورة براءة وهو مما يرد قول أبي الحسن.))[١] ، إذن فهناك من جمعها جمعا سالما فقال (عَشْيرَات) و(عَشَائِر)[٢].

و(اليَمُّ) من الألفاظ التي لا تجمع جمعاً سالماَ ، و اليَمُّ : البَحْرُ الذي لا يُدْرَكُ قَعْرُهُ فلا يُجْمعُ جَمْعَ السَّلاَمَةِ ولا يُكَسَّرُ أيضاَ[٣].

وقيل لا يثنى ولا يجمع واحده وجمعه سواء[٤] ،وجمعه بعظهم جمعا مكسرا على(يُمُوم)[٥] .

.

و(أَعْوَر) ليس مما يُجمع جمعِا سالما جاء في المحكم قوله : ((

- فِي بِلَاد الأَعْوَرِينا ...

فعلى الْإِضَافَة كالأعجمين وَلَيْسَ بِجمع أَعور لِأَن مثل هَذَا لَا يسلم عَنهُ سيبويهِ. وعارَه وأعْوَرَه وعَوَّرَهُ: صيره كَذَلِك.))[٦] .وجمع (أعور) عُورٌ وعُورَانٌ ((٧)) وعِيرانٌ[٨] .

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح : ١/ ١٦٩، وينظر : لسان العرب :٤/ ٥٧٤، القاموس المحيط : ٤٤٠ ، تاج العروس: ١٣/ ٥٣ ، المعجم الوسيط : ٢/ ٦٠٢ .

(٢)ينظر : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ٧/ ٤٥٥٤، المصباح المنير : ٢/ ٤١١، معجم اللغة العربية المعاصرة :٢/ ١٥٠٢ ، القاموس الفقهي : ٢٥١ .

(٣) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم :١٠/ ٥٧٩ ، لسان العرب :١٢/ ٦٤٧ ، القاموس المحيط:١١٧٢ ، تاج العروس :٣٤/ ١٤٠ .

(٤) ينظر : البلغة الى أصول اللغة: ١٣٣

(٥) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة: ٣/ ٢٥١٧ ، القاموس الفقهي : ٣٩٤

(٦) المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ٣٤٠

(٧) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ٣٤٠ ، لسان العرب: ٤/ ٦١٣ ، تاج العروس: ١٣/ ١٦٧

(٨) ينظر : القاموس المحيط : ٤٤٦

٢ - المَنِع في جمع المؤنث السالم :

جَمْعُ المؤنثِ : هو ما سَلِمَ بناءُ مفردِهِ عندَ الجَمْعِ ، ويُصاغ بزيادة (ألف) و(تاء) من دون أي تغيير في صورتهِ وهيأة بنائه ، نحو: (هند) (هندات).[١] ويجمع المؤنّث السّالم بالألف والتّاء وللمؤنثة ثلاث علامات ،وهي : التّاء الّتي تثبُت هاءً في الوقفِ وهي على ضرين (فَارِقة بين المُذكّر والمؤنّث، كـ (مُسْلم) و (مسلمة) ؛ وفارِقة بين الجنس ونوعه، كـ (شجر) و (شجرة) وَغَيرِ فارقةٍ، كـغَرْفَةٍ و جَفْنَةٍ) والألِف المقصورة، كألف (سُعدى) و (حُبْلَى) . والألِف الممدودة، كألف (حسناء) و (حمراء) ، وحكم إعراب هذا الجمع: بضَمِّ تائِه في الرّفع، وكسرها في الجرّ والنّصب اتباعًا لجمع المذكّر السّالم؛ ومنصوبه محمولٌ على مجروره.[٢] ويطّرد جمع المؤنث السالم في أعلام الإناث كـ (مريم)و(زينب) و(هند) و(دعد)، وفي ما ختم بالتاء كـ (فاطمة وفائقة وصفية وأمينة)، وما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة كـ (حبلى وصحراء)، ومصغر غير العاقل كـ (جُبَيْلات ودُرَيْهمات وحُبيْبات). وكلّ خماسي لم يسمع له جمع تكسير كـ (حَمامات، وسرادقات و إصطبلات)، و وصف غير العاقل كـ شامخات(وصف جبل) ومعدوداتٍ (وصف يوم)، وماصُدِّر بـ (ابن أو ذو) من غير العاقل كـ (بنات آوى وذوات الحجة). والأَسماء الأَعجمية كـ (جِنرالات). والمصادر أكثر من ثلاثة أَحرف كـ (تعريفات، إِنعامات) [٣].

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٨/١، ، وشذا العرف في فن الصرف: ٨١/١، جامع الدروس العربية العربية : ٢/ ٢١، النحو الوافي: ١/ ١٤٩.

(٢)ينظر: اللمحة في شرح الملحة :١/ ٢٠١

(٣) ينظر: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل : ٦٨ ، الصرف الوافي: ٢١٦- ٢١٧

وما لا يُجمع بالألف والتاء من الألفاظ في المحكم : (**الإمَّعَةُ**) يقول ابن سيده :(ت: ٤٥٨هـ) : ((والإمَّعَةُ: المتردد فِي غير مَا صَنعَهُ. والإمَّعَةُ: الَّذِي لَا يثبت إخاؤه. وَرِجَال إمَّعونَ، وَلَا يجمع بِالْألف وَالتَّاء.))[١].

((ولَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ إِمَّعَةٌ. فإِنَّهُ خَطَأٌ)) [٢] . لأنه صفة لمذكر ؛ ولذا جُمِعَ جمعا مُذكرا(إمْعُون) ومُنِع من أن يُجمع بالألف والتاء ، لأن أصل (إمعة) هو (إمَّعٌ) وهذه التاء للمبالغة ، يقول الزبيدي : ((إِمَّعٌ فِعَّلٌ، لأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِفْعَلُ وَصْفاً، وَهُوَ الرَّجُلُ لَا رَأْيَ لَهُ وَلَا عَزْمَ، فَهُوَ يُتَابِعُ كُلَّ أَحَدٍ عَلَى رَأْيِهِ وَلَا يَثْبُتُ على شَيْءٍ والهاءُ فيهِ لِلْمُبَالَغَةِ. وَمِنْه حَدِيثُ عَبْدِ الله بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ تَعالَى عَنْه: اغْدُ عالِماً، أَو متعلماً وَلَا تَكُنْ إِمَّعَةً))[٣] .

وقد استعمل الإمام علي (عليه السلام) هذه اللفظة في شعره ،يقول :

وَلَسْتُ بِإِمَّعَةٍ فِي الرِّجَالِ ... يُسَائِلُ هَذَا وَذَا مَا الْخَبَرْ[٤]

و(**المحْلَجُ**) من الألفاظ التي لا تُجمع بالألف والتاء التي جاءت في المحكم يقول ابن سيده : (ت : ٤٥٨هـ) : ((حَلَجَ الْقطن يَحْلِجُهُ حَلْجا: ندفه. والمحْلاجُ، الَّذِي يُحْلَجُ بِهِ. والمحْلَجُ، الَّذِي يُحْلج عَلَيْهِ: وَهِي الْخَشَبَة أَو الْحجر، وَالْجمع محالجُ ومَحَاليجُ. قَالَ سيبويهِ: وَلم يجمع بِالْألف وَالتَّاء، اسْتغْنَاء بالتكسير))[٥].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم :٢/ ٢١٠

(٢) تاج العروس : ٢٠/ ٣٠٠

(٣)تاج العروس : ٢٠/ ٢٩٨

(١)جامع بيان العلم وفضله :٢/ ٩٨٦، وينظر: جامع الأحاديث :٣٠ /٣٩٨

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٧٩

فلا يُجمع (مِحْلَجٌ) على (مِحلاجاتٌ) فكسروه على : محالجُ ومحاليجُ.[١] ونقل صاحب اللسان هذا المنع عن ابن سيده [٢].

و(**الفَتَّاحُ**) من الألفاظ التي مُنِع جمعها بالألف والتاء وورد هذا المنع في المحكم يقول ابن سيده : (ت : ٤٥٨هـ) : ((الفَتَّاحُ طَائِر أسود يكثر تَحْرِيك ذَنبه، أَبيض أصل الذَّنب من تَحْتِهِ، وَمِنْهَا أَحْمَر، وَالْجمع فَتاتيحُ، وَلَا يجمع بِالْألف وَالتَّاء))[٣].

والفَتَّاح كما يقول الفيروزآبادي (ت : ٨١٧هـ) : ((كَكَتَّانٍ: طائرٌ، ج: فَتاتيحُ، بغير ألِفٍ ولامٍ.))[٤] .

وجاء في المعجم الوسيط : ((الفتاح : اسْم من أَسْمَائِهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ يفتح أَبْوَاب الرزق وَالرَّحْمَة لِعِبَادِهِ وَيحكم بَين النَّاس ، وطائر أسود يكثر تَحْرِيك ذَنبه أَبيض أصل الذَّنب من تَحْتِهِ (ج) فتاتيح))[٥].

وبهذه الأقوال المتقدمة يكون جمع (الفَتَّاح) بالألف والتاء ممتنعاً وغير جائز.

و(الشَّاةُ) من الألفاظ التي امتنع جمعها جمعا مؤنثا سالما يقول ابن سيده : ((والشَّاةُ: الْوَاحِد من الْغنم، يكون للذّكر والانثى،... وَالْجمع شاءٌ، أَصله شاهٌ، وشِياهٌ، وشِواهٌ وأشاوِهُ، وشَوِيٌّ، ...، وَلَا تجمع بِالْألف وَالتَّاء، كَانَ جِنْسا أَو مُسَمّى بِهِ))[٦].

---

(١) ينظر :الكتاب : ٣/ ٦١٥

(٢) ينظر: لسان العرب :٢/ ٢٣٩

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٢٧٨

(٤) القاموس المحيط (فصل الفاء ، باب الحاء (فتح)): ٢٣٣

(٥) المعجم الوسيط (ف ت ح): ٢/ ٦٧١

(٦) المصدر نفسه : ٤/ ٤٠٢ - ٤٠٣

وجاء هذا المنع عند ابن منظور والزبيديّ نقلا عن ابن سيده [١] .

ومن الجدير بالذكر أنَّ الَّذِي يجمع بِالْألف وَالتَّاء خَمْسَة أَنْوَاع ومنها مَا فِيهِ تَاء تَأْنِيث سَوَاء كَانَ عَلماً لمؤنث كـ (فاطِمة) أَو علماً لمُذَكّر كَـ (حَمزة) أَو اسْم جنس كـ (تَمرَة) أَو صفةّ كـ (عَلَّامَة) وَيسْتَثْنى من ذَلِك (شَاة وشفة وَأمة) فَلَا تُجمع جمعاً مؤنثا سالماً وَقد اسْتغْنَوا ، بتكسيرها على(شِيَاه وشفاه وإماه) [٢] .

و (الخِنْصِر) وجمعه (خَناصِر) لا يُجمع بالألف والتاء عند سيبويهِ ، وورد هذا المنع في المحكم بقول ابن سيده : ((وَفِي كتاب سيبويهِ: الخِنْصِر، بِكَسْر الْخَاء وَالصَّاد، والخِنْصَر: الإصبع الصُّغرى.وَقيل: الوُسطى. أُنْثَى، وَالْجمع: خَناصر.

قَالَ سيبويهِ: وَلَا تجمع بِالْألف وَالتَّاء. اسْتغْنَاء بالتكسير، وَلها نَظَائِر))[٣] .

فالخنصر مؤنث بلا علامة تأنيث فَمنع سيبويهِ جمعه بالألف والتاء [٤]. وذَكر هذا المنع الزبيديّ نقلا عنه .[٥]

و(صَفِيٌّ) أيضا لفظٌ لا يُجمع جمعا مؤنثا سالما عند سيبويهِ ونقل هذا المنع ابن سيده في محكمه يقول : ((وناقةٌ صَفِيٌّ غزيرةُ اللَّبنِ والجمع صَفايَا قال سيبويهِ ولا يُجْمَعُ

(١)ينظر : لسان العرب (فصل الشين المهملة) : ١٣/ ٥١٠ ، تاج العروس (شوه) : ٣٦/ ٤٢٣
(٢)ينظر : همع الهوامع : ١/ ٨٥
(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٥/ ٣٣١
(٤)ينظر : الكتاب : ٣/ ٦١٥
(٥) ينظر : تاج العروس (خنصر):١١/ ٢٢٩

بالألفِ والتَّاء لأنَّ الهاءَ لم تَدْخُل في حَدِّ الإفرادِ))[١]. وذكر ابن سيده هذه المسألة في مؤلفه الآخر (المخصص) أيضاً [٢] .

وقد رجعت الى سيبويهِ للتأكد من صحة النقل فوجدته يقول بأن صفيٌّ تجمع على صَفَايا، ويمتنع جمعها بالألف والتاء ؛ لأنه مؤنث ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل .[٣]

ونقل الزبيديّ هذا المنع عن سيبويهِ يقول : ((والصَّفِيُّ: النَّاقَةُ الغَزِيرَةُ اللَّبَنِ، (ج) (صُفايَا) . قالَ سيبويهِ: لَا تُجْمَع بالأَلِفِ والتاءِ، لأنَّ الهاءَ لم تَدْخُل فِي حَدِّ الإفْرادِ))[٤].

و(الفِرْسِنُ) لا يُجمع بالألف والتاء يقول ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) : ((والفِرْسِنُ طَرفُ خُفِّ البَعِيرِ أنَثَى حكاه سيبويهِ في الثلاثيِّ قال والجمع فَراسِن ولا يقالُ فِرْسِنَات))[٥].

و(الفِرْسِنُ) مؤنث بلا علامة تأنيث كـ (خُنصُر) فمُنِع جمعه جمعا مؤنثا سالماً عند سيبويهِ ،استغنوا عنه بالتكسير، فجمعوه على (فَراسِن)[٦].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم (ص ف و): ٨/ ٣٨١

(٢) ينظر : المخصص ٢/ ١٤٩

(٣) ينظر : الكتاب : ٣/ ٦٣٧ .

(٤) تاج العروس (صفو) : ٣٨/ ٤٢٨

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (س ر ب) : ٨/ ٤٨٤

(٦) ينظر : الكتاب : ٣/ ٦١٥

وقد نقل ابن سيده هذا المنع عن سيبويهِ في كتابه المخصص [١] . وذكر الرضيّ هذه المسألة في شرح الشافية فذكر بأنه فِرسِن لا تُجمع بالألف والتاء [٢] .

(١) ينظر :المخصص :٢/ ١٥٥

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الإستراباذي :٢/ ٢٠٧

المبحث الثاني : المنع في أبنية جموع التكسير

جمع التكسير : ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغير مفرده تغييرا ظاهراً أو مقدرا ، وهذا التغيير إمَا بزيادة على أصول المفرد كسهام وأقلام وهي جمعُ سَهمٍ، وقَلم، وإما بنَقْصٍ عن أصوله كتُخمٍ ورُسُلٍ، وهو جمع تُخمَةٍ ورسولٍ وإما باختلاف الحركات، كأُسُدٍ ومصابيح جمع أسَدٍ ومصباحٍ [١].

وتنقسم جموع التكسير على قسمين جمع قلّة وجمع كثرة، فمدلول جمع القلّة بطريق الحقيقة من ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ومن أمثلة جمع القلّة : أَفعُل أفعال وأفعِلة وفِعْلَة ، كأفلُس وأثواب وأَجرِبَة وغِلْمَة ، ومن جموع الكثرة، (فُعُل) كـ (أُتُن) [٢].

وأبنية جموع التكسير ثمانية وعشرون أربعة منها للقلّة والباقي للكثرة ، وقد يستغنى ببعض أبنية القلّة عن الكثرة وفي هذا يقول أبو البركات، كمال الدين الأنباريّ (ت : ٥٧٧هـ) : ((فإن قيل: فَلِمَ جاز أن يُكتفى ببناء القلّة عن بناء الكثرة، وببناء الكثرة عن بناء القلَّة؟ قيل: إنما جاز أن يُكتفى ببناء القِلَّة عن بناء الكثرة؛ نحو: (قلم وأقلام، ورَسَن وأرسان وأُذن وآذان، وطُنُب وأطناب، وكَتِف وأكتاف، وإبل وآبال) وأن يُكتفى ببناء الكثرة عن بناء القلّة؛ نحو: (رجل ورجال، وسَبع وسِبَاع، وشسع وشُسُوع) ؛ لأنَّ معنى الجمع مشترك في القليل والكثير؛ فجاز أن يُنوى بجمع القِلَّة جمع الكثرة؛ لاشتراكهما في الجمع،))[٣].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك :٣/ ١٣٧٧، شذا العرف في فن الصرف : ٨٥، جامع الدروس العربية : ٢/ ٢٨، المهذب في علم التصريف:١٦٤

(٢) ينظر: المفصل : ٢٣٥، اللمحة في شرح الملحة :١/ ٢١٢، توضيح المقاصد والمسالك :٣/ ١٣٧

(٣) أسرار العربية : ٢٥٠-٢٥١

وكذلك ما جاء في الكليات : ((وَقد يسْتَغْنى بِبَعْض الجموع عَن بعض أَلا يرى أَنهم قَالُوا فِي (رسن) (أرسان) وَفِي (قلم) (أَقْلَام) فاستغنوا بهَا عَن جمع الْكَثْرَة؛ وَقَالوا فِي (رجل) (رِجال) وَفِي (سبع) (سِبَاع) وَلم يأتوا لَهما بِبِنَاء الْقلَّة؛ وَإِذا لم يَأْتِ للاسم إِلَّا بِنَاء الْقلَّة كـ (أَرجُل) فِي (الرِجل) ، أَو بِنَاء الْكَثْرَة كـ (رِجال) فِي (رَجُل) فَهُوَ مُشْتَرك بَين الْقلَّة وَالْكَثْرَة))[١] ، وفي هذه الحال السياق هو المحدد لنوع الجمع ان كان قلة أو كثرة .

وجاء في معجم الصّواب اللغويّ : ((أوجب كثير من النحويين أن يكون مميز الثلاثة إلى العشرة جمعًا مُكسَّرًا من أبنية القلَّة، ولايكون من أبنية الكثرة إلاَّ فيما أُهمل بناء القلة فيه، كـ (رِجال) ، ولكنَّ مجمع اللغة المصري لم يشترط ذلك، حيث أقر التعاقب (التبادل) بين جمعي القلّة والكثرة، معتمدًا في ذلك على عدة نصوص واردة عن بعض كبار اللغويين القدماء كسيبويهِ والزمخشريّ وابن يعيش وابن مالك وصاحب المصباح، ومنها قول سيبويهِ: اعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به وهي له في الأصل وربما شرَكه فيها الأكثر، كما أنَّ الأدنى ربما شارك الأكثر، وقول الزمخشريّ: قد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلّة ... إلى غير ذلك من النصوص. والملاحظ أنَّ النحاة لم يتفقوا على مفهوم جمع الكثرة، فقد رأى بعضهم أنه يدلّ على ما فوق العشرة، ورأى بعضٌ آخر أنه يكون من الثلاثة إلى ما لانهاية، ومن ثم يكون الخلاف بينه وبين جمع القلة من جهة النهاية فقط؛ ولذا يتضح فصاحة الاستعمال المرفوض، وهو ما أقره الاستعمال القرآني في: ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[٢] ، مع وجود الجمعين (أقراء)، و (أقرؤ) في اللغة))[٣].

---

(١) الكليات : ٣٣٥

(٢)البقرة/٢٢٨

(٣)معجم الصواب اللغوي : ١/ ٣٢ ، وينظر : الكتاب : ٣/ ٤٩٠، والمفصل : ٢٩٦

أما عن سبب تسمية هذا الجمع بهذا الاسم يقول أبو البركات كمال الدين الأنباريّ (ت : ٥٧٧هـ) : إن قال قائل: لِمَ سُمِّيَ جمع التكسير تكسيراً؟ قيل: إنما سمي بذلك على التشبه بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها؛ فلما أزيل نظم الواحد فك نضده في هذا الجمع؛ فَسُمِّي جمع التكسير.))[١].

ولهذا الجمع أسماء عديدة منها : جمع التكسير، والجمع غير الصحيح ،و(الجمع الداخلي) الذي أطلقه عليه هنري فليش وهذا مقابل (الجمع الخارجي) الذي لا ينفك عن معنى لواحق الإعراب[٢].

ومن الجدير بالذكر أن في جمع التكسير ما يوجد في آخره الف وتاء فيتوهم أنه من جمع تصحيح المؤنث مثل : (أَبيات وأَقْواتْ وأَموَات) فهذه جموع تكسير يدخل تاؤها النصب فتقول : كتبت أبياتا ،وجمعت أقواتا ، ورأيت أمواتا والدلالة على أنها جموع تكسير وليس جمعا سالما في أن بناء مفردها لا يسلم في هذا الجمع وهو (بَيْت وقُوتْ ومَيِّت) [٣].

وقد يكون هناك أكثر من جمع لاسم واحد ،فبعض الأسماء لها أكثر من جمع تكسير مثل راجل (رَجّال و رجاجيل) ،طالِب (طُلاب وطَلَبَة) وقد يكون للاسم جمع تكسير وجمع سالم مثل كاتب (كَتَبة وكتّاب وكاتِبُون وكاتِبِين) [٤].

أولاً : المنع في أبنية الجموع الثلاثية المجردة :

البناء الأول : فُعُل : يطّرِد هذا البناء في مواضع :

---

(١)أسرار العربية : ٧٠

(٢) ينظر: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد : ٦٦ ،أبنية الجموع ومعانيها في نهج البلاغة : ١٧.

(٣)ينظر :الصرف الوافي - هادي نهر :٢٢٤

(٤)ينظر : علم الصرف - سميع ابو مغلي :٦٢

الأول : الوصف على (فَعول) بمعنى (فاعل) كـ (صَبور) ويجمع على (صُبُر) ، و (غَيور) وتجمع على (غُيُر) .

الثاني : الفرد المذكر الرباعي الذي ثالثه حرف مدّ وغير مختوم بالتاء كـ : (عَمود) وتجمع (عُمُد) و (ذِراع) وتجمع (ذُرُع) .

الثالث: قد ياتي جمع مضاعف (فعيل) على (فُعُل) كـ (سرير_سُرُر) ، و(فعيلة) كـ (صحيفة – صُحُف) ، وفي (فعال) بالفتح والكسر للفاء صفةً كـ (صِناع – صُنُع) و (حِمار – حُمُر) [١].

ورد المنع في هذا البناء في المحكم والمحيط وهذا البناء هو أحد أبنية جموع الكثرة .

ومن الألفاظ التي منع جمعها على هذا البناء (الصَعود) فقد منع جمعها على (صُعُد) يقول ابن سيده (ت :٤٥٨هـ) : ((والصَّعُود من الْإِبِل: الَّتِي خدجت لسِتَّة أشهر، فعطفت على ولد عَام أول. وَقيل: الصَّعود: النَّاقة تلقي وَلَدهَا بَعْدَمَا يشْعر، ثمَّ ترأم وَلَدهَا الأول، أَو ولد غَيرهَا، فتدر عَلَيْهِ. وَالْجمع: صَعائد، وصُعُد. فَأَما سيبويهِ، فَأنْكر الصُّعُد))[٢] .

وفي المخصص يسوق الرأي مفصلاً بقوله : ((قَالَ سيبويهِ قَالُوا صَعُود وصعَائِدُ وَلم يَقُولُوا صُعُد يذهب إِلَى أَنه يُسْتَغْنى فِي هَذَا النَّحْو بفُعُل عَن فعائِل وبِفَعَائِل عَن فُعُل

(١)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٣/٢ ،شرح الكافية الشافية ١٨٠٨/٤ ، شرح التصريح على على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي :٤٤٦/١ -٤٥٠

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ٤٢٤

وَمَا كَانَ من فَعُول وصْفاً فَإِنَّهُم قد يجْمَعُونه على فِعَائِل عَن فُعُل وَمَا كَانَ من فَعُول وصْفاً فَإِنَّهُم قد يَجْمَعُونه على فَعَائِل كَمَا جمعُوا عَلَيْهِ فَعِيلة لِأَنَّهُ مؤنَّث مثلُه))[١].

فسبب مجيء صعود على صعائد لأنه مؤنث فصار بمنزلة فعيلة ، وفعيلة تجمع على فعائل فجرى صعود مجرى المؤنث وجمعوه على (فعائل) واستغنوا به عن (فُعُل).

وقد رجعت الى كتاب سيبويهِ للتأكد من الأمر فوجدتهُ كما نَصّ ابن سيده بقوله : ((وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنهَّم يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلةً؛ لأنه مؤنث، وذلك: عجوزٌ وعجائز، وقالوا: عُجُز كما قالوا صُبُر، وجدودٌ وجدائد، وصعودٌ وصَعائِد. وقالوا للواله: عَجولٌ وعُجُل، كما قالوا: عَجوزٌ وعُجُز، وسلوبٌ وسُلُبٌ، وسَلائِب كما قالوا عَجائِز، وكما كسّروا الأسماء. وذلك: قدومٌ وقدائمٌ وقدمٌ، وقلوصٌ وقلائص وقُلُصٌ. وقد يستغنى ببعض هذا عن بعض، وذلك قولك: صعائد ولا يقال: صُعُدٌ))[٢].

فسيبويهِ يمنع جمع صعود على صُعُد (فُعُل) فهو يستغني بجمعها على صَعائِد ، ويُستَنتج من قوله بان القياس يُجّوز الجمع على صُعُد وصعائد ، ولكنه يَستغني بصَعائِد عن صُعُد .

ويرى صاحب العين (ت: ١٧٥هـ) أنها تُجمع على صُعُد [٣].

أما الجوهريّ (ت : في حدود ٤٠٠هـ) فيقول : ((والصعود: خلاف الهَبوط، والجمع صَعائد وصُعُدٌ، مثل عجوز وعجائز وعجز. والصعيد: التراب. وقال ثعلب: وجهُ الأرضِ،

---

(١)المخصص : ٢/ ١٤٠

(٢) الكتاب : ٣/ ٦٣٧

(٣) ينظر : العين : ١/ ٢٩٠

لقوله تعالى:﴿ فَنُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ [١]. والجمع صُعُدٌ وصُعُداتٌ، مثل طريق وطرق وطرقات.))[٢] ، فقد جمع الصعود الذي هو خلاف الهبوط والصعيد الذي هو التراب على صُعُد .

وجاء في شرح شافية ابن الحاجب : ((يجب أن تعلم أن (فَعول) إذا كان وصفًا يستوي فيه المُذكر والمؤنّث؛ فإن كان مُذكرًا يجمع على (فُعُل) فحسب؛ كصَبُور وصُبُر، وغَدور وغُدُر، وعَقور وعُقُر. وإن كان مؤنَّثًا يجمع على (فُعُل، وفعائل) ؛ نحو: عَجوز وعُجُز وعجائز، وقَلوص وقُلُص وقلائص، وسَلوب وسُلُب وسلائب.))[٣] .

ويقول الزبيديّ (ت:١٢٠٥هـ) : ((قَالَ الأَصمعيّ: الصَّعُودَ من الإِبِلِ: الَّتِي (تَخْدِجُ) لِستّةِ أَشهُرٍ أَو سَبْعَة ... وَالْجمع: صَعائدُ وصُعُدٌ. فأَمَّا سيبويهِ فأَنكر الصُّعُدَ.))[٤] فقد جمعها على الجمعين وذكر بأن سيبويهِ منع الصُعُد.

ومن الألفاظ الآخرى التي مُنِع تكسيره على هذا البناء (عَدُوٌّ) وجمعهُ (أعداء) ووزنه (أفعال) وامتنع جمعه على (فُعُل) .

يقول ابن سيده (ت: ٤٥٨ هـ) : ((والعَدُوُّ: ضدّ الصّديق، يكون للْوَاحِد والاثنين والجميع وَالْأُنْثَى وَالذكر بِلَفْظ وَاحِد، وَفِي التَّنْزِيل ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيَ ﴾ [٥] قَالَ سيبويهِ: عَدُوٌّ

(١) سورة الكهف : ٤٠
(٢) الصحاح : ٢/ ٤٩٧-٤٩٨
(٣) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي : ١/ ١٠٧
(٤) تاج العروس ٨/ ٢٨٠ .
(٥) سورة الشعراء : ٧٧

وصف وَلكنه ضارع الِاسْم، وَقد يثنى وَيجمع وَيُؤَنث، وَالْجمع أعَدَاءٌ، قَالَ سيبويهِ وَلم يكسر على فُعُلٍ وَإِن كَانَ كصبور كَرَاهِيَة الْإِخْلَال والاعتلال))[١] .

وما قاله ابن سيده وجدته عند سيبويهِ من دون إضافة : ((قد كسروا شيئاً من بنات الواو على أفعالٍ، قالوا: أفلاءٌ وأعداءٌ، والواحد فلوٌّ وعدوٌّ. وكرهوا فُعُلاً كما كرهوا في فُعالٍ وكرهوا فِعْلاناً ....، وعدوٌّ وصفٌ ولكنَّه ضارع الاسم.))[٢] .

ويطّرد جمع (فَعُول) في القلّة على (أَفْعلَة) ، وأما في الكثرة فقد غلب تكسيره على (فعُل) و(فُعلان) هذا في غير الناقص الواوي ، وأَما الناقص فبابه (أَفْعال) كأَفْلاء وأَعْداء، وإِنما لم يقولوا فيه فُعُل بضمتين بسبب الاستثقال الذي سيؤدي اليه الجمع بين الواو والضمة مما يضطرهم الى التخفيف ، والتخفيف ليس في كلام جميع العرب، وليس بلازم أَيضاً في كلام من يخفف، وأيضا فالمخفف في حكم المثقل . وحق باب عَدُوّ أَن يجمع بالواو والنون، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كُسّر تكسيرها[٣].

فالثلاثي الذي ثالثة مدة زائدة، وإن كانت تلك المدة واوا، نحو: فَعُول، يجمع على فُعُل بضم الفاء والعين -غالبا كـ (صَبُور وصُبُر) ،وقد يجمع على فُعَلاء، نحو: وَدُود ووُدَدَاء. وعلى أَفْعَال، نحو عَدُوّ وأَعْدَاء[٤].

فنرى أنَّه مُنع الإتيان ببناء (فُعُل) من (عَدوّ) كراهية الاخلال والاعتلال كما صَرّح ابن سيده.

---

(١)المحكم والمحيط الأعظم : ٢/ ٣١٨

(٢)الكتاب : ٣/ ٦٠٨

(٣) ينظر : أسرار العربية (الأنباري): ٢٤٧، شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٢/ ١٢٥-١٢٥-١٢٦ ، ٢/ ١٣٣.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي : ١/ ٤٥١-٤٤٩

البناء الثاني : فُعَل :ويطرد هذا البناء في موضعين :

الأول :الاسم على وزن (فُعلَة) مثل لجة لجج ،وغُرفَة غُرَف .

الآخر : الصفة على وزن (فُعلى) مؤنث (أفعل) نحو : كبرى كُبَر ، وصغرى صُغَر[١].

وقد ورد المنع في هذا البناء في المحكم ، فقد مَنِع تكسير (مُرَعة)على (مُرَع) ، يقول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) : ((والمُرْعُ: طير صغَار لَا تظهر إِلَّا فِي الْمَطَر واحدته مُرَعةٌ، قَالَ سيبويهِ: لَيْسَ المُرَعُ تكسير مُرَعَةٍ إِنَّمَا هُوَ من بَاب تَمْرَة وتمر لِأَن فُعلة لَا تكسر لقلتهَا فِي كَلَامهم أَلا تراهم قَالُوا هَذَا المُرَعُ فذكَّروا، فَلَو كَانَ كالغرف لأنثوا))[٢].

فقد وضع سيبويهِ باباً لما كان واحدا يقع للجميع، ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع.[٣]

يقول سيبويهِ (ت:١٨٠هـ) ((فأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعلاً فهو نحو طَلحٍ والواحدة طَلحةٌ، وتمرٍ والواحدة تَمرةٌ، ونخلٍ ونخلةٍ، وصخرٍ وصخرةٍ. فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر... ، وإن أردتَ أدنى العدد جمعت بالتاء، وقال الحُكأُ والواحدة حُكأةٌ[٤]، والمُرعُ والواحدةُ مُرعةٌ))[٥].

---

(١) ينظر : الكتاب ٦٠٨/٣ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٣٧٨/٣ ومختصر الصرف (عبد الهادي الفضلي) :٤٢.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ١٥٧

(٣) ينظر : الكتاب : ٥٨٢/٣

(٤) الحُكَأَةُ: دُوَيْبَّة؛ وَقِيلَ: هِيَ العَظايةُ الضَّخْمَةُ، يُهْمَزُ ألفها وَلَا يُهْمَزُ، وَجَمعها الحُكَأُ ./ لسان العرب :١/ ٥٩

(٥) الكتاب : ٣/ ٥٨٢ - ٥٨٥

وتكلّم سيبويهِ عن هذه المسألة في باب آخر وهو باب ما هو اسم يقع للجميع وذكر الكثير من الأسماء التي لم تكسّر على واحد ولكنها بمنزلة الجمع كـ (قَومٍ ونَفَرٍ وذَوْدٍ) وكذلك قولنا: (رَكْب وسَفَر) فالرّكب لم يكسر عليه راكب. وفي تحقيرها فهي تحقر على لفظها (رُكَيب ، سُفَير) فلو كان لها واحدا لرجعنا له في التحقير. فـفُعَلٌ ليس مما يكسَّر عليه الواحد للجميع(١).

البناء الثالث : فُعْل : وهو أحد ابنية جموع الكثرة ويطَّرد في الوصف على وزن (افعل فعلاء) كـ أحمر حمراء حُمْر، وأعرج عرجاء عُرْج(٢).

ومما جاء ممنوعا جمعه على هذا البناء في المحكم (صَنَع) فقد جاء ممنوعا جمعه على (صُنْع) ، يقول ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) : ((وَرجل صَنَع الْيَد، وصَناع الْيَد، من قوم صَنْعَى الْأَيْدِي، وصُنُع، وصُنْع. وَأما سيبويهِ فَقَالَ: لَا يكسر صَنَعٌ الْبَتَّةَ، استغنوا عَنهُ بِالْوَاو وَالنُّون. وصِنْع الْيَد، من قوم صِنْعى الْأَيْدِي، وأصْناع الْأَيْدِي))(٣).

وجاء في كتاب سيبويهِ : ((وقالوا: رَجلٌ صَنْعٌ وقومٌ صَنْعون ،وَرَجُلٌ رَجَل وَقَومٌ رَجَلُونَ ... ولم يكسروهما على شيء، استغني بذلك عن تكسيرهما))(٤).

وجَمَعهُ ابن السرَّاج مُكَسَّرا على (صُنُع) بقوله : ((فَعالٌ: يجيءُ علَى ثَلاثةِ أَبنيةٍ: عَلَى فُعُلٍ وفُعْلٍ فيما اعتلتْ عينهُ وفَعْلاءَ وذلكَ نحو: صَناعٍ وصُنُعٍ))(٥).

---

(١) ينظر: الكتاب : ٣/ ٦٢٤

(٢) ينظر : المقتضب : ٢/٢١٧ ،همع الهوامع :٣/ ٣٥١ ، مختصر الصرف :٤٢

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ١/ ٤٤٢

(٤) الكتاب : ٣/ ٦٢٩ .

(٥) الأصول في النحو : ٣/ ١٩

والوصف في الثلاثي الذي ثالثة مدة زائدة، وكانت تلك المدة ألفا ،يجمع على وزن فُعُل نحو: صَنَاع وصُنُع، ((يقال: امرأة صَنَاعُ اليَدَيْن، أي: حاذِقَة ماهِرة بعمل اليدين))[١].

ثانياً : المنع في أبنية الجموع المزيدة بحرف واحد:

البناء الأول: فُعُول : وهو من أبنية جموع الكثرة ويطّرد في مواضع :

الأول: الاسم الذي على: (فَعِل) نحو: كَبِد وكُبُود، نَمِر، ونُمُور .

الثاني : الاسم الثلاثي على وزن (فَعْل) ليس معتل العين بالواو، نحو: كَعَب وكُعُوب، رأس ورُؤُس ، خرج منه، نحو: حَوْض، فلا يجمع على: فُعُول .

الثالث: الاسم الثلاثي على وزن (فِعْل)، نحو: عِلْم وعُلُوم، حِلْم وحُلُوم.

الرابع: الاسم الثلاثي على وزن (فُعْل)،بشرط ألا يكون معتل العين بالواو: كحُوْت، ولا معتل اللام؛ كـ (مُدْى) ، ولا مضعف اللام كـ (مُدّ) .

الخامس: الاسم الثلاثي على وزن: (فَعَل) الخالي من حروف العلّة. وهذا الوزن مختلف في اطّراده ،فقيل : يجمع قياسا على(فُعُول) ، وقيل سماعا ، نحو: أسَد وأُسُود، وشَجَن وشُجُون. ومن يقول بالقياس يشترط ألا يكون وصفا ولا مضاعفا. فلا يجمع لفظة : نَصَف على نُصُوف ولا لَبَب على لُبُوب.[٢]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي : ١/ ٤٤٩ - ٤٥٠

(٢) ينظر : شذا العرف في فن الصرف : ٩٠- ٩١ ، النحو الوافي: ٤/ ٦٥٠ - ٦٥١ ، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية : ٢/ ٣١٩.

ومن الألفاظ التي منع جمعها على (فُعُول) في المحكم، قول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) : ((والعَنْسُ: الصَّخْرَة. والعَنْس: النَّاقة القوية، شبهت بالصخرة لصلابتها. وَالْجمع : عُنْس وعُنوس. وَقَالَ ابْن الْأَعرَابِي: العَنْس: البازل الصلبة من النوق، لَا يُقَال لغَيْرهَا عَنْس. وَجَمعهَا: عِناسٌ. وعُنُوس: جمع عِناس. هَذَا قَول ابْن الْأَعرَابِي. وَأَظنهُ وهما مِنْهُ، لِأَن (فِعالا) لَا يجمع على (فُعُول) كَانَ وَاحِدًا أَو جمعا، بل عُنُوس: جمع عَنْسٍ))[١].

فقد نفى ابن سيده كون (عُنُوس) جمع (عِناس) لأن (فِعالاً) لا يجمع على (فُعُول) ، بل أنّ (عُنوس وعِناس) جمعاً لعَنس وهذا ما ذكره ابن سيده وأكده الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ) بقوله : ((العَنْس: الناقَةُ القَوِيَّةُ، شُبِّهت بالصَّخْرَةِ ... لصَلابَتِها ، ...والجَمْع : عِنَاسٌ وعُنُوسٌ))[٢].

وكذلك فقد جاء جمعها في المعجم الوسيط على (عِناس وعُنُوس)[٣].

البناء الثاني: فُعَّل : من أبنية جموع الكثرة ويطرد هذا الوزن في مواضع :

الأول : الصفة على وزن (فاعِل) بشرط أن يكون صحيح اللام كـ (ضارِب ضُرَّب) (راكع رُكَّع) وسمع من المعتل مثل: (غازٍ غُزَّى).

الثاني : وفي (فاعِلة) الصفة كـ (نائمة نُوَّم) و(زائِرة زُوَّر) .

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ٤٩٣

(٢) تاج العروس : ١٦/ ٢٨٩

(٣) المعجم الوسيط : ٢/ ٦٣١

الثالث : (فاعِل) صفة لمؤنث كـ (حاسِر حُسَّر)[١].

ومن أمثلة المنع على هذا الوزن (عَنُود) فقد منع جمعها على (عُنَّد) ،يقول ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) : ((وناقةٌ عَنُودٌ: تَنكَّبُ الطَّريقَ من نَشاطها وقوَّتِها. والجمعُ عُنُد وعُنَّدٌ. وعِندي أَن عُنَّدًا لَيْسَ جمع عَنُود، لِأَن فَعُولاً لَا تُكَسَّرُ على فُعَّل. وَإِنَّمَا هِيَ جمعُ عاندٍ وَهِي مُماتَةٌ.))[٢] فلم يطَّرد مجيء (فُعّل) من فَعُول في كلام العرب .

وقد جمعها بعضهم على (فُعَّل) مثل ابن دريد (ت ٣٢١هـ) في قوله : ((وناقة عَنود، وَالْجمع عُنُد وعُنَّد))[٣].

أمّا الجوهريّ فقد جمع (عَنُود) على (عُنُد) أمّا (عانِد) فقد جمعه على (عُنَّد) كـ (راكع ورُكَّع) والعانِدُ: ((البعير الذي يجور عن الطريق ويعدِل عن القصد))[٤] .

و في اللسان جمع عَنود على عُنُد، أما عانِد وعانِدَة، فجمعها عَوانِد وعُنَّد [٥] .

فالمعروف إن ما كان على (فَعُول) فإنهَّ يكسَّر على (فُعُلٍ) كـ (صَبُور وصُبُر، وغَدُور غُدُر)فإذا كان وصفاً للمؤنث فإنهَّم يجمعونه على فَعائِل لأنه مؤنث، كـ (عَجُوزٌ عجائِز)، وقالوا فيه عُجُز أيضا، و(جَدُود جدائِد)،و(صَعُود صعائِد)[٦]. ولذلك منع ابن سيده جمع عَنُود على عُنَّد .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٤/ ١٢٣، الموجز في قواعد اللغة العربية : ١٤٩ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويهِ ، الكتورة خديجة الحديثي :٣٠٤.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٢/ ١٩

(٣) جمهرة اللغة : ٢/ ٦٦٥

(٤) الصحاح : ٢/ ٥١٣

(٥) ينظر: لسان العرب : ٣/ ٣٠٧

(٦) ينظر : الكتاب : ٣/ ٦٣٧ ، شرح شافية ابن الحاجب - الرضي : ٢/ ١٣٩- ١٤٠

البناء الثالث: فِعال : وهو من أوزان جموع الكثرة ويطّرد جمعاً للكثير من الأوزان للصّفات والأسماء منها :

أولا : جمعاً (لفَعْلَة) اسْما كَانَ أَو صفة يائي الْعين أَو غَيره كـ (جَفْنَة جِفان) و (ضَخْمَة ضِخام).

ثانيا: جمعاً لـ (فَعْل) اسْما أو صفة أو واوي الْعين كـ (كَعْب كِعاب)و (ثَوْب _ ثِياب) ولا يأتي جمعاُ ليائي العين أَو الفَاء كَـ (بَيْت وَشَيْخ) لاستثقال كسر الْيَاء أَو مَا قبلهَا وشذّ (ضَيْف - ضِياف) و(يَعْر- يِعار).

ثالثا: (فَعَل) اسْما كـ (جَبَل وجِبال) لَا مضاعفا ولا منقوصا وَلَا صفة ، و(فَعَلة) كـ (رَقَبَة ورِقاب) و(حَسَنَة وَحِسان).

رابعا : (فُعْل) اسم بشرط ألّا يكون (يائي اللَّام ولا واوي العين) ، نحو : رُمْح ورِماح .

خامسا : (فَعِيل و فَعِيلَة) بِمَعْنى فَاعِل فالع كـ (ظَرِيف وظَرِيفَة وجمعها - ظِراف) و(وطَوِيل و طَوِيلَة وجمعها - طِوال).

سادسا: (فَعْلان ومؤنثه فَعْلى و فعْلانة) نَحْو(غَضْبَان وغَضْبَى وغَضْبانَة – غِضاب) و (نَدمَان نَدْمَى ونَدْمانَة – نِدام)[1].

ومِمّا جاء في المحكم ممنوعا تَكسيره على هذا البناء (بَطَلَة و بِطال) ، يقول ابن سيده : ((رَجُلٌ بَطَلٌ، بَيِّنُ البَطَالَةِ والبُطُولَةِ ... ، من قِومٍ أَبْطالِ. وبَطَّالٌ بَيِّنُ

(١)ينظر : همع الهوامع : ٣/ ٣٥٥ ، المدخل الصرفي – بهاء الدين بوخدود : ١٤٨-١٤٩ ، الصرف الكافي – – أيمن عبد الغني : ٣١١

البَطَالَةِ،....وحَكَى ابنُ الأَعرابِيّ: بَطَّالٌ بَيِّنُ البَطَالَةِ، بالفتَح، يَعْنِي به البَطَلَ. وامْرأَةٌ بَطَلةٌ، والجمعُ بالأَلِفِ والتَّاءِ، ولا تُكَسَّرُ على فِعالٍ؛ لأنَّ مُذكَّرَها لم يُكَسَّرْ عليه.))[١] .

فالمطَّرد في جمع الاسم على وزن (فَعَلة) على (فِعال) فمنع ابن سيده جمع (بَطَلة) على (بِطال) وذلك لأنها صفة ومذكر (بَطَلة) وهو (بَطَل) لم يكسَّر على هذا الوزن بل كُسِّر على أفعال (أبطال) ولهذا جمعت جمعا مونثا سالما على (بَطلات).

البناء الرابع: (أفْعُل) وهو من أبنية جموع القلّة ويطّرد في مواضع :

الأول: اسم ثلاثي صحيح العين على (فَعْل) ، كـ (كَلْب وأَكْلُب) و(فَلْس وأَفْلُس) ويشترط أن لا تكون فاؤه واوا كـ (وَقْت) ، ولا مضعفا كـ (عَمّ و جَدّ).

الثاني : اسْم مؤنث بِلَا عَلامَة رباعي ثالثه مَدَّة (ألف أَو وَاو أَو يَاء) مَفْتُوح الأول أَو مكسوره أَو مضمومه كـ (عِناق وأَعْنُق)و(ذِراع وأَذْرُع) ، وَ(يَمِين وأَيْمُن) .فإن كان صفة كـ (شُجاع) ، أو بلا مدة كـ (خِنْصَر)، أو مذكرا كـ (حِمَار)، أو بعلامة تأنيث كـ (سَحابَة) فلا يجمع على أفعُل، وندر من المذكر (شِهاب وأَشْهُب) و(غُراب وأَغرُب)، و(عَتَاد وأعتُد)[٢].

ومما جاء ممنوعا جمعه على هذا الوزن من جموع القلّة (لَوْح) فلا يجمع على أفعُل ،يقول ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) : ((اللَّوْحُ: كل صفيحة عريضة من صَفائح الْخشب. وَفِي التَّنْزِيل: ﴿ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾ [٣] يَعْنِي مستودع مشيئات الله، وَإِنَّمَا هُوَ على الْمثل. وكل

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٩/ ١٧٨

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٣٨٠ ، همع الهوامع : ٣/ ٣٤٨ - ٣٤٩ ، شذا العرف في فن الصرف : ٨٦ ، الصرف الكافي : ٢٠٧ - ٢٠٨

(٣) سورة البروج : ٢٢

عَظِيم عريض لَوْحٌ، وَالْجمع مِنْهُمَا أَلْوَاح، وألاويحُ جمع الْجمع، قَالَ سيبويهِ: لم يكسر هَذَا الضَّرْب على أَفْعُلٍ كَرَاهِيَة الضَّم على الْوَاو.))[١].

فمنع جمع (لَوح) على (أفعُل) لكي لا تجتمع الواو والضمة مما يؤدي الى الثقل عند النطق فيكُره ذلك في العربية .

يقول سيبويهِ (ت :١٨٠ ه) : ((أمَّا ما كان فَعْلاً من بنات الياء والواو فإنَّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد كسّرته على (أفعالٍ) وذلك : سَوطٌ وأسواطٌ، وثَوبٌ وأثوابٌ، وقَوسٌ وأَقوَاسٌ. وإنَّما منعهم أن يبنوه على (أفعُلٍ) كراهية الضمة في الواو، فلمَّا ثقل ذلك بنوه على (أَفعَالٍ).))[٢] .

فجمعوه على (أَفْعَال) ؛ وذلك لأن هناك أمثلة من غير المُعتل بُنِيَت على هذا الوزن مثل : (فَرْخ أَفْرَاخٍ – وفَرْد أَفرَادٍ) فكان أولى من غيره عندهم.[٣]

ويقول المبرّد (ت: ٢٨٥ه): ((هَذَا بَاب جمع مَا كَانَ على فعل من ذَوَات اليَاء وَالْوَاو اللَّتَيْنِ هما عينان ، فأَدنى الْعدَد فِيهِ (أَفْعَال) إِذ كَانَ يكون ذَلِك فِي غير المُعتلّ نَحْو : (فَرْخ وأَفرَاخ) و(زَنْد وأَزْنَاد) فأَمّا مَا كَانَ من الْوَاو فنحو قَوْلك : (صَوْت وأَصْوَات)و (حَوْض وأَحْوَاض) و(ثَوْب وأَثْوَاب).))[٤].

ثالثاً : **المنع في أبنية الجموع المزيدة بحرفين** :

البناء الأول: (فُعَلاء) : وهو من أوزان جموع الكثرة ويطّرد في مواضع:

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ١٣

(٢) الكتاب : ٣/ ٥٨٦

(٣) ينظر : نفسه : ٣/ ٥٨٧

(٤) المقتضب : ١/ ١٣١

الأول : صفة لمذكر عاقل على (فَعِيل) بمعنى (فاعِل) أو بمعنى (مُفْعِل) أو بمعنى(مُفَاعِل) بشرط أن تكون صيغة (فَعِيل) في الثلاثة غير مضعفة، ولا معتلة اللام كـ (ظَريف وظُرَفاء) و(كَرِيم وكُرَماء).

الثاني : ما دلَّ على مدح من (فاعِل) كـ(صالِح وَصُلَحاء) و(عاقِل وعُقَلاء) .[١]

ومما جاء ممنوعا جمعه على هذا البناء (عَزِيز) فقد امتنع جمعه على (عُزَزاء) ، يقول ابن سيده : ((وَرجل عَزِيز، من قوم أعِزّة، وأعزّاء، وعِزاز، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[٢] .... ،وَلَا يُقَال عُزَزَاء، كَرَاهِيَة التَّضْعِيف؛ وَامْتِنَاع هَذَا مطَّرد فِي هَذَا النَّحْو المضاعف.))[٣].

فعزيز صفة على وزن (فَعيل) بمعنى (فاعِل) وهو مُضَعّف ولذا لم يُجيزوا جمعه مكسرا على (فُعَلاء) لأمتناع جمع المضعف من هذه الصيغة على (فُعَلاء) وذلك لكراهية التَضعِيف.

وأَبى الزبيديّ (ت: ١٢٠٥هـ) هذا الجمع بقوله :((وَلَا يُقَال عُزَزاء، كراهيةَ التّضعيف، وامْتِناعُ هَذَا مُطَّرِد فِي هَذَا النَّحْو المُضاعَف.))[٤]، وهو مستعمل لدى العامة على قول المستشرق رينهارت بيتر آن دوزي (ت : ١٣٠٠هـ) : ((عزيز، وجمعها عُزَزَاءِ، وهذا ما يأباه الفُصحاء وهو مستعمل عند العامة))[٥].

---

(١) ينظر : علل النحو : ٥٢٧ ،اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٤٤١ ، ، شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٨٦١، النحو الوافي : ٤/ ٦٥٢.

(٢)المائدة : ٥٤

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ٧٣

(٤) تاج العروس ١٥/ ٢٢٠

(٥) تكملة المعاجم العربية : ٧/ ١٩٩

إذن فهو ممتنع على الرغم من استعمال العامة ؛ لأن قول العامة ليس حجة في اللغة، لأَننا نتحدث عن فصيح اللغة وليس العاميّ منها .

البناء الثاني: أفعِلة : وهو من أوزان جموع القلّة ويطّرد فِي الاسْم المُذَكّر الرباعي الذي ثالثه مُدَّة (ألف أَو وَاو أَو يَاء) كـ (طَعام وأَطعِمَة) و(حِمَار وأَحمِرَة) و(غُرَاب وأَغرِبة) و(رَغِيف وأَرغِفَة) و(عَمُود وأَعمِدَة) [١].

ومن الألفاظ التي مُنع تكسيرها على هذا الوزن من أوزان جمع القلّة (الحِقْف) امتنع جمعه على (أحْقِفَة) .

ورد عند ابن سيده : ((الحِقْفُ: الرمل المعوج. وَقيل: الرمل المستطيل الْمُرْتَفع كالدكاوات. وَجمعه أحقافٌ وحُقُوفٌ وحِقافٌ وحِقَفَةٌ وأحقِفَةٌ، الْأَخِيرَة اسْم للْجمع، فِعْلا لَا يجمع على أفعِلة))[٢] .

فـ (فِعْل) ليس من المطّرد جمعه على (أفعِلة) ، وإنما يجمع على (أفْعُل) كـ (ذِئْب أَذْؤُب)، و(جِرْو وأَجْرّ)، و(رِجْل وأَرْجُل)، ولا يجاوزون "أَفْعُل" في جمع القليل والكثير، وعلى (فُعُولٌ) كـ (حِمْلٍ وحُمُول) و (عِرْق وعُرُوق) واستغنوا فيها عن بناء أدنى العدد وعلى (فِعْلان) كـ (رِئْد ورِئْدان)[٣] و(صِنْو وصنوان) و(قِنْو وقنوان) وعلى (فُعْلان) كـ (ذِئْبٍ

(١) ينظر : ، اللمع في العربية : ١٧٥ ، همع الهوامع : ٣/ ٣٥٠، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ١٨٣.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ١٧.

(٣) رِئْد، وَهُوَ فَرْخُ الشجَر / تاج العروس ٧/ ٤٢

وذئبان).[١] وعلى (فِعَلَة) كـ (قِرْد قِرَدة) [٢] ، وعلى (أفعال) ما لم يطّرد فيه (أفعل) [٣]، وقد وقد جمعه ابن سيده على أفعال (أّحقَافٌ) وفُعُول (حُقُوف) وفِعال (حِقافٌ) وفِعلة (حِقَفَةٌ) ، وأنكر (أحقِفَة) لأنه اسم جمع وليس مما يطّرد جَمعُ (فِعْل) عليه.

واقتصر ابن دريد، والأزهريّ، والزبيديّ، والجوهريّ، والخليل، وأغلب اللغويين على (حِقاف) و(أَحقَاف) [٤].

البناء الثالث : فِعلان : وهو من أبنية جمع الكثرة ويطّرد في مواضع :

أولا : اسم ثلاثي على وزن(فُعَل) كـ (جُرَذ جِرذان) و (صِرَدان)

ثانيا : اسم ثلاثي على وزن (فَعَل) صحيحا كان أو معتل اللام أو العين كـ (تَاج تِيجَان) و(فَتَى فِتْيان).

ثالثا: اسم ثلاثي على وزن (فُعْل) أجوف بالواو كـ (حُوت حِيتَان) و (عُود عِيدَان).

رابعا: اسم على وزن (فُعال) كـ (غُلام غِلمان) و(غُراب غِربان).[٥]

ومما جاء ممنوعاً جمعه على (فِعلان) في المحكم (وَزغَة) على (وِزغان) و((الوَزغَة: سَام أبرص. وَالْجمع: وَزَغ، و وِزغَان، وإِزغَان، على الْبَدَل... ، وَعِنْدِي: أَن " الوِزغان " إِنَّمَا هُوَ جمع: (وَزَغ) الَّذِي هُوَ جمع (وَزغَة) كوَرْل و وِرلان، لِأَن الْجمع إِذا طابق الْوَاحِد فِي

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٢/ ٤٣٢- ٤٣٦.

(٢)ينظر : مختصر الصرف : :٤٣

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٣/ ٣٤٩

(٤) ينظر : العين : ٣/ ٥١ ، جمهرة اللغة : ١/ ٥٥٣ ، تهذيب اللغة : ٤/ ٤٣ ، الصحاح : ٤/ ١٣٤٥ ، تاج العروس : ٢٣/ ١٥٦، ، ، ،المعجم الوسيط : ١/ ١٨٧.

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٣/ ٣٦١، توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٣٩٧، ١٣٩٨، شذا العرف في فن الصرف : ٩١.

الْبناء، وَكَانَ ذَلِك الْجمع مِمَّا يجمع، جمع على مَا جمع عَلَيْهِ ذَلِك الْوَاحِد، وَلَيْسَ بِجمع (وَزغَة) ، لِأَن مَا فِيهِ الْهَاء لَا يجمع على: فِعلان))[١] . فـ (فَعلَة) ليست من الأبنية التي تجمع على (فِعلان) كما يرى ابن سيده ، ويرى أنَّ (وِزغان) جمعا للوَزَغ لأن (فَعَل) من الأبنية المطّرد جمعها على (فِعلان) .

وجاء كلام ابن سيده موافقا للأزهريّ (ت: ٣٧٠هـ) في أنَّ (وِزغان) جمعا لـ (وَزَغ) وزاد عليه (وُزغان) بالضم أيضا ، يقول : ((وَيُقَال لجمع الْوَزغِ وِزْغانٌ ووُزغَان، وَيُقَال بفلانٍ وزَغٌ: أَي رِعْشةٌ))[٢].

وأما الجوهريّ (ت: في حدود ٤٠٠ هـ) فقد جمع الوَزغَة على (وَزَغ، وأَوْزاغٌ، ووُزْغانٌ)) بالضم وليس بالكسر[٣].

أمّا ابن منظور والزبيديّ فقد قالا بجمع الوَّزَغة على (وَزَغٌ وأَوْزاغٌ ووِزْغانٌ ووُزْغانٌ وإِزْغانٌ) وقد عللا ذلك عَلَى الْبَدَلِ[٤].

البناء الرابع: أَفعال : وهو أحد أوزان جموع القلّة ويطّرد في مواضِع:

الأول: الاسم الثلاثي الذي لم يطّرد فِيهِ (أفعَل) وَهُوَ (فَعْل) المعتل الْعين كـ (سَيْف وأَسياف)و(بَاب وأَبْوَاب).

الثاني : الاسم الثلاثي الذي فاؤه همزَة أَو وَاو ويكون على (فَعْل)صَحِيح الْعين كـ (وَقْت وأَوقَات) و(وَهْم وأَوهَام) و(وَقْف وأَوْقاف).

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٤٠.

(٢) تهذيب اللغة : ٨/ ١٥١

(٣) ينظر :الصحاح : ٤/ ١٣٢٨

(٤) ينظر : لسان العرب : ٨/ ٤٥٩ ، تاج العروس: ٢٢/ ٥٩٠

الثالث :ويُقاس من كلِّ اسم ثلاثي على وزن (فَعَل) بفتحتين كـ (جَمَل وأجمال) ، أو على وزن (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين كـ (نَمِر أَنمَار) ، أو على وزن (فَعُلَ) بفتح فضم كـ (عَضُد أَعْضاد) أو على وزن (فِعَل) بكسر ففتح كـ (عِنَب أَعْناب) ، أو على وزن (فِعِل) بكسرتين كـ (أبِل آبال) أو على وزن (فِعْل) كـ (حِزْب أَحْزاب) أو على وزن (فُعُل)كـ (عُنُق أَعْناق) أو على وزن (فُعْل) كـ (قُفْل أَقْفال).(١)

و(فَعْل) لَا يجمع على (أَفعَال) قِيَاسا الا فِي معتل الْوسط كـ (ثَوْب أَثْواب وبَيْت أَبْيات) والباقي سماعياً .(٢)

ومما جاء ممتنعا جمعه على هذا الوزن في المحكم والمحيط (يَقُظ) على (أَيْقاظ) . يقول ابن سيده (ت:٤٥٨ ه) : ((وَرجل يقِظ، ويقُظ، كِلَاهُمَا على النّسَب، وَالْجمع: أيقاظ. وَأما سيبويهِ فَقَالَ: لَا يُكَسَّرُ يَقُظٌ لقِلَّةِ فَعُل فِي الصِّفاتِ، وإِذا قَلَّ بِناءُ الشَّيءِ قَلَّ تَصَرُّفُه فِي التَّكْسِيرِ، وإِنَّما أَيْقاظٌ عِنْدَهُ جَمْعُ يَقِظٍ، لأَنَّ فَعِلاً فِي الصَّفاتِ أَكْثَرَ من فَعُلَ))(٣).

وقد رجعت الى كتاب سيبويهِ فوجدته يقول في باب تَكسير الصّفة للجمع: ((وأَمَّا مَا كَانَ فَعُلاً فَإِنَّهُ لم يُكَسَّر على مَا كُسِّر عَلَيْهِ اسْما لقِلَّته فِي الْأَسْمَاء ولأَنه لم يتَمكَّن فِي الأسماء التَّكْسير والكثرة والجمع كفَعَلٍ ، فلمَّا كَانَ كَذَلِك وسَهُلت فِيهِ الواوُ والنونُ تَركُوا التَّكْسير وجمعُوه بِالْوَاو والنونِ. وذلك :حَذِرُون وعَجِلُون ويَقظون

(١) ينظر : ، اللمع في العربية : ١٧٣ ، همع الهوامع : ٣/ ٣٤٩، الصرف الكافي (أيمن امين عبد الغني): ٢٠٨ -٢٠٩

(٢) شرح شذور الذهب : ٤٣٩.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٤٩٤.

ونَدُسُون[١] فألزمُوه هَذَا إِذْ كَانَ فَعَلٌ وَهُوَ أكثَرُ مِنْهُ قد مُنِع بعضُه التَّكْسيرَ، نَحْو: صَنَعونَ ورَجَلُونَ وَلم يُكَسِّروا هَذَا على بناءِ أدْنَى العدَد كَمَا لم يُكَسِّروا الفَعَل عَلَيْهِ وإنَّما صارتِ الصِّفة أبعَدَ من الفُعُول والفِعَال لِأَن الْوَاو والنُّونَ يُقْدَر عَلَيْهِمَا فِي الصِّفَة وَلَا يُقْدَر عَلَيْهِمَا فِي الْأَسْمَاء لِأَن الْأَسْمَاء أشدُّ تمكُّنا فِي التَّكْسير. وَقد كَسَّرُوا أحْرُفاً مِنْهُ على أفْعال كَمَا كَسَّرُوا فُعْلا وفِعْلا.))[٢].

فلما كان (فَعُلَ) قليلا في الصفة قَلَّ تَصَرّفه في التكسير، ولذلك جمعوه بالواو والنون ، لأن الواو والنون يقدر عليهما في الصفة وليس يقدر عليهما في الأسماء وإن الأسماء أكثر تَمكنا في التَكسير من الصفات[٣] .

أما ابن السرّاج (ت : ٣١٦هـ) فقد قال في تكسير الصفة التي من (باب الثلاثي): ((فَعُلٌ على أَفعالٍ: وذلكَ: يَقُظٌ وأيقَاظٌ ونَجُدٌ وأَنجادٌ وبابهُ أَن يجمعَ بالواوِ والنونِ)) [٤] . فلم يمنعه .

وكذلك ابن الحاجب (ت : ٧١٥هـ)في شرح الشافية فقد جمع (فَعُل) على أفعال ومثل له بـ (يَقُظ وأيقاظ) ولكنه ذكر بأنه (يَقُظ) يجمع جمع التصحيح وقلَّ جمع التكسير فيه.[٥] ومثلهما الزبيديّ (ت : ١٢٠٥هـ) فيقول في جمع (يَقُظ) أيقاظ [٦].

---

(١) النَّدْسُ: الفَهِمُ الفَطِنُ الكَبِيرُ، الذي يخالط الناس ، والعالم بالأمُور والأخبار / تاج العروس ١٦/ ٥٤٥.

(٢)الكتاب :٣/ ٦٣٠-٦٣١.

(٣)ينظر : الكتاب : ٣/٦٣٠

(٤) الأصول في النحو : ٣/ ١٤.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي : ١/ ٤٤١.

(٦) ينظر : تاج العروس : ٩/ ٢٠٨

ومما وجدته ممنوعا جمعه على (أفعال) في المحكم (اللَّقْوَة) فقد منع ابن سيده جمعها على (أَلْقاء) وقال في جمعها (لِقاء) ،يقول : ((واللَّقوة، واللِّقوة: الْعقَاب الْخَفِيفَة السريعة الاختطاف. وَجَمعهَا: لِقَاء، وألْقاء، كَأَن: (أَلْقاء) على حذف الزَّائِد، وَلَيْسَ بِقِيَاس، إِنَّمَا جمع اللّقوة على أَلْقاء فَغير جائز وَلَا مَعْرُوف، لِأَن (فَعْلَة) لَا تجمع على (أَفعَال)))[١].

فالقياس في جمع (فَعْلَة) (فِعال) كـ (قَصْعَة- قِصاع ، وسَلَّة- سِلال) وليس (أَفْعال) ولذلك امتنع عند ابن سيده جمع (لَقْوَة) على (أَلْقاء).

وقال الأزهريّ (ت: ٣٧٠ ه): ((وَقَالَ الأمويُّ وَحده: اللَّقْوة واللِّقوة: العُقاب، وجمعُها لِقاءٌ.))[٢] .

أما الجوهريّ (ت : في حدود ٤٠٠ ه) فقد قال : ((واللَّقى بالفتح: الشيء الملقى لهوانه ؛ وجمعه أَلْقاءٌ.))[٣] فألقاء عنده جمع لـ (اللّقى) .

والفيروزآبادي قال بالوزنين (لِقاء وأَلْقاء) ولم يمنع أحدهما [٤]، والزبيديّ (ت : ١٢٠٥ه) جمعها على (أَلْقاء)ولم يمنعه كما فعل ابن سيده . [٥] وكذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد جمع اللّقوة على (لِقاء وألقاء) . [٦]

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٥٦٤

(٢) تهذيب اللغة : ٩/ ٢٢٧

(٣) الصحاح :٦/ ٢٤٨٤

(٤)ينظر : القاموس المحيط : ١٣٣٢

(٥) ينظر : تاج العروس : ٣٩/ ٤٧٩

(٦) ينظر :المعجم الوسيط : ٢/ ٨٣٦

البناء الخامس : فِعالَة : وهو من أبنية جموع الكثرة ، وهو سماعي في ما ورد عليه ، وجاء في (فَعْل) كـ (عَظْم وعِظامة) ، وفي (فَعَلٍ) كـ (جَمَلٌ وجِمَالةٌ) و(حَجَرٌ وحِجَارةٌ) ، وزعم الخليل: إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث نحو الفِحَالة ، ويعني تأنيث الجمع .(١)

ومن الأمثلة التي مُنِع جمعها على (فِعالة) في المحكم (المَدَر) على(مِدارة)، يقول ابن سيده(ت:٤٥٨ هـ): ((المَدَرُ قَطَعُ الطِّينِ اليابِسِ، وقيل: الطِّينُ العَلِكُ الذي لا رَمْلَ فيه، واحِدَتُه مَدَرَةٌ. فأما قَوْلُهم: الحِجارَة والمِدارَةُ فَعَلى الإتْباعِ(٢) ، ولا يُتَكَّلْم به وَحْدَه مُكَسّراً على فِعالَة.))(٣).

نلحظ في النص المذكور آنفاً أنَّ ابن سيده مَنَعَ جمع (المَدر) على (مِدارة) ، وقد استعمل مصطلح (لا يتكلم) (لا الناهية والفعل المضارع) للدلالة على المنع في هذا الموضع.

وجاء رأي غيره من اللغويين مؤيدا لما ذكره ابن سيده في هذا الجمع ، جاء في القاموس المحيط: ((المَدَرُ، محرَّكةً: قِطَعُ الطينِ اليابِسِ، أو العِلْكُ الذي لا رَمْلَ فيه، واحِدَتُهُ: بهاءٍ، والمُدُنُ، والحَضَرُ، وضِخَمُ البَطْنِ، مَدِرَ، كفرحَ، فهو أمْدَرُ، وهي مَدْراءُ. والحِجارَةُ

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣/ ٥٧١ ، الأصول في النحو : ٢/ ٤٣٥ ، جمهرة اللغة :٣ / ١٣٣٦- ١٣٣٧ ، اللمحة في شرح الملحة : ١/ ٢٠٩ ،أبنية الصرف في كتاب سيبويهِ : ٣٢٠.

(٢) الإتباع على ضَرْبَيْنِ: فَضرب يكون فِيهِ الثَّانِي بِمَعْنى الأول فَيُؤتى بِهِ تأييدا، لِأَن لَفظه مُخَالف للفظ الأول، وَضرب فِيهِ معنى الثَّانِي غير معنى الأول فَمن الإتباع قَوْلهم: أسوان أتوان، فِي الْحزن، وأسوان من قَوْلهم: أسى الرجل يأسى أسى: إِذا حزن، وأتوان من قَوْلهم: أتوته أَتَوْهُ، بِمَعْنى أَتَيْته آتِيه/الإتباع لأبي علي القالي : ٧١

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٩/ ٣٢٨.

والمِدارَةُ: إتباعٌ.)) [١].فهنا لم يصرح بالمنع ولكنه ذكر بأن (مَدر) كـ (فَرح) ويجمع على مَدْراء وأما (المِدارة) فعلى الاتباع.

البناء السادس: فُعلان : وهو من أبنية جموع الكثرة ويطّرد في مواضع :

الأول : اسم على وزن (فَعيل) كـ (قَضيبٍ- قُضبان)، و(رَغِيف- رُغفان)، و(وغَدِير- غُدْران).

الثاني: اسم صحيح العين ،على وزن (فَعَل) كـ (رَغِيف- رُغفان)، و (ذَكَر- ذُكران)، و(جَمَل- جُملان)

الثالث : اسم صحيح العين ، على وزن (فَعْل) كـ (بَطْن- بُطنان)، و (ظَهْر- ظُهران)، و(رَكْب- رُكبان).

وما وردَ من غير هذه المواضع، مجموعاً على "فُعلان"، فهو على غير القياس كـ (جدار- جُدران) و(حُوار- حُوران)، و(وذِئبٍ- ذُؤبان)...وغيرها.[٢]

ومما جاء ممتنعا جمعه على (فُعلان) في معجم ابن سيده هو لفظة (أَدْماءُ)- مؤنث أُدمة - لا تجمع على (أُدْمان).

يقول ابن سيده (ت : ٤٥٨هـ) : ((قالَ أبو حَنِيفَةَ: الأُدْمَةُ: البَياضُ، وقد أَدِمَ وأَدُمَ فهو آدَمُ، والجمعُ: أُدْمٌ، كَسَّرُوه على فُعْل، كما كَسَّرُوا فَعُولاً على فُعُلٍ، نحو صَبُورٍ وصُبُرٍ؛ لأَنَّ أَفْعَلَ من الثَّلاثَةِ، وفيهِ زِيادَةٌ، كما أَنَّ فَعُولاً فيه زيادَةٌ، وعِدَّةُ حُرُوفِه كعِدَّةِ حُرُوفِ فَعُول، إلاَّ

---

(١) القاموس المحيط : ٤٧٣ ، وينظر : تاج العروس : ١٤/ ٩٥.

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٣٩٨ ،همع الهوامع : ٣/ ٣٦١ ، شذا العرف في فن الصرف : ٩١، جامع الدروس العربية: ٢/ ٤٤-٤٥..

أَنَّهُم لا يُثَقِّلُونَ العَيْنَ في جَمْعِ أَفْعَلَ، إلاَّ أَنْ يُضْطَرَّ شاعِرٌ، وقد قَالُوا في جَمْعِه أُدْمانٌ، والأُنْثَى أَدْماءُ، وجَمْعُها أُدْمٌ، ولا تَجْمَعُ على فُعْلان))[١].

وقد أشار ابن سيده للمنع هنا باستعمال لا النافية والفعل المضارع المرفوع(لا تَجمعُ) .

وحمله الزبيديّ (ت :١٢٠٥هـ) على الشذوذ وليس المنع ، وليس الشذوذ كالمنع فقد قال بشذوذ جمع (أُدْماء) التي هي مؤنث(أدُم) على (فُعْلان) فلا يقال (فُعلانَة) منها بل تجمع على (أُدْم) وذكر إنكار الأصمعيُّ (أُدْمانَة)، لأنّ أُدْمانًا جَمْعٌ مثل (حُمْران وسُوْدان) وَلَا تدخله الْهَاء . وقال غيره : إنَّ أدْمانَةٌ وأُدْمانٌ مثل خُمْصانَة وَخُمْصان فَجعله مُفْرَدًا لَا جمعاً .[٢]

يستنتج من كلِّ هذا بأن جمع (أدُم) المذكر على (فُعْلان) أما مؤنث (أدُم) وهو (أَدْماء) فيمتنع تكسيره على (فُعْلان) فلا يقال (أُدْمانة) إنما تجمع على (أُدْم) .

رابعاً : المنع في أبنية الجموع المزيدة بالتاء:

البناء الأول : فَعَلَة : وهو من أبنية جموع الكثرة ويطّرد في :

وصف لمذكر عاقل صحيح اللام، كـ (كاتِب وكَتَبة)، و(كامِل وكَمَلة)، و(صائِغ وصاغَة)، فلا يجمع على (فَعَلة) ما كان غير وصف كـ (عَاد و وَاد) اسمين ، ولا ما كان وصفا على غير وزن (فاعِل)، كـ (حَذِر)، ولا ما كان وصفا لغير العاقل؛ كـ (صَاهِل،

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٣٨٩

(٢) ينظر : تاج العروس : ٣١/ ١٩٤-١٩٥

وسابِق) من أوصاف الحصان، ولا ما كان وصفاً معتل اللام، كـ (سَاعٍ، وداعٍ)، ولا ما كان وصفا لمؤنث كـ (حامِل - بمعنى حُبلى- وطالِق) [١].

ومما منع جمعه على (فَعَلة) في المحكم (قَيِّم) و(عَيِّل) فقد مُنِع جمعها على (قامَة وعالَة) يقول ابن سيده (ت :٤٥٨هـ) : ((والسَّيِّد ... قال كُرَاع وجمعه سَادَةٌ ونَظَّرَه بقَيِّم وقامةٍ وعَيَّل وعالةٍ وعندي أن سادةً جمع سائِد على ما يكثر في هذا النحو وأما قامةٌ وعالةٌ فجمع قائم وعائل لا جمع قَيِّم وعَيِّل كما زعم هو وذلك لأن فيعلاً لا يجمع على فَعَلَة إنما بابه الواوُ والنُّون وربما كُسِّر منه شيء على غير فَعَلة))[٢] وذكر ابن سيده هذا الرأي في اكثر من موضع [٣].

وجاء في غريب الحديث للخطابيّ (ت : ٣٨٨هـ) بأن القوم جمع قَائِم: كالصَّومِ جَمعُ صَائِم ويجمع القَائِم عَلَى القَامَةِ أيضًا [٤].

ومثل (قَامة) عَالة أيضا فهي ليست جمعاً لـ (عَيِّل) بل جمعا لـ (عائِل) لأن فَيعَلاً لا يجمع على فَعَلة ، واما (عيِّل) فجمعه (عِيال) .[٥] ويجمع عائِل على (عَالَة) وعلى (عُيَّل) أيضا .[٦]

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٣٩٠، همع الهوامع : ٣/ ٣٥٨ ، ، شذا العرف في فن الصرف : ٨٩ ، جامع الدروس العربية : ٢/ ٣٨ ، النحو الوافي : ٤/ ٦٤٥ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك :٤/ ١٩٩.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٨/ ٦٠٢

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٥٨٩ ، و ٦/ ٥٩٣.

(٤) ينظر :غريب الحديث للخطابي : ١/ ٥٢٦

(٥) ينظر : درة الغواص : ١٩١.

(٦) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٢/ ٢٤٥ ، و المعجم الوسيط: ٢/ ٦٤٠.

البناء الثاني : فُعْلة : ويلحق بالأبنية المختومة بالتاء ،ويطّرد في وزن على (فاعل)كـ (صاحب وصُحْبة) و(فَارهُ وفُرْهَةٌ) [١] .

ومما جاء ممنوعا جمعه على (فُعْلة) في معجم المحكم (أخ) لا يجمع على (أُخْوة)

يقول ابن سيده (ت :٤٥٨هـ): ((الْأَخ، من النّسَب، مَعْرُوف، وَقد يكون الصّديق والصاحب... وَالْجمع من كل ذَلِك: أخوُن: وآخاء ، وإخْوان. وأخْوان، وإخْوة، وأُخْوة، بِالضَّمِّ. هَذَا قَول أهل اللُّغَة، فَأَما سيبويهِ فالأخوة، بِالضَّمِّ عِنْده، اسْم للْجمع وَلَيْسَ بِجمع، لِأَن: فَعلا لَيْسَ مِمَّا يُكسَّر على (فُعْلة) ، وَيدل على أَن (أَخا) (فَعَل) مَفتوحة الْعين، جَمعهم إيّاها على (أفعالٍ) نَحْو: آخاءٍ، حَكَاهُ سيبويهِ، عَن يُونُس))[٢].

فالمنع هنا عند سيبويهِ فقط وليس عند أهل اللغة ، وهذا فعلاً ما قاله سيبويهِ (ت:١٨٠هـ) في باب ما هو اسم يقع للجميع : ((فليس فعلٌ مما يكسر عليه فُعلةٌ... ومثل ذلك في كلامهم: أخٌ وإخوةٌ، وسرىٌّ وسراةٌ. ويدلك على هذا قولهم: سرواتٌ، فلو كانت بمنزلة فسقةٍ أو قضاةٍ لم تجمع.))[٣].

فمنع سيبويهِ جمع (أَخ) (أُخْوة) وجمعوها على (آخاء) لأن أَخ على وزن (فَعَل) فيجمع على (أفعال)[٤]. وقد ورد بالتصحيح ألفاظ منها أُبوٌّ جمع أب و(أُخو) جمع أخ فجمعت على أُخو (فُعل)[٥].

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٣/ ٣١ ، و الصحاح : ١٦١/١.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٥/ ٣١٢

(٣) الكتاب : ٣/ ٦٢٥

(٤) ينظر : الكتاب : ٣/ ٣٦٣ ، الأصول في النحو : ٣/ ٧٨ ، سر صناعة الإعراب : ١/ ١٦١ ، حاشية الصبان : ١٠٧/١

(٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٦١٥.

والمثال الآخر الذي ورد جمعه ممنوعاً على هذا الوزن هو (فارِه) إذ امتنع جمعه على (فُرْهة) في قول ابن سيده (ت:٤٥٨ ه) : ((فَرُه الشَّيْء فَراهَةً وفَراهِيَةً، وَهُوَ فارِهٌ ... ،وَالْجمع فُرْهٌ، وَأما فُرْهَةٌ فاسم للْجمع عِنْد سيبويهِ، وَلَيْسَ بِجمع، لِأَن فَاعِلا لَيْسَ مِمَّا يكسر على فُعْلَة.))[١].

عدَّ سيبويهِ (فُرْهة) اسم جمع وليس جمعا ؛ لأن فاعلاً لا يكسر عليه شيءٌ بحسب قوله ([٢]) ،أما غيره من اللغويين فقد عدّو (فُرهة) جمعا على وزن (فُعْلة) وليس اسم جمع ومنهم الأزهريّ (ت: ٣٧٠ه) والزمخشريّ (ت : ٥٣٨ه) والزبيديّ (ت : ١٢٠٥ه)، وغيرهم [٣].

خامساً : المنع في صيغ منتهى الجموع :

صيغ منتهى الجموع : وهي كلّ جمع بعد أَلف تكسيره حرفان أَو ثلاثة أَوسطها ساكن مثل: دراهم ودنانير[٤]، ويُعَد ابن الحاجب أول من أطلق مصطلح (منتهى الجموع) على هذا الجمع [٥] .وقد ذهب أكثر الصرفيين إلى أنّ هذه الصيغ سماعية ولا تقاس انما تحفظ [٦] ، وقد أفرد سيبويهِ في كتابه بابًا لهذا الجمع أسماه ((هذا باب جمع

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ٣٠٦

(٢) ينظر :الكتاب : ٣/ ٦٢٥

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ٤/ ١٥٤ ، أساس البلاغة : ١/ ٣٩٧ ، المفصل في صنعة الإعراب : ٢٤٤ ، الشافية في علم التصريف : ١/ ٥٤ ، مختار الصحاح : ١٧٣ ، المطلع على ألفاظ المقنع : ٢١٤ ، المصباح المنير : ١/ ٣٣٣ ، تاج العروس : ٢٥/ ٣٧٧.

(٤) ينظر : جامع الدروس العربية : ٢/ ٤٧ ، اللباب في قواعد اللغة لـ محمد علي السَّراج: : ٦٩ .

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب : ٦٣١ ، والأبنية الصرفية وشواهدها القرآنية في معجم تاج العروس، ((رسالة) : ١١٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ٦١٩/٣ ، وشرح جمل الزجاجي : ٥٤٥/٢ ، والمنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف: :١٦١ .

الجمع))[١]، وله تسعةَ عشَر وزناً، كلها لمزيدات الثلاثيّ، وليس للرُّباعي الأصول وخماسيّة إلا (فعالِلُ و فَعالِيل) ويشاركهما فيهما بعضُ المزيدِ فيه من الثلاثي [٢]،وإنما سمي هذا الجمع بهذه التسمية لأنه لا يمكن جمعه بعد ذلك، بخلاف غيره كـ "رجال" مثلا فإنه يمكن جمعه فيقال (رِجالات) فهذا النوع من الجموع نهاية الجمع ولا جمع بعده، وكذلك فأنه جمع يأتي على صورة لا يمكن أن تتحقق في المفرد فلا يمكن أن نجد في المفرد كلمات مماثلة في وزنها للكلمات في هذا الجمع، فكأنما هو غاية الجموع ، لتفرده بأوزانه الخاصة التي لا يشاركه فيها المفرد .[٣]

ومن الأوزان التي ورد المنع فيها في المحكم هي :

البناء الأول : فَعائِل : ويطرد في شيئين :

الأول: اسمٌ مؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد، سواء أكان تأنيثه بالعلامة كـ (سَحابَة وسَحائِب) ، و(رِسالَة ورَسائِل)، و(حَمُولَة وحَمائِل) و(صَحيفَة وصَحائِف) ، أم كان مؤنثاً بلا علامة كـ (شَمال وشَمائِل)، و(عَجُوز وعَجائِز)، و(سَعيد - علم امرأة - وسَعائِد).

الثاني : صفة على وزن (فَعِيلَة) بمعنى (فاعِلَة) كـ (كَريمَة وكَرائِم) ، و(لَطِيفَة ولَطائِف) و(ظَرِيفَة وظَرائِف) .[٤]

---

(١) الكتاب : ٣/ ٦١٨

(٢) ينظر : جامع الدروس العربية : ٢/ ٤٧

(٣)ينظر : النحو المصفى : ٤٠

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢١٥/١ ، همع الهوامع ٣٦٤/٣ ، شذا العرف في فن الصرف : ٩٢ ، جامع الدروس العربية ٢/ ٥٥-٥٧.

ومما ورد فيه المنع في هذه الصيغة في المحكم (الحَمِيم) فقد ورد ممنوعا جمعه على (حَمائِم) يقول ابن سيده (ت :٤٥٨هـ) : ((والحمِيمُ والحَمِيمةُ جَمِيعًا: المَاءُ الحارُّ... ، والحمائم جمع الْحَمِيم الَّذِي هُوَ المَاء الْحَار، وَهَذَا خطأ لِأَن فعيلا لَا يجمع على فَعائِل، وَإِنَّمَا هُوَ جمع الحميمة الَّذِي هُوَ المَاء الْحَار فِي الْحَمِيم))[١].

فالقياس في (فَعيل) أن يجمع على (أَفعَال) وليس على (فَعائِل) لذلك منع ابن سيده جمع (حَميم) على (حَمائِم) ، وعبّر عن هذا المنع بلفظ الخَطأ وحَدّد المنع باسلوب النفي (لا يجمع).

ويقول الجوهريّ (ت : في حدود ٤٠٠هـ) : ((والحَميمَةُ: واحدة الحمائِم، وهي كرائم المال.)) [٢].

والزبيديّ موافق لصاحبيه في أن حمائم جمعاً لحميمة :((أَنَّ الحَمائِمَ جَمْع حَمِيمة كَصَحِيفة وَصحائِف.))[٣].

البناء الثاني : فَعَالَى: وهو أحد صِيَغ مُنتهى الجموع ،ويطّرد في أربعة مواضع :

لوصف على فعلان بِالْفَتْح كغضبان وغضابي وسكران وسكارى وندمان وندامى (و) لوصف على (فَعْلى) بِالْفَتْح كسكرى وسكارى وشَاة حرمى أَي مشتهيه للنِّكَاح وحرامى وشذ فِيمَا عدا ذَلِك كيتيم ويتامى وأيم وأيامى ومهري ومهارى وحبط وحباطى

الأول : اسم على وزن (فَعْلاء) بالفتح والمدّ ، أو (فِعْلى) أو (فَعْلى) كـ (عَلْقى وعَلاقَى).

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٥٥٢

(٢) الصحاح : ٥/ ١٩٠٦.

(٣)تاج العروس : ٣٢/ ١٣.

الثاني : الصفة على وزن (فُعْلى) كـ (حُبلى و حَبالَى).

الثالث : الوصف على وزن (فَعلان) كـ (غَضبان وغَضابَى)، و (سَكران وسَكارَى).

الرابع : الوصف على وزن (فَعْلى) كـ (سَكرى و سَكارَى) [١].

ومما ورد ممنوعا جمعه على هذه الصيغة من صيغ منتهى الجموع (الحُبارَى) فقد امتنع جمعه على (حَبارَى) .

يقول ابن سيده (ت : ٤٥٨هـ) : ((والحُبارَى: طَائِر، وَالْجمع حُبارَياتٌ. وَأنْشد بعض البغداديين فِي صفة صقر:

- حَتْفُ الحُبارَياتِ والكَرَاوِينْ

قَالَ سيبويهِ: وَلم يُكَسَّر على حَبارى وَلَا حَبائرَ، ليفرقوا بَينهَا وَبَين فَعلاء وفعالة وَأَخَوَاتهَا.))[٢] .

يقول سيبويهِ في باب ما عدة حروفه خمسةُ أحرف خامسه ألف التأنيث أو ألفا التأنيث : ((أما ما كان فُعالَى فإنَّ يجمع بالتاء. وذلك: حُبارَى وحُباريَات، وسُمانَى وسُمانَيات، ولُبادَى ولُبادَيات . ولم يقولوا: حَبائِر ولا حَبَارَى ولا حَبار؛ ليفرقوا بينها وبين فَعْلاء وفِعالَة وأخواتها، وفَعيلَة وفُعالة وأخواتها.))[٣].

فقد عبَّر عن المنع بصيغة النفي (لا يكسَّر) وهو منع صريح وواضح لأن النفي يدل دِلالة واضحة على المنع .

---

(١)ينظر : همع الهوامع ٣: /٣٦٢ ، شذا العرف في فن الصرف : ٩٣.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٣١٧

(٣) الكتاب : ٣/ ٦١٧

ويقول ابن السرّاج (ت : ٣١٦هـ) في بَابُ ما كانَ مِنَ الأسماءِ عدةُ حروفهِ خمسةٌ وخامسهُ أَلفُ التأنيثِ أَو أَلفا التأنيثِ : ((مَا كانَ على (فُعَالى) يجمعُ بالتاّءِ نحو: حُبَارَى وحُبَارياتٍ))[١].

يجمع المؤنث اذا كان خامسة ألف تأنيث بالألف والتاء،فجمع حُبارَى، على: حُبارَيات ، ويمتنع جمعه على (حَبارَى) وهذا ما ذهب اليه اللغويون والصرفيون.[٢]

والسماع كما يقول الرضيّ(ت :٦٨٦هـ) ما ذهب إليه سيبويهِ وباقي اللغويين يمنع جمع (حُبارَى) على (حَبارَى) ، لكن لايمنع القياس ذلك وهو أن يقال في نحو حُبَارى حَبَائر وحَبَارَى.[٣].

البناء الثالث: مَفاعِل : ويطّرد هذا البناء في ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة كـ (مَسجِد ومَساجِد)، و(مَنزِل ومَنازِل)، و(مَكنَسَة ومَكانِس)، وما كان منه ثالثه حرف مد أصلياً او منقلباً عن أصل كـ (مَصيَف ومَصايِف)، و(مَعيشَة ومَعايِش)[٤].

ومما جاء في المحكم ممتنعاً جمعه على (مَفاعِل) – (جَهْل) لا تكسر على (مَجاهِل) كما زعم ابن سيده يقول : (الجَهْلُ: نقيض الْعلم، جَهِلَهُ جَهْلا وجَهالَةً. وجَهِلَ عَلَيْهِ، وتَجَاهَلَ: أظهر الجَهْل، عَن سيبويهِ... ، والمَجْهَلَةُ: مَا يحملك على الجَهْل، وَفِي

(١) الأصول في النحو ٣/ ٢٦

(٢) ينظر : الشافية في علم التصريف ١/ ٥٢ ، شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٢/ ١٦٥ ، شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي ١/ ٤٦٥ ، معجم اللغة العربية المعاصرة ١/ ٤٣٥

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٢/ ١٦٦

(٤) ينظر : ابنية الصرف في كتاب سيبويهِ :٣١٢ ، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية ٢/ ٣٢٠.

الحَدِيث: (الْوَلَد مَجْهَلَةٌ) ... إِنَّمَا مَجاهِلُ فِيهِ جمع لَيْسَ لَهُ وَاحِد مكسر عَلَيْهِ إِلَّا قَوْلهم جَهْلٌ، وَفَعْل لَا يكسر على مفاعِل، فمَجاهِلُ هُنَا من بَاب مَلامِح ومَحاسِن.))[١].

إنما (مَجاهِل) جمعاً لـ (مَجْهَل) كما يقول ابن دريد (ت : ٣٢١هـ) : ((وَأَرْض مَجهَل إِذا كَانَت لَا يهتدى فِيهَا وَالْجمع مَجاهِل.))[٢]، ومثله الأزهريّ [٣].

والزبيديّ (ت : ١٢٠٥هـ) بقوله : ((وأَرْضٌ مَجْهَلٌ كمَقْعَدٍ لَا أعلامَ فِيها لَا يُهْتَدَى فِيهَا إلّا بالآرامِ، قَالَ مُزاحِمٌ العُقَيلِيّ :

- غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بعدَما تَمَّ خِمْسُها ... تَصِلُّ وعَن قَيضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ[٤]

والجَمْعُ: مَجاهِلُ، وَهِي خِلافُ المَعالِم.))[٥].

البناء الرابع : أَفاعِل : ويَطّرد جمعاً لـشيئين :

الأول : ما كان على وزن (أَفعل) صفة للتَّفْضيل كـ (أَكبَر وأَكابِر) و(أَصغَر وأَصاغِر) (أفضَل وأفاضِل) ، فإن كان صفة لغير التفضيل كـ (أَحمَر وأَزرَق وأَسوَد وأَعرَج) ، لايُجمع على (أَفاعِل) ، إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفيَّة إلى معنى الاسميَّة، فيجمع هذا الجمع كـ (أَسوَد (للحيَّة) وأَساوِد)، و(أَجدَل (للصقر) وأَجادِل)،و (أَفكَل وأَفاكِل). ومثل (أَحمَر وأَزرَق وأَعرَج وأعمَش) إذا كانت أعلاماً ، فتجمعُ على (أَفاعِل) (أحامرَ و أزارقَ و أعارجَ و أعامشَ) .

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ١٦٥-١٦٦

(٢) جمهرة اللغة ١/ ٤٩٤ ، وينظر : تاج العروس ٢٨/ ٢٥٦-٢٥٧ ، معجم اللغة العربية المعاصرة ١/ ٤١٤ ، المعجم الوسيط ١/ ١٤٤

(٣) تهذيب اللغة : ٦/ ٣٧

(٤)ينظر : شعر مزاحم العقيلي : ١٢٠

(٥) تاج العروس : ٢٨/ ٢٥٦ ، وينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة :١/ ٤١٤ ، المعجم الوسيط :١/ ١٤٤

الثاني : اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله همزةٌ زائدة كـ (إصبَع وأصابِع)، و(أُنمُلة وأنامِلُ). ولا يعتدُّ بعلامة التأنيث التي تلحقه [١].

ومن الألفاظ التي جاء ممتنعاً جمعها على هذه الصيغة في المحكم (مَطَاب) لا تُجمع على (أَطايب) .

يقول ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) : ((والطِّيبُ: ما يُتَطَيَّبُ بهِ. وطَيَّبَ الثَّوْبَ، وطابَه عَنِ ابنِ الأَعْرابِيّ... ومُطايِبُ اللَّحمِ وغيرِه: خِيارُه، لا واحِدَ له من لَفْظِهِ، هو من بابِ مُحاسِنَ ومَلامِحَ، وقِيلَ: واحِدُها مَطابٌ ومَطابَةٌ، وقالَ ابنُ الأَعرابِيّ: هي مَطايبُ الرُّطَبِ، وأَطايِبُ الجَزُورِ، وقِالَ يعقوبُ: أَطعَمُنا من مطايبِ الجَزُورِ، قَالَ: ولا يُقالُ: أَطايِبُ))[٢] .

جاء المنع هنا بصيغة النفي (لا يُقال) . وورد المنع معكوسا عند الجوهري (ت :في حدود ٤٠٠ هـ) في صحاحِه إذ منع (مَطايب) وأَجازَ (أَطايِب) ، يقول : ((وأطعَمَنا فلانٌ من أَطَايب الجزور: جمع أطيب، ولا تقل من مَ.....طايب الجزور.))[٣].

وقول الدكتور أحمد مختار عمر(ت :١٤٢٤هـ) بأن أَطايب جمعٌ لـ (أَطيَّب)[٤]. ومثله جاء في المعجم الوسيط : ((الأَطيَب اسْم تَفْضِيل من طَابَ (ج) أَطايب وَهِي طُوبَى (ج) طُوبيات وطُوب))[٥].

ومن الألفاظ التي جاءَت ممتنعة الجمع على هذه الصيغة عند ابن سيده (أَوذَام) فقد امتنع جمعها على (أَواذِمُ) يقول ابن سيده (ت :٤٥٨هـ) ((والوَذَمُ الحُزَّةُ من الكَرَشِ

(١) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويهِ : ٣٠٦ جامع الدروس العربية ٢:/ ٤٩ .
(٢) المحكم والمحيط الأعظم :٩/ ٢٢٦-٢٢٧
(٣) الصحاح : ١/ ١٧٣
(٤) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة: ٢/ ١٤٢٩
(٥) المعجم الوسيط: ٢/ ٥٧٣

والكَبِدِ والمَصارِين المَقْطُوعَة تُعْقَدُ وتُلْوَى ثُمّ تُرْمَى في القِدْرِ والجمع أَوْذُمٌ وأَوْذامٌ ووُذُومٌ وأَواذِمُ الأَخِيرَةُ جَمْعُ أَوْذُمٍ وليسَ بجَمْعِ أَوْذامٍ إِذْ لو كانَ ذلِكَ لثَبَتَت الياءُ وهي الوَذَمَةُ والجمعُ وِذامٌ))[١]. وهذا يتفق مع ما جاء عند ابن قتيبة (ت : ٢٧٦هـ) في أنَّ (أواذِم)جمع لـ (أَوذَم) [٢].

والرأي نفسه لدى الزّبيديّ (ت : ١٢٠٥هـ) وهو أن أواذم جمع لأَوذَم وليس بجمع لـ (أوذام)[٣] .

وجاء في المعجم الوسيط ما يؤيد ويؤكد كلام ابن سيده ومن تبعه وهو أنَّ الوَذَم يُجمع على (أَوذَم وأَوذَام ووِذُوم)[٤] .

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/ ١١٩

(٢) ينظر : غريب الحديث : ٢/ ٤٦٢.

(٣) ينظر : تاج العروس :٣/ ٣٩.

(٤) ينظر : المعجم الوسيط : ٢/ ١٠٢٣

الفصل الثالث

المنع في الميزان الصرفي

المبحث الأول :المنع في الأسماء

المبحث الثاني: المنع في الأفعال

المبحث الثالث: المنع في المصادر

المِيزانُ الصرفي

تعرض له القدماء والمحدثون وأولوه عناية كبيرة في كتبهم ومؤلفاتهم فقد أطلق عليه سيبويهِ (ت١٨٠هـ) في مَوضُوعات الكتاب تسمية (بِناء)، أو (أبنِيةً) ، وَكَذلكَ المُبرّد: (ت٢٨٥هـ) فدائما ما يَذكُرُ أنَّ هذهِ الكَلِمَةَ عَلى وَزنِ كَذا ؛ لذا فقد عُبِرَ عَنه في الكُتبِ التُّراثية بـ (الوزنِ) و(البِناءِ) و(الفِعلِ)[١] .

ولم يَلتفت علماء العربية القدماء لوضع حدٍ اصطلاحي لـ (الميزان الصرفي) فقد تركزت عنايتهم بالجانبِ التَّطبيقيّ أكثرَ من الجَانبِ الاِصطِلاحيّ فقد كانوا يُشيرون اليه عن طريق وَصفِهِ يقول ابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ): ((يُوزن أول الْأُصُول بِالْفَاءِ وَثَانِيها بِالْعينِ وَثَالِثهَا بِاللَّامِ وتكرر للفائق))[٢] ، أي ويعبّر عن الحروف التي هي الأصول بـ(الفاء والعين واللام) فيقال [نَصَرَ] على وزن [فَعَلَ] فـ (النون) فاء الفعل و(الصاد) عين الفعل و(الراء) لام الفعل، لمقابلتهم الأصول في الوزن بهذه الحروف. ويعبر عن الحرف الأصلي الزائد على الحروف الثلاثة الأصول بلام ثانية ، كـ (جَعْفَر) على وزن (فَعْلَلَ) . ويعبر عن الحرفين الأصليين الزائدتين على الثلاثة الأصول بلام ثانية وثالثة ؛ كـ (جَحْمَرِش) على وزن (فَعْلَلِل) بثلاث لامات وهذا لا يكون إلا في الأسماء. وإذا كانتْ الزّيادةُ حَاصِلةً مِنْ تَكريرِ أصلٍ مِنْ أصولِ الكَلِمَةِ كُرّرَنا مَا يُقابلُهُ فِي المِيزانِ كـ : (سُلّم) ووَزْنُهُ (فُعّل) ، و(جلببَ) و وَزْنُهُ (فَعْلَلَ)[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١١/٤، المقتضب: ٧٢/١، الأصول في النحو :٩٣/٣.

(٢) همع الهوامع : ٣/ ٤٥١

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي :١/ ١٧٤

وحَدّهُ المحدَثون فقالوا : ((هَو مِقياسٌ دقيق للكلمة تعرف به أحوالها ،وحركاتها ، والمزيد والمجرد منها، وقد يطلق على (المِيزان الصَّرفيّ) أحيانا اسم المثل، فالمثل هي الأوزان الصرفية))[١].

والميزان الصرفي عند علماء الصرف مكون من ثلاثة أصول :(ف ،ع ، ل) ، لأن أغلب الكلمات العربية تتكون من ثلاثة أحرف [٢].

وفي اللغة العربية أبنية كثيرة لا تُجيزَها القاعدة الصرفية فيَمتَنِع استعمالها وقد ورد عند ابن سيده في المحكم بعضُ هذه الأبنية ، منها أسماءٍ و أفعالٍ و مصادرٍ .

(١) الصرف الوافي : ١٧ ، وينظر: المهذب في علم التصريف :٣١ .

(٢) ينظر :التطبيق الصرفي : ١٠

المبحث الأول : المنع في الأسماء

ورد في المحكم والمحيط الكثير من الأحكام الممتنعة في أبنية الأسماء وسأوردها كالآتي :

١- (الأَقْلَش)

يقول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) : ((والأَقلَش: اسْم اعجمي، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَام الْعَرَب شين بعد لَام فِي كلمة عَرَبِيَّة مَحْضَة، إِنَّمَا الشينات كلهَا فِي كَلَامهم قبل اللامات.))[١].

يقول الخليل (ت:١٧٠هـ) : ((قلش: الأقلَشُ اسم أعجمي. وليس في كلام العرب شين بعد لام مع القاف إلا دخيل.))[٢].

امتنع في كلام العرب أن تأتي الشين بعد اللام في كلمة واحدة ، فـ(الأَقلَش) كلمة دخيلة على اللغة العربية وليست عربية خالصة لأنها مخالفة لكلام العرب [٣] ، فالأَقْلَشُ: اسمٌ أعْجَمِيٌّ، وكذلك القَلاَّشُ[٤].

٢ - (أُمْهُج)

يقول ابن سيده : ((والماهِج والأُمْهُج والأُمْهُجانُ، كُله: اللَّبن الْخَالِص من المَاء، مُشْتَقّ من ذَلِك، وَقيل: هُوَ اللَّبن الرَّقِيق مَا لم يتَغَيَّر طعمه. وشحم أُمْهُجٌ: نيء، وَهُوَ من

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم :٦/ ١٦٧.

(٢) العين : ٥/ ٤١

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ٨/ ٢٥٦، تاج العروس : ١٧/ ٣٤٠

(٤) ينظر : القاموس المحيط : ٦٠٣ ، والقَلَّاش : **المُلاعِب (المُحتال) والَّذِي لَا يَمْلِكُ شَيْئاً، أَوْ لَا يَثْبُتُ عَلَى شَيءٍ وَاحِد** . ينظر : تاج العروس (ق م ش) ٣٤٠/١٧

الْأَمْثِلَة الَّتِي لم يذكرهَا سيبويهِ، وَقَالَ ابْن جني: قد حظر فِي الصّفة أُفْعُل، وَقد يُمكن أَن يكون محذوفا من أُمْهُوجٍ كأسكوب، وَوجدت بِخَط أبي عَليّ عَن الْفراء: لبن أُمْهُوجٌ، فَيكون أُمْهُجٌ هَذَا مَقْصُورا. هَذَا قَول أبي جني. وأُمهُوجٌ وأُمْهُجانٌ: نيء كأُمْهُجٍ.))[1].

ذَكَر ابن سيده إن هذا المثال مما لم يذكره سيبويهِ . وذكر ابن جنّي أن سيبويهِ قد حّظر أن يكون (أُفْعُل) في الصفات .

يقول ابن جنّي (ت :٣٩٢هـ) : ((وأما شحم أُمْهُج فَلَعمري إن سيبويهِ قد حَظر في الصفة أُفْعُل. وقد يمكن أن يكون محذوفًا من أُمْهُوج كأسكُوب. وجدت بخط أبي علي عن الفراء: لبن أُمهُوج. فيكون أُمْهُج هذا مقصورًا منه لضرورة الشعر وأنشد أبو زيد:

- يُطعِمَها اللَحمَ وَشَحْمًا أَمْهُجا

ولم نسمعه في النثر أَمهُجاً. وقد يقال: لَبَن أُمهُجان، وماهج ... وكنت قلت لأبي علي - رحمه الله - وقت القراءة: يكون أُمْهُج محذوفًا من أُمْهُوج فقبل ذلك ولم يأبه.وقد يجوز أن يكون أُمْهُج في الأصل اسمًا غير صفة، إلا أنه وصف به، لما فيه من معنى الصفاء والرقة))[2] .

ومصداق ذلك بوبه السيرافي في باباً وسمه بـ (باب ذكر فيه ما فات سيبويهِ من أبنية كلام العرب) مستدركاً على سيبويهِ بناء (أَفعُل) في الأسماء دون الصفات في أنّ (أمهُج) صفة ، فللمحتج عن سيبويهِ أن يقول : ربما وصفوا بالأسماء كما قالوا : مررت بنسوةٍ أربع ، وأربع اسم وأمهج مأخوذ من المهجة وهي دم القلب فشبه الرقيق بدم القلب ؛ لأنه أرق الدم ، وأصفاه ، والمعروف المحفوظ أمهجان أن يقال لبن : أمهجان وماهج

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ١٨٠ -١٨١.

(٢) الخصائص :٣/ ١٩٧- ١٩٨ .

قال الراجز :

وعرضوا المجلس محضا ماهجا[١]

وذكر سيبويهِ في باب ما لحقته الزوائد، من بنات الثلاثة من غير الفعل ، فالهمزة تلحق أولاً فيكون الحرف على (أَفْعَلٍ) ويكون للاسم والصفة. ويكون (أُفْعُلاً)؛ وهو قليل في الاسم نحو: أُبْلُم [٢]، وأُصْبُعٍ. ولا يُعرَف له صِفة [٣].

وورد (أُمهُج) ليس محظوراً عند الجوهريّ (ت : في حدود ٤٠٠هـ) قال ((ويقال: المُهْجَةُ دَمُ القَلْبِ خاصَّةً. ويقال: خَرَجَتْ مُهْجتُه، إذا خرجت روحُه. وشَحْمٌ أُمْهُجٌ بالضم، أي رقيق.))[٤] .

وذكر هذا ابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ) في (الثلاثي المزيد فيه حرف واحد) ومنه ما يكون ((على أُفْعُل: ولم يجيء أيضًا إِلَّا اسمًا -وهو قليل- نحو: أُبْلُم.))[٥].

وأما السيوطيّ (ت: ٩١١هـ) فقد قال أن ((المزيد من الثلاثي غير المضعف ، منه ما تلحقه زيادة واحدة قبل الفاء على وزن (أَفعَل) اسْماً (أفْكَل وأصْبَع) ، وصفة (أَرْمَل)، و(إفْعِل) إثْمِد، و(أُفْعُل) أُصبُع، ولم يجيئا إلا اسما فأما (أُفْعُل) في الصفة فعزيز جدا، على خلاف في إثباته والصحيح إثباته حكى أبو زيد لبن أُمْهُج))[٦].

من النصوص المتقدمة يَكون في (أُمْهُج) أربعة أقوال :

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويهِ للسيرافي : ٣٨١/٥

(٢) الأَبْلَمُ: (بقْلَةٌ) تخرجُ (لَهَا قُرونٌ كالباقِلَّى) / تاج العروس : ٣١/ ٢٩٩

(٣) ينظر : الكتاب :٤/ ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٤) الصحاح :١/ ٣٤٢.

(٥) الممتع الكبير في التصريف : ٥٧

(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢/ ٩

الأول : وهو أن (أُمهُج) محظور في الصفة وهو قول سيبويهِ كما نقله ابن جنّي . ولا يجيء الا اسما وهو رأي ابن عصفور ايضا.

الثاني : يمكن أن يكون طاله الحذف وأصله (أُمْهُوج) كـ (أسكُوب). وقد وجد ابن جنّي بخط أبي علي عن الفراء: لبن أُمهُوج. فبذلك يكون أُمْهُج هذا مقصورًا منه لضرورة الشعر . وقال ابن جنّي : ((وكنت قلت لأبي علي -رحمه الله- وقت القراءة: يكون أمهج محذوفًا من أمهوج فقبل ذلك ولم يأبه))[١] .

الثالث: يجوز أن يكون أُمْهُج في الأصل اسمًا غير صفة، إلا أنه وصف به، لما فيه من معنى الصفاء والرقة ، وهذا على قول ابن جنّي .

الرابع : وهو القول الذي أثبت (أُمهُج) في الكلام ، ولم يقل بمنعه وهو رأي الجوهريّ والسيوطيّ .

٣- (**بَراءَةٌ**)

يقول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ): ((بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ يَبْرَؤُهُم بَرْءًا وبُرُوءًا خَلَقَهم ...والأُنْثَى بَرِيئَةٌ ولا يُقالُ بَراءَةٌ والجَمْعُ بَرِيئاتٌ وحَكَى اللِّحْيانِيُّ بَرِيّاتٌ وبَرايَا كخَطايَا وأنا البَرَاءُ مِنْهُ وكَذلك الاثْنانِ والجَمِيع والمُؤَنَّثُ))[٢].

وجاء فِي التهذيب (بريئة) في مؤنث (بَرِيْ)؛ وَفِي الْمثنى: بريئتان؛ وَفِي الْجَمِيع: بريئات، وبَرايا[٣].

---

(١) الخصائص : ٣/ ١٩٨

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ١٠/ ٢٨٦ – ٢٨٧.

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ١٥/ ١٩٣، مختار الصحاح : ٣١، وتاج العروس : ١/ ١٤٧

ويقال البَرِيَّةُ: أصلها ، بريئة (بالهمز)؛ والأنثى. بريئة، ثم خففت همزتها؛ لأنها صفة من بَرئ من الشيء بَراءَةً، فهو (بَرِيء). كما خففت همزة (بَريئَة) في ﴿ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾[١] ، فعلى هذا يجوز (بريئة) بالهمز، و(برية) بغير همز[٢].

٤- (حُفايِل ، فُعايِل)

وهو من أبنية الأسماء المزيدة بحرفين يقول ابن سيده (ت٤٥٨هـ) : ((والحِفْوَلُ: شجر مثل شجر الرُّمَّان فِي القَدْر، وَله ورق مدور مفلطح رَقِيق كَأَنَّهَا فِي تحبب ظَاهرهَا توتة ... وحَفايِلُ وحَفائلُ وحُفائل: مَوضِع... ،قَالَ ابْن جني: من ضم الْحَاء همز الْيَاء الْبَتَّةَ كبرائل، وَلَيْسَ فِي الْكَلَام فُعايِل غير مَهْمُوز الْيَاء. وَمن فتح الْحَاء احْتمل الْهمزَة وَالْيَاء جَمِيعًا، أما الْهَمْز فكقولك سفائن ورسائل، وَأما الْيَاء فكقولك فِي جمع غرين وحثيل: غراين وحثايل.))[٣].

وقد خالف هذا القول ما وجدته عند ابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ) فهو يرى أنَّ المزيد بحَرفيَن لا يَخلو أن تجتمع فيه الزيادتان ، أو تفترقا ، فإن افترقتا فلا بُدَّ من أن تَفصِلَ بينهما الفاء، أو العين أو اللام، أو الفاء والعين، أو العين واللام، أو الفاء والعين واللام.

وإذا اجتمعتا ، فلا يخلو أن تجتمعا فيه قبل الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللام، وإذا اجتمعتا فيه بعد العين كان على :

---

(١) سورة البينة : ٧.

(٢)ينظر : المطلع على ألفاظ المقنع : ٤٠٨

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ٣٤٨ ، وينظر: تاج العروس : ٢٨/ ٣١١

١.(**فَعايِل**): غَير مهموز، ولا يجيء إِلَّا اسمًا، نحو: (عَثايِر و حَثايِل)[١] ، إِلَّا أنه قد يجيء صفة بالقياس. و(فَعائِل) : نحو: (غَرائز ورَسائل) ، والصفة نحو: (طَرائف وصَحائح).

٢. (**فُعائل**) : وهو قليل فالاسم نحو: (جُرائض)[٢] ، والصفة نحو: (حُطائط[٣]) [٤].

وكذلك أَورَدَهُ جلال الدين السيوطيّ (ت:٩١١هـ) عند ذكرِه لأبنيةِ الأسماء، وما يلحقه زيادتان مجتمعان ، وقد قَسَّم هذه الزيادة على : (قبل الفاء) نحو : إنْفَعْل ومُنْفَعَل وغيرها ، و(قبل العين) نحو : (فَواعِل وفَياعِل) ونحوها ، و(قبل اللام) على : فَعالَل وفُعايِل : كـ (نُبَايع)[٥] .

٥- (حَيْر)

حَيْر : من الألفاظ التي لا يُجَوِّز اللغويون استعماله ، يقول ابن سيده في ذلك : ((والحائرُ: مُجْتَمع المَاء، وَقيل هُوَ حَوْض يسيب إِلَيْهِ مسيل المَاء من الأمطار، وَقيل: الحائر الْمَكَان المطمئن يجْتَمع فِيهِ المَاء فيتحير لَا يخرج مِنْهُ، ...وَقَالَ أَبُو حنيفةَ: من مُطمئنَّات الأَرْض الحائرُ، وَهُوَ المكانُ المطمئنُّ الْمُرْتَفع الْحُرُوف، وَلَا يُقَال: حَيْرٌ، إِلَّا أَن أَبَا عبيد قَالَ فِي تَفْسِير رؤبة:

---

(١) عثاير : جمع (عثير) وهو الغبار، وحثايل : جمع (حثيل) وهو ضرب من الشجر / جمهرة اللغة: ٢/ ١١٦٨

(٢) جُرائِض : الغَلِيظِ الشَّدِيد./ تاج العروس : ١٨/ ٢٧٥

(٣)حُطائِط : أي : صغير / الصحاح : ٣/ ١١١٩

(٤) ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ٧١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦.

(٥)ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢/ ١٦ -١٧- ١٩ ، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم : ٢٦٣/١.

- حَتَى إِذا مَا هاج حِيرانُ الذُّرَقْ[١]

الحِيرانُ جمع حَيْرٍ، وَلم يقلها أحد غَيره، وَلَا قَالَهَا هُوَ إِلَّا فِي تَفْسِير هَذَا الْبَيْت، وَلَيْسَ ذَلِك أَيْضا فِي كل نُسْخَة.))[٢].

امتنع عند ابن سيده استعمال لفظة (حَيْر) وأشار الى استعمالها مرة واحدة فقط في تفسير رؤبة ، فقد استعملها أبا عبيد ولم يستعملها أحد غيره .

ويقول علي بن الحسن الأزديّ، أبو الحسن الملقب بـ (كراع النمل) (ت:بعد ٣٠٩هـ): ((ويقال: لهذه الدارِ حائر واسعٌ، والعامَّة تقول حَيْرٌ، وهو خطأ.))[٣]. فهي إذن لفظة عامية.

وأمّا الخطابيّ (ت : ٣٨٨هـ) ، فيرى بأن (حَيْر) تصحيف[٤] ، فيقولون (حَيْر الدَّهْرِ)[٥].

---

(١)الذُّرَق: الحندقوقي، واحدتها: ذرقة. ،لَهَا نفيحة طيبَة فِيهَا شبه من الفث تطول فِي السَّمَاء، كَمَا ينْبت الفثّ، وَهُوَ ينْبت فِي القيعان ومناقع المَاء، وقيل : الذُّرَق: نبت مثل الكراث الْجبلي الدقاق، لَهُ فِي رَأسه قماعل صغَار، فِيهَا حب اغبر حُلْو، يُؤْكَل رطبا، تحبه الرعاء ويأتون بِهِ اهليهم، فَإِذا جف لم تعرض لَهُ، وَله نصال صغَار لَهَا قشرة سَوْدَاء، فَإِذا قشرت قشرت عَن بَيَاض، وَهِي صَادِقَة الْحَلَاوَة، كَثِيرَة المَاء، ياكلها النَّاس/ المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٣٤٦

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ٤٣٥- ٤٣٦

(٣) المنجد في اللغة : ١٧٣ ، وينظر : تاج العروس :١١/ ١٢٣.

(٤)التصحيف "أن قومًا كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير". وهذا التصحيف عند اللغويين على قسمين: تصحيف نظر وتصحيف سمع، وإن كان أصله الأول من أخطاء النظر في الصحف. وأكثر ما يقع تصحيف النظر في الأحرف المتشابهة رسمًا إذا لم تعجم، كالباء والتاء والثاء والنون ، وأكثر هذه الأحرف متباعدة المخارج، وبعضها متقارب في الصفات. أما تصحيف السمع فأكثر ما يقع في الأحرف المتقاربة صفة أو مخرجًا/ دراسات في فقه اللغة :٢٣٦ - ٢٣٧.

(٥) ينظر :غريب الحديث للخطابيّ : ٣/ ٢٣٨ ، إصلاح غلط المحدثين : ٤٢.

أما الجوهريّ (ت: في حدود ٤٠٠هـ) فيقول : ((حَيَر: حارَ يَحارُ حَيْرَةً و(حَيْراً) ، أي تحَيَّرَ في أمره، فهو حَيْرانُ، وقوم حَيارى ... والحَيْرُ بالفتح: شِبه الحظيرة أو الحِمى، ومنه الحَيْر بكربلاء. والحِيرة بالكسر: مدينة بقرب الكوفة، والنسبة إليها حِيرى وحَارَى أيضا على غير قياس، كأنهم قلبوا الياء ألفا. ويقال: لا آتيكَ حِيريّ دهر، أي أبدا.))[١].

من النّص المتقدم نرى أنَّ الجوهريّ يجعل (حَيْر) مصدرا لـ (حارَ) مخالفا للآراء السابقة ، وقد عدَّه من الألفاظ المستعملة ولم ينسبه الى الخطأ .

وأما الزبيديّ (ت:١٢٠٥هـ) فيتفق مع ابن سيده والأزديّ (كراع النمل) في منع استعمال هذه اللفظة إنها لفظة عامية مخففة من (حائِر) ،تستعمل عند العامة وهو خطأ ، يقول : ((سَمَّوُا (البُسْتَانَ) بالحَائِر، (كالحَيْر) ، بطَرْح الأَلف، كَمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ وعَامَّتُهم، كَمَا يَقُولُونَ لعائِشَة. عَيْشَة يَسْتَحْسِنُون التَّخْفِيفَ (وَطرح الأَلف) . قيل: هُوَ خَطَأٌ، وأَنكَرَه أَبُو حَنِيفَة أَيضاً، وَقَالَ: وَلَا يُقَال حَيْر، وَقَالَ: وَلَا يُقَال حَيْر، إِلاَّ أَنَّ أَبَا عُبَيْد قَالَ فِي تَفْسِير قَوْلِ رُؤْبَة:

حَتَّى إِذا مَا هَاج! حِيرَانُ الدَّرَقْ

(الحِيران) جَمْع (حَيْر) ، لم يَقُلْهَا أَحَدٌ غَيره، وَلَا قَالَهَا هُوَ إِلاّ فِي تَفْسِير هذا البَيْت.

قَالَ ابنُ سِيدَه: ولَيْسَ ذلك أَيْضاً فِي كُلّ نُسْخَة.))[٢].

فهو يرى بأنه (حَيْر) ما هو الّا تخفيفا لـ (حائِر) ، فطرحوا الألف فصار(حِيْر) على غرار (عائِشَة) يحذفون الألف فتصبح (عَيْشَة) وهذا ما عليه أَكْثَرُ النَّاسِ وعَامَّتُهم، حيث يَسْتَحْسِنُون التَّخْفِيفَ .

---

(١) الصحاح : ٢/ ٦٤١

(٢) تاج العروس : ١١/ ١١٦ – ١١٧.

وَمن المحدثين الدكتور أحمد مختار عمر (ت :١٤٢٤هـ) نجده يتفق مع الجوهريّ في جَعِل (حَيْر) مفردا ، وهو مصدر لـ (حارَ)[١].

٦- (خَيْوان)

يقول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) : ((وخَيْوان: بلد بِالْيمن، لَيْسَ (فَعلان)، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَام اسْم عينه يَاء ولامه وَاو، وتُرك صرفه ، لِأَنَّهُ اسْم للبُقعة. هَذَا تَعْلِيل الفَارسيّ))[٢].

قال أبو علي الفارسيّ (ت:٣٧٧هـ): ((خَيْوَان: فَيْعَال، منسوب إلى قبيلة من اليمن))[٣].

فجَاءَ (خَيْوانُ) اسْم لهَذَا الموضِع الَّذِي باليَمَن وَالْقَوْل فِيه أَنه (فَيْعالُ) وَلَيْسَ (فَعْلان)[٤].

والسبب في مَنِع ابن سيده من كون (خَيوان) هو (فَعلان) وذلك لأن أصله سيكون على (خَيْو) وليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو .فجعله (فيعالاً) فيكون على (خَوْن).

وجاء خلاف هذا عند ابن دريد (ت:٣٢١هـ) في الجمهرة بمجيء (خَيْو) أصلا لـ (خَيوان) - وهو مَوضِع- [٥].

---

(١) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة : ١/ ٥٩٣.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم :٥/ ٣٠٤

(٣) الحجة للقراء السبعة :١/ ٢٣٦

(٤)ينظر : المخصص :٢/ ٢٨٨

(٥) ينظر : جمهرة اللغة :١/ ٦٢٣

يقول ابن جنّي (ت : ٣٩٢هـ) : ((وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلًا من الكلام.)[١].

فلم يثبت في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو البتةَ [٢].

وبهذا يُقضى على أنَّ أصول (خَيوان) - موضع باليمن - (خَون) وليس (خَيْوَ) ؛لأنَّه ليس في الكلام شيء عينه ياءٌ ولامه واو، فهو (فَيعَال) وليس (فَعْلان) .

قال السيوطيّ (ت:٩١١هـ) : ((قال الفرّاء في كتاب الأيام والليالي : إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت وشددت نحو: أَيّام، وكَيَّة[٣]، وغيَّة[٤]، ونيَّة، وأُمنِيَة، وأُرْبيّة[٥]. وهذا قياس لا انكسار فيه إلّا في ثلاثة أحرف نوادر قالوا: ضَيْوَن وهو السِّنور البري وقالوا: رَجاء بن حَيْوَة، وقالوا: خَيْوَان لحي من العرب، فجاءت هذه الأحرف الثلاثة نوادر بلا إدغام.))[٦] .

فعندما تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة ، وتكون الأولى ساكنة والثانية متحركة تُدغَم وتُشَدَّد ، بحسب القاعدة الصرفية التي قال بها العلماء[٧] . فجاءت (خَيْوَان) مخالفة للقاعدة وهذا نادر .

---

(١) الخصائص :١/ ٢٥٧

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٤٢٨ ، الممتع الكبير في التصريف : ٣٦١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٤/ ٣٠٨ .

(٣) الكَيَّة : مَوضِع الكَيّ /جمهرة اللغة : (كوي) : ٢/٩٨٥.

(٤)غيَّةِ: ضلال، فساد ، و غَيَّة: غواية القلب، و غَيَّة: رغبة في شيء مستطاب. والميل إليه / تكملة المعاجم العربية : ٧/ ٤٤٥.

(٥)والأُرْبِيَّة: أَصل الفَخِذِ، وأَصله أُرْبُوَّة فَاسْتَثْقَلُوا التَّشْدِيدَ عَلَى الْوَاوِ، وَقِيلَ: الأُرْبِيَّة مَا بَيْنَ أَعْلى أَعْلى الفَخِذ وأَسْفَل البَطْنِ، وَقَيل :هِيَ أَصل الْفَخِذِ مِمَّا يَلِي البطنَ وأُرْبِيَّة الرَّجُلِ: أَهلُ بَيْتِه وبنُو عَمِّه لَا تَكُونُ الأُرْبِيَّة مِنْ غَيْرِهِمْ.

(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢/ ٨٠

(٧)ينظر : نفسه : ٢/ ٨٠

٧- (سِفِرْجال ، اسْفَرْجَلت)

السَّفَرْجَلُ: ثَمَرٌ معروف، قابِضٌ مُقَوٍّ مُدِرٌّ ومُشَه للطعام، ومُسَكِّنٌ للعَطَشِ، وأكثره نفعاً ما قُوِّرَ وأُخْرِجَ منه حَبُّهُ وجُعِلَ مَكانَهُ عَسَلٌ وطُيِّنَ وشُوِيَ، وجمعه : سَفارِجُ [١] .

يقول ابن سيده : ((وَقَول سيبويهِ: لَيْسَ فِي الْكَلَام مثل سِفِرْجال، لَا يُرِيد أَن سِفِرْجالا شَيْء مقول إِنَّمَا يُرِيد أَنه لَيْسَ فِي الْكَلَام مثل فِعِلّال من الخماسي لَا سفرجال وَلَا غَيره. وَكَذَلِكَ قَوْله: لَيْسَ فِي الْكَلَام مثل اسفَرْجَلْت لَا يُرِيد أَن اسفرجلت مقولة إِنَّمَا نفى أَن يكون فِي الْكَلَام مثل هَذَا الْبناء لَا اسْفَرْجَلت وَلَا غَيره.))[٢].

نفى سيبويهِ وجود سفِرجال وما يشبهها في الكلام، فلا يجوز (فِعلّال) من الخماسي.

يقول سيبويهِ في باب ما ضُوعِفت فيه العين واللام أو العين وحدها واللام وحدها

((نحو: ذُرَحْرَح[٣]، وحِلبلابٍ[٤]، وصَمَحْمَحٍ[٥]، وبَرَهْرَهةٍ[٦]، وسِرِطْراط. يدلك على ذلك ذلك قولهم: ذُرَّاحٌ، فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والحاء. وقالوا الحُلّب، وإنما يعنون الحِلبلاب. وكذلك على ذلك قولهم: صَمامِح وبَرارِه. فلو كانت بمنزلة سَفَرجَلٍ لم يكسروها للجمع، ولم يحذفوا منها، لأنهم يكرهون أن يحذفوا ما هو من نفس الحرف. ألا تراهم لم يفعلوا ذلك ببنات الخمسة وفروا إلى غير ذلك حين أرادوا أن يجمعوا.

---

(١)ينظر : القاموس المحيط : ١٠١٥

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٧/ ٥٩٩ ، وينظر:٨/ ٦٥٦

(٣) ذُرَحْرَحٌ : دَابَّةٌ حَمْرَاءُ/ الأصول في النحو :٣/ ٢١٣

(٤) حلبلاب :ضرب من النبت/ جمهرة اللغة : ٢/ ١٢٢٢

(٥) الصمحمح: الشديد / الصحاح : ١/ ٣٨٤

(٦) البَرَهْرَهةُ: الجاريةُ البيضاء/ العين : ٤/ ٤٩

وقولهم سِرِطراطٌ دليلٌ، لأنه ليس في الكلام سِفِرجالٌ. وأدخلوا الألف ههنا كما أدخلوها في حلبلابٍ.))[١].

وما جاء على (فِعِلاَّل) فهو بناء أعجمي كـ (جِهِنَّام) [٢]- قَعِيرة – و(سِجِلاَّط وسِنِمَّار[٣]) وهما أعجمِيَّان [٤].

فعلة المنع في هذا الوزن أنّه ليس عربي ، فأَما سِرِطْراطٌ عِنْدَ سيبويهِ فَـ (فِعِلْعَالٌ) مِنَ السَّرْطِ الَّذِي هُوَ البَلْعُ، وَنَظِيرُهُ سِجِلَّاطٌ، وَهُوَ ضَرْبٌ من الثياب.[٥]

٨- (السَنَعْبُقُ)

السَنَعْبُقُ : نَبْتٌ خَبِيثُ الرِّيحِ يَنْبُتُ فِي أَعْرَاضِ الْجِبَالِ الْعَالِيَةِ حِبالًا بِلَا وَرَق وَلَا يَأْكُلُهُ شَيْءٌ، وَلَهُ نَوْرٌ وَلَا يَجْرِسه النَّحْلُ أَلْبَتَّةَ، وَإِذَا قُصِف مِنْهُ عُودٌ سَالَ مِنْهُ مَاءٌ صَافٍ لَزِجٌ لَهُ سَعابِيب [٦] . ورد المنع في هذا الاسم عند ابن سيده في المحكم بقوله : ((. وَإِنَّمَا حكمت بِأَنَّهُ رباعي لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَام فَعلْلُل))[٧] .

ويقول الزبيديّ (ت : ١٢٠٥هـ) : ((السنَعْبُقُ هَكَذَا فِي النّسخ، والصوابُ: السَّعَنْبَقُ بِفَتْح السِّينِ والنونِ، وضمِّ الباءَ المُوَحَّدَةِ))[٨].

---

(١) الكتاب : ٤/ ٣٢٧

(٢) جهنام : البئر البعيدة القعر / مجمل اللغة : ٢٠٨/١

(٣) سِنِمّار: اسمُ رجلٍ أَعجَمِيّ/ تاج العروس :١٢/ ٩٦

(٤)ينظر : المخصص : ٥/ ١١٤

(٥)ينظر : لسان العرب : ٤/ ٣٨٣

(٦) ينظر : لسان العرب :١٠/ ١٥٨

(٧) المحكم والمحيط الأعظم :٢/ ٤٠٣

(٨) تاج العروس: ٢٥/ ٤٥٠

ويقول في موضع آخر : ((وأَما ابنُ بَرّيٍّ فإِنّه جَعَل النونَ زائِدَةً، وأَن الأَصْلَ سَعبَق، وقالَ: لَيْسَ فِي الكَلام فعَلَّلُّ ، كَمَا قَالَه ابنُ سِيدَه، وتَقَدَّمَ، ووافَقَه صاحبُ اللِّسانِ، ثمَّ ظَهَر لي أَنَّ الصوابَ فِي الأُولَى السَّعَنْبَقُ، بتَقْدِيم العَيْنِ على النُّون، وهُنا السنَعْبَقُ، بتَقْدِيم النونِ على العَين))[١].

إذن فهو (سَعبَق) وليس (سنَعْبُقُ) ، فقد امتنع أن يكون في الكلام (فَعلْلُل).

٩- (شابَّة)

لا يقال شابَّة بل مَشْبوبَة هذا قول ابن سيده[٢] ، الشَّبَاب هو: الفَتاء. شَبّ يَشِبُّ شَبَابا. وَالِاسْم: الشَّبَيبة. ومنه شبَّ النَّار يشُبُّها شَباًّ، وشُبُوبا، وأَشَبَّها: أوقدها. وَكَذَلِكَ الْحَرْب، وشَبَّةُ النَّار: اشتعالها. وشُبَّت النَّار، وشَبَّت هِيَ نَفسهَا، وَلَا يُقَال: شابَّة، وَلَكِن مَشْبُوبة.[٣] أي لم تستعر هي ، أو هي قامت بالايقاد والاستعار ، بل هناك من أوقدها وهيجها .

واستشهد ابن دريد (ت:٣٢١هـ) ، ببيت شعري في موضعين يصف فيه الشاعر حَربًا، يَقُول الشاعر: [٤]

(أَصبَحت حربُنا وحربُ بني الحا ... رث مشبوبةً بأغلى الدِّمَاء)[٥].

استعمل الشاعر هنا لفظة (مَشبُوبَة) ليصف الحرب ، وتعني : مشتعلة ومتوهجة .

---

(١) تاج العروس :٢٥/ ٤٦٩ ، ينظر : لسان العرب: ١٠/ ١٥٨ .

(٢) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٦٢٧ ، المخصص :٣/ ١٦٨

(٣)ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٧/ ٦٢٥ ،٦٢٦.

(٤)ديوان أبي زبيد الطائي : ٢٩.

(٥)ينظر : جمهرة اللغة :٢/ ٧٤١ ، ٢/ ٨٠٦ .

وشَبَّ الرجلُ الحربَ والنارَ يَشُبُهُما ،شبُوباً وشَباً ، إذا هَيَجهُما، أي أشعَلهُما وأَوقَدهُما. والرجل شَاب ، والحرب مَشبُوبَة، وكذلك النَّار. وقد اختلفت مصادرها وأفعالها لإختلاف معانيها، وإن كانت ترجع إلى أصل واحد، وهو العلو والزيادة على المقدار.(١)

وذكر الفيروزآبادي في قاموسه : أنه لا يقال شابّة ولكن مشبُوبَة (٢) . إذن هنا إجماع من من اللغويين على الأمر .

ف (شابَّة) اسم فاعل وهو الصفة الدالة على فاعل ، و(مَشبُوبَة) اسم مفعول وهو ما دلَّ على الحدث ومفعوله.(٣) ولذا لا يقال للحرب (شابّة) بل (مشبوبة) لأنها لم تستعر وحدها ، بل هناك من أوقدها وهيجها.

١٠- (شَيبَاء)

قال بعضُهم امرأةٌ شَمْطَاءُ ولا يقالُ شَيْباءُ (٤)هذا ما قاله ابن سيده واتفقت معه أكثر الآراء . الشَّمطُ في الرَّجل: شيبُ اللِّحية، وفي المرأة: شيبُ الرأس. ولا يقال: أمرأة شيباء، ولكن شمطاء، ويقال للرَّجل: أشمط .(٥) وقيل : الشَّمَطُ بَيَاضُ شَعْرِ الرَّأْسِ يُخَالِطُ سَوَادَهُ(٦).

---

(١) ينظر: إسفار الفصيح :١/ ٥٣٤، ٥٣٥.

(٢)ينظر : القاموس المحيط : ٩٩ ، وينظر : السماع والقياس لـ محمد تيمور : ٤٢

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٩

(٤) المحكم والمحيط الأعظم :٨/ ٢٣

(٥)ينظر: العين : ٦/ ٢٤٠ ، تهذيب اللغة : ١١/ ٢١٩، تاج العروس :١٩/ ٤٢١

(٦)ينظر : المغرب في ترتيب المعرب : ٢٥٧

والشَّيبُ: معروف. شاب يَشِيبُ شَيباً وشَيبَةً. ورجلٌ أشيَبُ، وقومٌ شيبٌ، ولا تُنعت المرأة به فلا يقال : امرأة شيباء .إنما يقال: شاب رأسها(١).

ويقول ابو هلال العسكريّ (٣٩٥هـ) : ((كُلُ بياضٍ فِي اللِّحيةِ فهو شَيبٌ، قلَّ أو كَثُرَ. وقد شابَ الرَّجلُ يشيبُ، وهو أشيبُ، والجمعُ شِيبٌ. ولمْ يقولُوا: امرأةٌ شيباءُ، اكتفوا بالشَّمطاءِ.))(٢) .

فالسبب في إنّ المرأة لا تُنعَت بـ (الشَيبَاء) لأن الشيب خاص ببياض شعر اللحية وينعت به الرجل فيقال : رجُل أَشيَب ، لأن المرأة ليس لها لحية ولكن لها شعر ويطلق على بياض الشعر عند المرأة (الشمط) فقالوا : امرأة شمطاء ، فشمط الرجل في لحيته وشَمَط المرأة في رأسِها، لذا يقال: (شَمْطَاء)، استغنوا بها عن (شَيبَاء) .

وجاء في المعجم الوسيط : ((شَاب فلَان شيبا وَشَيْبَة ابيَّض شعره وَيُقَال شَاب الشّعْر وشاب الرَّأْس فَهُوَ شائب وأشيب وَالْأَكْثَر أَن يُقَال للرجل أشيب وللمرأة شَمْطَاء وَيُقَال شابت رُؤُوس الآكام وَغَيرهَا ابْيَضَّتْ بالثلج ... و(الأشيب) ذُو الشيب وَيُقَال جبل أشيب سقط عَلَيْهِ الثَّلج وَيَوْم أشيب فِيهِ غيم وَبرد وَهِي شيباء (ج) شِيْب وَاللَّيْلَة الشيباء آخر لَيْلَة من الشَّهْر))(٣).

إذن تسمى آخر ليلة من الشهر (شَيبَاء) وكذلك الليلة التي فيها غيم وبرد تسمى شَيبَاء هي الأخرى .اما المرأة فلا يصفونها بـ (الشَيبَاء).

---

(١)ينظر : العين :٦/ ٢٩١، تهذيب اللغة: ١١/ ٢٩٥

(٢) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء : ٤٣

(٣) المعجم الوسيط :١/ ٥٠٢

١١-(عُرْجُونٍ)

يقول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) : ((والعُرْجُون: العِذْق عامَّةً. وَقيل: هُوَ العْذِقُ إِذا يَبِس واعْوَجَّ. وَقيل: هُوَ أَصْل العِذَقِ وَقَالَ ثَعْلَب: هُوَ عود الكِباسَةِ، وَفِي التَّنْزِيل ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [١] ،أَي عَاد القمَرُ من المَحَاقِ كالعُرْجُونِ الْقَدِيم فِي رِقَّتِه واعْوِجاجه وَقَول رؤْبَةَ:

- فِي خِدْرِ مَيَّاسِ الدُّمَى مُعْرَجَنِ[٢]

يَشْهَد بِكَوْنِ نونِ عُرْجُونٍ أَصْلاً وَإِن كَانَ فِيهِ معنى الانْعِرَاج، فقد كَانَ الْقيَاس على هَذَا أَن تكون نون عرجونٍ زَائِدَة كزيادتها فِي زَيْتُونٍ، غير أَن بَيت رؤْبة هَذَا مَنَعَ من ذَلِك، وَاعْلَم انه أَصْلٌ رباعي قريبٌ من لفظ الثلاثي كـ (سِبَطْرٍ من سَبِطٍ)[٣] و(دِمَثْرٍ من دَمِثٍ)، أَلا ترى انه لَيْسَ فِي الأَفْعالِ فَعْلَنَ وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْأَسْمَاء نَحْو عَلْجَنٍ[٤] وخَلْبنٍ[٥]))[٦]

إن ما قِيْسَ على كلام العرب فإنه من كلامِها والدليل على ذلك أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف كـقولهم في مثال (صَمَحمَح) من الضرب : (ضَرَبرَب) ، ومن القتل (قَتَلتَل) ومن الشرب (شَرَبرَب)، ومن الأكل (أَكَلكَل) ومن

---

(١) سورة يس : ٣٩

(٢)ديوان رؤبة بن العجاج :١٦١

(٣) السِبَطْر :(الشَّهْمُ) المِقْدَام/ تاج العروس :١١/ ٤٩٥

(٤) العَلْجَن: الناقة الكناز اللحم، والمرأة الماجنة/ الصحاح : ٦/ ٢١٦٦.

(٥)الخَلْبن : المرأة الخرقاء ،والمهزولة / العين: ٤/ ٢٧١

(٦) المحكم والمحيط الأعظم : ٢/ ٤٣١ – ٤٣٢ ، وينظر : لسان العرب : ١٣/ ٢٨٤ ، تاج العروس : ٣٩٦

الدخول (دَخَلخَل) ومن الخُّروج (خَرَجرَج). وفي مثل (سَفَرجَل) من جعفر: (جَعَفرَر) ، ومن زبرَج (زَبرَجَج) ومن صَقعب (صَقَعبَب) [١]، ومن ثرتم (ثَرَتمَم)[٢]، ونحو ذلك ، فيقول قائل: بأي لغة يتكلم هؤلاء لم تجد بدًا من أن تقول: بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف.[٣]

١٢-(**عَرْقُوٌ**)

وَرَد المَنعُ في هذهِ الكلمة في المحكم بقول ابن سيده : (ت : ٤٥٨هـ) : ((والعَرْقُوة: خَشَبَة معروضة على الدُّلو، وَالْجمع عَرْقٍ. وأصله: عَرْقُوٌ، إِلَّا انه لَيْسَ فِي الْكَلَام اسْم آخِره وَاو، قبلهَا حرف مضموم، إِنَّمَا تخص بِهَذَا الضَّرْب الْأَفْعَال))[٤] .

يرفض القياس الصرفي في الأسماء أن يكون آخر الاسم وَاوا ، قبلهَا حرف مضموم، فَإِذا أدّى القِيَاس إِلَى مثل هَذَا رُفِض، فعدلوا إِلَى إِبْدَال الْوَاو يَاء، فكأنهم حولوا عَرْقُواً إِلَى عَرْقٍ، ثمَّ كَرهُوا الكسرة على الْيَاء، فأسكنوها، وَبعدهَا النُّون سَاكِنة، فَالتقى ساكنان، فحذفوا الْيَاء، وَبقيت الكسرة دَالَّة عَلَيْهَا، وَثبتت النُّون، أشعارا بِالصرْفِ، فَإِذا لم يلتق ساكنان، ردُّوا الْيَاء، فَقَالُوا: رَأَيْت عَرْقِيها، كَمَا يَفْعَلُونَ فِي هَذَا الضَّرْب من التصريف[٥].

---

(١) الصقعب: الطويل، والمصوت من الأنياب الأبواب/القاموس المحيط : ١٠٥

(٢) الثرتم: ما فضل من الطعام، أو الإدام في الإناء/تهذيب اللغة :١٤/ ٢٥٤

(٣) ينظر :الخصائص :١/ ٣٦٠

(٤) المحكم والمحيط الأعظم :١/ ١٩٥

(٥)ينظر : المقتضب:١/ ١٨٨ ، الأصول في النحو: ١/ ٣٦٣ ، اللمع في العربية : ١١٨ ، المنصف : ٣٧٧ ، المحكم والمحيط الأعظم ١:/ ١٩٥، لسان العرب :١٠/ ٢٤٨، تاج العروس : ٢٦/ ١٤٤، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم :١/ ٤٢٥

١٣-(عِزْوِيت)

عزْويتٌ اسمٌ وهوَ القِصَرُ[١] أو القصير [٢] ، وقيل : هو اسم موضع[٣] . وَرَد المنع في هذا الاسم في قول ابن سِيدَه : ((وعِزْوِيتٌ: مَوضِع، وَإِنَّمَا حكمنَا بِأَنَّهُ فِعْليتٌ لوُجُود نَظِيره وَهُوَ عفريت ونفريت وَلَا يكون فِعْوِيلاً لِأَنَّهُ لَا نَظِير لَهُ.))[٤].

وإنما مَنعوا من أن يكون وزن (عِفرِيت) (فِعويلًا) لما لم يجدوا له نظيرًا، وحملوه على (فِعليت) ؛ لوجود نظير له على هذا الوزن ، وهو (عِفريت ونفريت) [٥].

فعندما لا يقوم دليل على وجود وزن للكلمة فإنك محتاج إلى إيجاد النظير، ولما لم يقم الدليل على أن واو وتاء (عِفرِيت) أصليان احتجت إلى التعلل بالنظير فمنعت من أن يكون (فِعوِيلا) وحملته على (فِعليت) لوجود النظير وهو(عفريت ونفريت)[٦].

وأما سيبويهِ ((فالصرف عنده كله أقيسة، وقد أظهر في حصر أبنية الأفعال والأسماء المجردة والمزيدة وما يقابلها من التفاعيل ذكاءً منقطعَ النظير، وخاصة أبنية الأسماء، إذ أورد لها ثلاثمائة مثال (تفعيلة) وثمانية . وهو في كل مثال يبحث عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة ردّها إلى مثال آخر قاسها عليه، من ذلك كلمة (عِزْويت) أي: قصير، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيرا في صيغتها ،فأبى أن يضع لها

---

(١) ينظر : الأصول في النحو :٣/ ٢٠٥

(٢) ينظر : المنصف :٤٢٥

(٣) ينظر : جمهرة اللغة :٣/ ١٢٤٤، شرح الأشمونى :٤/ ٦١

(٤) المحكم والمحيط الأعظم :٢/ ٣٠٧

(٥) ينظر : الخصائص :١/ ١٩٨ ، المخصص : ٤/ ٤٩٧، لسان العرب :١٥/ ٥٤، الفصول المفيدة في الواو المزيدة - صلاح الدين الدمشقي العلائي : ٤٧ ، شرح الأشمونى : ٤/ ٦١ ، تاج العروس :٣٩/ ٣٨ ، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم - عبد الرزاق بن فراج الصاعدي : ٢٥٢ .

(٦) ينظر : الخصائص : ١/ ١٩٨.

مثالا على وزنها، وهو (فِعْوِيل)، وحملها أو بعبارة أخرى: قاسها على (فِعْلِيت) لوجود النظير في هذا المثال، وهو (عفريت و نفريت) . وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة، وإذا وُجد مثال شاذ حُمل على غيره ودخل في قياسه.))[١].

١٣- **(فُعْلُوٌ ، فِعْلِيٌ ، فَيْعُل ، فَيْعَل)**

يقول ابن سيده (ت :٤٥٨هـ) : ((أَلا ترى أَنه لَيْسَ فِي الْكَلَام فُعْلُوٌ وَلَا فِعْلِيٌ وَلَا فَيْعُل.))[٢] ، وفي موضع آخر يقول : ((أَلا ترى أَنه لَيْسَ فِي الْكَلَام فُعْلُو وَلَا فِعْلِيٌ وَلَا فَيْعَل))[٣].

قال سيبويهِ (ت :١٨٠هـ) : ((ولا نعلم في الكلام فَيعُل ولا فَيعِل في غير المعتل.))[٤].

وهذا ما كان يفعله سيبويهِ إذا تحجّر شيئا من اللغة وخرج عنه مثال او اثنان لا يستثن بما خرج عن الجمهور لقلته ، لا لأنه لم يقع إليه. ألا تراه قد قال: ليس في الكلام (فَيْعُل) ، وقد استشهد بشعر الأعشى [٥] :

- وما أَيْبُلِيّ على هيكل ... بناه وصلب فيه وصارا

فقوله: (أَيبُلي) هو (فَيْعُلِيّ) ، فلم يذكر سيبويهِ هذا المثال لأنه شاذ وخارج عن إجماع

---

(١) المدارس النحوية : ٨٩-٩٠ ، ينظر : الكتاب : ٤/ ٢٦٩و ٣١٦.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم :٧/ ٤٢١

(٣) المصدر نفسه : ٧/ ٥٩٣

(٤) الكتاب :٤/ ٢٦٦

(٥) الديوان : ٥٣

الجمهور[١].

والأَيْبُلِيُّ الرَّاهِبُ ، ورأي ابن سيده، إنَّه إِمَّا أنْ يكُونَ أَعجَمِيّا أو أَنْ يَكُونَ قَد غَيَّرَتْهُ يَاءُ الإِضَافَةِ أو أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ (انْقَحَلَ) [٢]، أي أَنه لَا نَظِير لَه في الكلامُ[٣] .

وأما (فُعْلُو) يقول ابن السرَّاج (ت:٣١٦هـ) : ((لا يجيء في الكلامِ "فُعْلُوٌّ"))[٤].

وقال ابن جنّي أنه ليس في الكلام (فُعلُوٌّ) ؛ ولا في الكلام (فِعلِيٌّ) إلا بالهاء نحو: حِدرِية [٥] وعِفرِية[٦]؛ كما أنه ليس فيه (فُعلُو) إلا بالهاء نحو: (عُنصُوة[٧])[٨]

ويبدو أن الصَّواب ما ذُكِر في النصوص أعلاه ، وهو أن (فُعْلُوٌّ ، وفِعْلِيٌّ ، وفَيْعُل ، وفَيْعَل) لم يُسمَع في الأَوزان العربية [٩] .

١٤- (القَلنَسِ)

القَلنَسِ : جمع مفردهُ (القُلَنسُوة) و القلسُوَة، والقَلْسَاة، والقَلَنسُوة، والقَلَنسَاة، والقُلَنِيسَة والقَلَنْسِية: من ملابس الرؤوس، مَعْرُوف.[١٠]

---

(١) ينظر : المنصف : ١٦٣

(٢)ينظر : المحكم والمحيط الأعظم :١٠/ ٤١١

(٣) ينظر : المخصص : ٢/ ٤٠١

(٤)الأصول في النحو : ٣/ ٣٥١، وينظر : تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم :١/ ٤٢١

(٥) حِدرِية :هي الأرض الغليظة. جمهرة اللغة :١/ ٥٠٧

(٦) يقال: رجل عفرية أي خبيث ماكر./المصدر نفسه

(٧) عُنصُوة : من معانيها الخصلة من الشعر، والقطعة من الكلأ./ المصدر نفسه

(٨) ينظر : الخصائص :٣/ ١٩٦، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك :٣/ ١٣٦.

(٩) ينظر : الخصائص : ٣/ ١٩٧

(١٠) ينظر :المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٢٣٣

ورد المنع في هذه الكلمة في المحكم بقول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) :

لَا مَهْلَ حَتَّى تَلْحِقي بعَنْسِ --------- أهْلِ الرّياطِ البِيضِ والقَلَنْسِ

قَالَ: وَلم يَقُل القَلَنْسُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَام اسْم آخِره وَاو قبلهَا حرف مضموم))[١].

إن حكمَ الواو المتطرفة بعد متحرك مرفوض في الأسماء المتمكنة فلا يجوز أن تتطرف الواو بعد متحرك ، قالوا في جمع قَلَنسُوَة ، قَلَنْسِ[٢].

فَجُمِعَت (القَلَنْسُوَة)، بحَذف الْوَاو على (قَلَنْسٍ)، وَلَمْ يَقولُوا (القَلَنْسُو) لأَنه لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَضْمُومٌ [٣].

١٥- (القَهَوْباةُ ، فَعَوْلَي)

والقَهَوْبَةُ وْالقَهَوْباةُ: من نصال السِّهَام، ذَات شعب ثَلَاث، وَرُبمَا كَانَت ذَات حديدتين تنضمان أَحْيَانًا وتنفرجان أُخْرَى[٤].

يقول ابن سيده(ت :٤٥٨هـ) : (قَالَ ابْن جنّي: حكى أَبُو عُبَيْدَة: القَهَوْباة، وَقد قَالَ سيبويهِ: لَيْسَ فِي الْكَلَام فَعولَي، وَقد يُمكن أَن يحْتَج لَهُ فَيُقَال: قد يُمكن أَن يَأْتِي مَعَ الْهَاء مَا لَوْلَا هِيَ لما أَتَى، نَحْو ترقوة وحذرية[٥]، وَالْجمع القَهَوْباتُ.))[٦].

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم :١/ ٤٩٣

(٢) ينظر :المفصل في صنعة الإعراب : ٥٣٩

(٣) ينظر : لسان العرب :٦/ ١٥٠ ، تاج العروس :١٦/ ٣٩٣

(٤) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ١٢٩ ، تاج العروس :٤/ ٩١

(٥) حِذْرِية: أرض فِيهَا غِلَظ / جمهرة اللغة : ٣/ ١٢٤٧

(٦) المحكم والمحيط الأعظم : ١٢٩/٤ .

يرفض سيبويهِ أن يكون في الكلام بناء(فَعَولِي) بقوله : ((لأنه ليس في الكلام فَعَولَى، وفيه فَعَوعَلٌ، فتحمله على القياس))[١].

وذكر ابن السرّاج (ت:٣١٦هـ) هذا المنع بقوله : ((وأمَّا قَطَوْطَى فهيَ فَعَوْعلٌ لأَّنه ليسَ في الكلامِ فَعَوْلَى وفيهِ (فَعَوعلٌ) مثلُ: عَثَوثلٍ وحَبَرَكى [٢]))[٣].

ورجعت الى ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ) فوجدته يقول ما نصّ ابن سيده عليه في المحكم[٤].

فتُحمل (القَهَوْباةُ) على القياس الموجود في الكلام وهو (فَعَوْعَل) ، ويرفض -يمنع- (فَعَولَي) لأنها غير موجودة في كلام العرب .

يتضح من ذلك كلّه اتفاق العلماء على عدم وجود (فَعَولي) في الكلام فيحملون (القَهَوباة) على (فَعَوعَل)، ماعدا الفيروزآباديّ (ت: ٨١٧هـ) فلم يتفق مع من سبقه في إنه ليس هناك كلمة على وزن (فَعَولَي) لأنه أجاز أن تكون (القَهَوبَاة) على وزن (فَعَولَي) بقوله : ((والقَهَوْبَةُ، والقَهَوْباةُ: نَصْلٌ له شُعَبٌ ثَلاثٌ، أو سَهْمٌ صغيرٌ مُقَرْطَس، ، وليس فَعَوْلى غيرَها.))[٥].

١٦- (مَأْلُك)

يقول ابن سيده (ت٤٥٨هـ) : ((أَلَك الْفرس اللجام فِي فِيهِ يألُكه: علكه. والأَلُوك، والمألَكة، والمألُكة، الرسَالَة: لِأَنَّهَا تُؤلَك فِي الْفَم، ...قَول عدي بن زيد:

---

(١) الكتاب: ٤/ ٣١١ .

(٢) عَثوثَل : ضَخْم رَجُلٌ عَثَوْثَلٌ: ضَخْمٌ، جِسِيمٌ. ولِحْيَةٌ عِثْوَلَّةٌ، كَقِرْشَبَّةٍ: ضَخْمَةٌ/ تاج العروس: ٢٩/ ٤٢٩، و حَبَرْكَى: طَوِيل الظّهر قصير الرّجلين./ جمهرة اللغة :٢/ ١٢١٥

(٣) الأصول في النحو : ٣/ ٢٣٤ ، وينظر : الصحاح :٦/ ٢٤٦٥ ، تاج العروس :٣٩/ ٣١٩

(٤) ينظر: الخصائص : ٣/ ٢٢٠

(٥)القاموس المحيط : ١٢٨.

- أبلغ النّعمانَ عني مَأْلُكاً ... أَنه قد طَال حبسي وانتظارْ [١]

فَإِن سيبويهِ قَالَ: لَيْسَ فِي الْكَلَام (مَفْعُل) روى عَن مُحَمَّد بن يزِيد أَنه قَالَ: مَأْلُك جمع: مَأْلُكَة، وَقد يجوز أَن يكون من بَاب: انقحل فِي الْقلَّة، وَالَّذِي روى عَن أبي الْعَبَّاس أقْيَسُ. قَالَ كُرَاع: المألُك: الرسَالَة، وَلَا نَظِير لَهَا: أَي لم يَجِيء على " مَفْعُل "؛ إِلَّا هِيَ.))[٢].

ويقول ابن سيده في المخصص: ((والمَكْرُم والمَكْرُمَة - مَا أكرمْتَ بِهِ الإنسانَ والمَعُون والمَعُونة - مَا أعنْتَه بِهِ لَيْسَ فِي الْكَلَام مَفْعُل غيْرَهما وَمَا جَاءَ من هَذَا المِثَال فبالهاءِ وحُكِي عَن الفرَّاء أَنه قَالَ مَكْرُم جمع مَكْرُمة ومَعُون جمعُ مَعُونة وعَلى هَذَا وجَّه أَبُو عَلِيّ بيتَ عديٍّ:

(أَبْلِغِ النُّعْمانَ عَنِّي مَأْلُكاً ...)

أَنه جِمْعُ مَأْلُكة - وَهِي الرِّسالة))[٣].

قال سيبويهِ (ت :١٨٠هـ) : ((وأما ما كان يفعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعُل لأنه ليس في الكلام مفعُلٌ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما. وذلك قولك: قتَل يقتُل وهذا المَقتَل. وقالوا: يَقَوم وهذا المَقام.))[٤].

---

(١)ينظر : ديوان عدي بن زيد العبادي : ٩٣.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم :٧/ ٨٨ – ٨٩ ، وينظر : الكتاب: ٤/٩٠

(٣) المخصص :٥/ ١٢٠

(٤) الكتاب : ٤/ ٩٠ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي : ١/ ١٧١

وذكر الفارابيّ (ت : ٣٥٠هـ) في باب (مَفْعُلة) : الْمَثُوبةُ و الْمَضُوفَةُ: (الشَّدَّةُ) و المعونةُ وقال : ((وهذا البابُ ليس له مُذكَّرٌ لأنَّه لا يكونُ في الكلام مَفْعُل إلا في حرفيْن في قول الكسائي: مَكْرُم ومَعُون، قال الرّاجزُ:

- لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعالٍ مَكْرُمِ

وقال جميل [١] :

(بُثَيْنَ) الْزَمي (لا) إنَّ (لا) إنْ لَزِمْتِه ... على كَثْرةِ الواشينَ أيُّ مَعُونِ

وقال الفرّاء: هما مكرُمة ومَعُونة، وليس عنده مَفْعُل بواحدة. والْمَضوفَةُ من الياء، إلا أن الياء صارتْ واواً لانضمامِ ما قَبْلَها، لأنَّ الحرفَ على مَفْعُلة مِثْلِ مَكْرُمةٍ، فلما سَكَنَتِ العيْنُ لاعتلالها نُقِلَتْ حركتُها إلى الفاءِ قَبْلَها.))[٢].

وقال الأخفش: وليس في الكلام (مَفعُل) بغير الهاء، وأما (مَكرُم) و(مَعوُن) فهما جمع مَكرُمَة ومَعوُنَة . هذا ماحكاه الجوهريّ في الصحاح [٣].

١٧- زيادة اللام في (هَؤُلاءِلِكَ ، أُلالِكَ)

يقول ابن سيده : ((لا يُقَالُ هَؤُلاءِلِكَ وَزَعَمَ سيبويهِ أَنَّ اللامَ لَمْ تُزَدْ إلا فِي عَبَدْلٍ وَفِي ذَلِكَ وَلَمْ يذْكُرُ أُلالِكَ إلاَّ أَنْ يَكُونَ اسْتَغْنَى عَنْهَا بِقَوْلِهِ ذَلِكَ إِذْ أُلالِكَ فِي التَّقْدِيرِ كَأَنَّهُ جَمعُ ذَلِكَ))[٤].

---

(١) الديوان : ٤٤

(٢) معجم ديوان الأدب : ٣/ ٣٥١.

(٣) ينظر : الصحاح :٢/ ٨٥٧، مختار الصحاح : ٣٤٩ ، شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي :١/ ٣٠٤، تاج العروس :١٤/ ٤٥٨

(٤) المحكم والمحيط الأعظم(أ ل ي) : ١٠/ ٤٤٥

يقول أبو البقاء محب الدين العكبريّ (ت :٦١٦هـ) : ((اعلمْ أنَّ زيادَتها بعيدةٌ فِي الْقيَاس لبُعْدِها من حروفِ المدِّ وإنَّما زيدت فِي حروفِ قليلةٍ قَالُوا فِي زيدٍ زَيْدَل وَفِي عَبْدٍ عَبْدل وَقَالُوا فِي الأفْحَج فَحْجَل وَقَالُوا فِي أُولَئِكَ أولالك وَهَذَا شَاذ) [١].

جعل العكبريّ زيادة اللام في أُولالِك شاذة .، وأما الأشمونيّ (ت:٩٠٠هـ) فجعل (أُولالِك) جائزة لا شاذة ولا ممتنعة ،وكان موافقا لابن سيده في منع (هَؤُلالِك) ، يقول : ((ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة، بل مع المفرد مطلقا نحو: (ذلك)، و(تلك)، ومع (أولى) مقصورا، نحو: (أولاك)، و(أولالك) . وأما المثنى مطلقا، و(أولاء) الممدود؛ فلا تدخل معها اللام ، واللام إن قدمت (ها) التنبيه فهي (ممتنعه) عند الكلِّ؛ فلا يجوز اتفاقا (هذالك)، ولا (هاتلك)، ولا (هؤلالك) ؛ كراهة كثرة الزوائد.))[٢].

ومنهم من قال بأن ((أُولَالِكَ) مبدلة من أولئك، فهي لغة منها ، وإن (أُولَالِكَ) مِثْلُ أُولَئِكَ [٣].

قَالَ الْكِسَائِيُّ: من قال (أُولَئِكَ) فَوَاحِدُهُ (ذَلِكَ) و (أُولَاكَ) وَاحِدُهُ (ذَاكَ) . وَ (أُولَالِكَ) مِثْلُ (أُولَئِكَ) وَرُبَّمَا يقال أُولَئِكَ لغَيْرِ الْعُقَلَاءِ[٤].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٢٧٩

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : ١/ ١٢٢

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ٩/ ٦١٣٧ ، مختار الصحاح : ٢٦

(٤)ينظر : الصحاح : ٦/ ٢٥٤٤ ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢/ ١٧٩، تاج العروس : ٤٠/ ٣٨٠ ، ،البلغة الى أصول اللغة : ١٣٢.

المبحث الثاني: المنع في الأفعال (الألفاظ التي ليس لها أفعال)

الفعل اصطلاحًا: حَدَّه سيبويهِ بقوله:((وأمّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظِ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع، فأما بناء ما مضى فـ (ذَهَبَ وسَمِعِ ومَكُث وحُمِدَ) . وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: (اذهَب واقتُلْ واضرِبْ)، ومُخبِراً: (يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ) . وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ))[١].

وحدَّ ابن السّراج الفعل بأنّه:((ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل))[٢] ، و قال ابنُ يعيش :((فأمّا الفعل فكلُّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنةٍ بزمان))[٣].

والأفعالُ في العربية على قسمين : مجردة ومزيدة، فالفعل المجرد : الفعل الذي جميع حروفه أصلية ليس فيها حرف زائد، ولا تسقط في التصاريف،إلّا لعلّة تصريفية مثل:(كَتَب ودَحرَج) [٤] ، والمَزيدُ: ما زِيدَ فيه حرف فأكثر على حُروفِهِ الأصليةِ وتَسقطُ هذه الزيادة فِي بَعضِ التَصاريفَ مثل : (كاتَب واستَكتَب وتَدَحرَج)[٥].

---

(١)الكتاب : ١٢/١.

(٢)الأصول في النحو :٣٨/١.

(٣)شرح المفصل: ٢٠٤/٤ .

(٤)ينظر: المنصف :٢٨/١ ، و شرح المفصّل :٤٢٥/٤ ، الموجز في قواعد اللغة العربية : ٣٢

(٥)ينظر دروس في التصريف :٥٥ ، ، و النحو الواضح في قواعد اللغة العربية :١/ ٣٠٤ ، أبنية الأفعال، نجاة الكوفي :٢٣.

والفعل من حيث المبنى الصرفي والنحوي (ماضٍ ومضارع وأمر)، وتختلف هذه الأقسام الثلاثة من حيث المبنى والمعنى الصرفي.(١)

وقد ورد في المحكم والمحيط الكثير من الألفاظ التي لا أفعال لها وقد صرّح ابن سيده بها ومن هذه الألفاظ ما يلي :

١ - **(أُوشِك ، يُوشَك)**

(وَشَكَ) الْوَاوُ وَالشِّينُ وَالْكَافُ : كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ مِنَ السُّرْعَةِ. وَأَوْشَكَ فُلَانٌ : أَسْرَعَ وَعَجِلَ. وَأَمْرٌ وَشِيكٌ. وَأَوْشَكَ يُوشِكُ(٢).

يقول ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) : ((أمْر وَشيك: سريع.وَشُك وَشَاكة، ووَشَّك، وأوشك. قَالَ بَعضهم: يُوشِك أَن يكون الْأَمر، ويُوشِك الْأَمر أَن يكون، وَلَا يُقَال: أُوشِك وَلَا يُوشَك.))(٣) .

قال ابن سيده بِأَنَّ بعضاً من علماء اللغة قد مَنَع أن يقال : (أُوشِك وَ يُوشَك) ،

ومن هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت:١٧٠هـ) ،يقول : ((وَشَك : أَوْشَك فلان خروجاً ، ولَوُشْكَانَ ما كان ذاك ، أي : لَسُرْعَان . وأمر وَشيكٌ، أي: سريع. ووَشْكُ البين: سُرعَة القطيعة. وأَوْشَك هذا أن يكون كذا، أي: أسرع. قال:

إذا المرءُ لم يطلبْ معاشاً يكفه ..... شكا الفقرَ أو لامَ الصديقَ فأكثرا

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٤

(٢)ينظر : مقاييس اللغة :٦/ ١١٣

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٧/ ١٢١

وصار على الأدنين كلاً وأَوْشَكَتْ ..... صلات ذوي القربى له أن تنكرا [١]

وتقول: يُوشِكُ أن يكون، ومن قال: يُوشَكُ فقد أخطأ، لأن معناه: يسرع.))[٢].

وابن السكيت (ت:٢٤٤هـ) ، يقول في باب ما يصح قوله من الألفاظ وما لا يصح : ((وتقول: يُوشِك أن يكون كذا وكذا، ولا تقل يُوشَك))[٣].

وَيَقُولُونَ: يُوشَك أَن يفعل كَذَا (بِفَتْح الشين)، وَالصَّحيح كسرهَا، وذلك لِأَن الْمَاضِي مِنْهُ (أَوشَك)، وبذلك كَانَ المضارع (يُوشِك) ، كَمَا قالوا في (أَودَعَ) : يُودِعُ وَفِي(أورَدَ) : يُورد، وَمعنى يُوشِك يسْرع، لاشتقاقه من (الوشيك) وَهُوَ السَّرِيع إِلَى الشَّيْء.[٤]

وبهذا يكون (أَوشَك – يُوشِك) من أفعال الباب الثاني (فتحُ ضَمٍ).

وفي الصّحاح يقول الجوهريّ (ت: في حدود :٤٠٠هـ) : ((قولهم: وَشُكَ ذا خُروجاً، بالضم، يُوشِك وَشكًا، أي سَرِع . والعامة تقول: يُوشَك بفتح الشين، وهى لغة رديئة.))[٥].

فنسب الجوهري هذه اللغة الى العامة ، فهي عامية وليست فصيحة ووسمها بالرديئة .

قال ابن فارس (ت : ٣٩٥هـ) : ((أَوشَك فلانُ خُروجاً، من العجلة.ووَشكَان ما كان ذلك، في معنى عَجلان . وأمرٌ وَشِيْك. وأَوشَك يُوشِك لا غير. وسمعت أحمد ابن طاهر بن

---

(١)ينظر : ديوان عروة بن الورد : ٧٧.

(٢) العين : ٥/ ٣٩٠ ، وينظر : الدلائل في غريب الحديث لـ (قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي – عالم في الحديث واللغة) : ١/ ١٣٨

(٣) إصلاح المنطق : ٢١٩ ، وينظر : تهذيب اللغة : ١٠/ ١٦٨ ،

(٤) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص (أبو محمد ، القاسم ،الحريري البصري) : ١٠٧

(٥) الصحاح : ٤/ ١٦١٥، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف : ٥٦٨ .

النجم يقول: سمعت ثعلبا يقول: أَوشَك يُوشِك لا غير.))[١].

و(أَوشَك) و(يُوشِك) كثيراً ما يَتكرَّرانِ فِي الْأَحَادِيث وهو فِي الْمَاضِي (بِفَتْح الْهمزَة والشين) وَفِي الْمُسْتَقْبل (بِكَسْر الشين) وَمَعْنَاهُ عِنْد الْخَلِيل (أَسْرَعَ) وَ(قَرُبَ) أَن يكون كَذَا ، وَلَا يُقَال (يُوشَك) بِفَتْح الشين فِي الْمُسْتَقْبل وَلَا (أُوشِك) فِي الْمَاضِي [٢].

ويقول الرازيّ (ت : ٦٦٦هـ) : (((وَشْكُ) الْبَيْنِ سُرْعَةُ الْفِرَاقِ. وَخَرَجَ (وَشِيكًا) أَيْ سَرِيعًا. (وَأَوْشَكَ) الرَّجُلُ يُوشِكُ (إِيشَاكًا) أَسْرَعَ السَّيْرَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ كَذَا بِكَسْرِ الشِّينِ. وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: يُوشَكُ بِفَتْحِ الشِّينِ وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ.)) [٣].

وأَوشَكَ يُوشِك، إيشاكًا، فهو (مُوشِك) - اسم فاعل منه - أَوشَك الأمرُ أن يتمَّ : قَرُبَ، وهو أحد أفعال المقاربة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويفيد الدُّنوّ من الشَّيء[٤] .

٢ - **البُهْمة** :

البهمةُ: الفارسُ الذي ليس يُدْرَى من أينَ يُؤْتَى لشِدَّةِ بأسِهِ وإقدامه في الحروب. ويُقالُ: هم جماعةُ الفُرْسانِ[٥] ، وفي مجمل اللغة : الصخرة ، وبها شُبِه الشجاع لأنه لا

---

(١) مجمل اللغة : ٩٢٦ ، وينظر : مقاييس اللغة : ٦/ ١١٣

(٢)ينظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار :٢/ ٢٩٦.

(٣) مختار الصحاح : ٣٣٩

(٤) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة : ٣/ ٢٤٤٥

(٥) ينظر : السلاح - القاسم بن سلاّم : ٢٢ ،و معجم ديوان الأدب : ١/ ١٧٤ ، تهذيب اللغة ٦/ ١٨٠ ، ، إكمال الإعلام بتثليث الكلام – ابن مالك :١/ ٧٨

أحد يَقْدر عليه.[١] وَقَالَ بعضهم : البُهْمة: السَّواد أَيْضا. وَيُقَال للّيالي الثَّلَاث الَّتِي لَا يَطلُع فِيهَا القَمَر: بُهَم، وَهِي جمعُ بُهْمة.[٢]

وذكرها ابن مالك في بَاب الشجَاعَة وعدّها مع أسماء الشجاعة ؛ البُهْمَة والمقدام والاحمس والرجوس والمغوار والباسل وغيرها [٣].

وتدخل هذه اللفظة (البُهمة) في موضوع المنع كما صرّح ابن سيده بأنها لفظٌ ليس له فعل يقول في ذلك : ((قَالَ ابْن جنّي: البُهْمَةُ فِي الأَصْل مصدر وصف بِهِ، يدلّ على ذَلِك قَوْلهم: هُوَ فَارس بُهْمَة، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [٤] فجَاء على الأَصْل، ثمَّ وصف بِهِ، فَقيل: رجل عدل، وَلَا فعل لَهُ، وَلَا يُوصف النِّسَاء بالبُهْمَة.))[٥].

ولم يذكر أيّ من العلماء الذين تحدثوا عن هذه اللفظة بأنها ليس لها فعل سوى ابن سيده(ت: ٤٥٨هـ)، والزّبيدي(ت:١٢٠٥هـ)، إذ نقلا هذا المنع الذي جاء بصيغة النفي عن ابن جنّي ، ولم أجد أحدهم ذكر لها فعلاً في كتابه .

وقد وردت لفظة (البُهَم) في دعاء النّاحية المقدسّة في كلِّ يوم من أيامِ رجَب ، رواه الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان بن سعيد (رضي الله تعالى عنه) ، رواه الشيخ عباس

---

(١) ينظر : مجمل اللغة : ١٣٨ ، و شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ١/ ٦٤٣

(٢) ينظر : تهذيب اللغة : ٦/ ١٨٠ ، و لسان العرب: ١٢/ ٥٨، تاج العروس : ٣١/ ٣١٥

ومعجم اللغة العربية المعاصرة: ١/ ٢٥٧ ، المعجم الوسيط :١/ ٧٤.

(٣) ينظر : الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة : ٢٥٢.

(٤) سورة االطلاق: ٢

(٥) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ٣٣٩، وينظر : المخصص :١/ ٢٧٤ ، تاج العروس :٣١/ ٣١٠

القُمِي ، رحمه الله ، إذ يقول : ((صلِّ على محمدٍ وآلهِ وعلى عبادكَ المُنتَجبين وبَشَرِكَ المُحتَجَبين ومَلائِكَتِكَ المُقَرَبين ، والبُهْم الصَّافِين الحَّافِّين)) [١]

٣-الخِبْطَةُ

الخِبْطةُ: شيء قليل من الماء واللبن[٢]. وفي التهذيب : الجُرْعَة من المَاء تَبْقَى فِي القِرْبَة، أَو في مَزادَةٍ أَو حَوْض[٣]، وفي مقاييس اللغة : ((إِنَّ الْخِبْطَةَ: الْمَطْرَةُ الْوَاسِعَةُ فِي الْأَرْضِ.

وَسُمِّيَتْ عِنْدَنَا بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَخْبِطُ الْأَرْضَ تَضْرِبُهَا.))[٤].

وزاد الجوهريّ (ت: في حدود ٤٠٠هـ) : والخِبْطَةُ أيضاً : القطعة من البيوت والناس، والجمع خِبَط [٥]. وأضاف الزّبيديّ : والخِبْطَةُ: اليَسيرُ من الكلإِ الذي يبقَى فِي الأَرْضِ[٦].

نفى ابن سيده أن يكون لهذا اللفظ فعلا متصرفا بقوله : ((والخِبْطَةُ: اللَّبن الْقَلِيل يبْقى فِي السقاء، وَلَا فِعْلَ لَهُ.))[٧].

وانقسم العلماء إزاء هذه اللفظة على فريقين ، فريق ذهب الى ما ذهب إليه ابن سيده مِن أن هذه اللفظة لا فعل لها ، وفريق آخر لم يتطرق إلى هذه المسألة البتة ، وإنما اكتفوا بذكر اللفظة من غير من غير التنبيه على أن يكون لها فِعْل أو ليس لها فِعْل اشتُقت منه .

---

(١) مفاتيح الجنان : ١٧٠

(٢) ينظر: العين ٤:/ ٢٢٣، و الصاحبي في فقه اللغة العربية : ٢٠٩

(٣) ينظر: تهذيب اللغة :٧/ ١١٤

(٤) مقاييس اللغة (٢/ ٢٤١)

(٥) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية :٣/ ١١٢٢

(٦) ينظر: تاج العروس : ١٩/ ٢٣٥

(٧) المحكم والمحيط الأعظم : ٥/ ١٢٦

ومن العلماء الّذين نفوا وجود فعل لهذا اللفظ ، ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ) [١]، والأزهريّ في التهذيب [٢] ، وابن فارس [٣] ، والجوهريّ [٤] ، وآخرون[٥] فجميعهم صرّحوا بالمنع بقولهم أن لا فعل يُذكر لهذا اللفظ .

٤- الخُؤولة

الخُؤولة : مصدر من الْخَال: وهو أَخُو الأُم.

وَجمعه : أَخْوَال، وأَخْوِلَة، وَهِي شَاذَّة، وَالْكثير: خُؤُول، وَالْأُنْثَى بِالْهَاءِ، وهما ابْنا خَالَة، والخُؤولة مصدر ليس له فعل. هذا قول ابن سيده[٦] .

ومثله ما قاله أبو سهل الهرويّ (ت:٤٣٣هـ) يقول: ((وخال بيِّن الخؤولة ، والخال: أخو الأم، أي أنه صحيح في نَسَبِهِ، ظاهر ذلك لا على ما شاركه في اللفظ ، لأن الخال في كلام العرب على وُجوه عدة، فمنها: الكِبَر، وهو مثل الخَيلاء، ومِنها نكتة سوداء تكون في جسد الإنسان...والخؤولة: مصدر الخال، ولم يستعملوا منه فعلا أيضا.))[٧].

وأيَّد ذلك ما جاء في المعجم الوسيط بأن (الخؤولة) مصدر لَا فعل لَهُ يُقَال بيني وَبَين فلَان خؤولة [٨].

---

(١) الجراثيم (٢/ ١٨)

(٢) ينظر: تهذيب اللغة : ٧/ ١١٤

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية : ٢٠٩

(٤) ينظر: الصحاح : ٣/ ١١٢٢

(٥) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢/ ١٥٧ ، وتاج العروس : ١٩/ ٢٣٥

(٦) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم :٥/ ٣٠٠

(٧) إسفار الفصيح : ١/ ٥١٣

(٨)ينظر: المعجم الوسيط : ١/ ٢٦٣

اذن فالخؤولَة من المَصادرِ التي لا أفعَال لها فلم يُشتَق منه فِعل من لفظهِ ولا من مَعناهُ.

ومن هذا نستدل على أن المَصدَر هو الأصل وأن الفعل مُشتق منه ، فلو كان المَصدَر مأخوذاً من الفعل ، لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أُخِذَ منهُ لا شك في ذلك ولا مهرب منه، فلما وجدنا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها مثل : الخُؤولة ، والعُبودِية والرِجولِية وما أشبه ذلك مِنَ المَصادر التي لم تؤخذ من الأفعال، ورأينا في كلامهم أيضا مَصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها نحو : (الكَرامَة والعَطاء).

فثبت لنا أنه ليس الفعل هو الأصل ، إذ كان المصدر يوجد بغير فعل، وعلمنا أن المصدر هو الأصل، ومنه أُخِذ الفعل، ومن المصادر ما لم يُؤخذ منها فِعِل ،وهذا مذهب البَصريين وهو إن المصدر هو الأصل .[١]

٥- الخَوْد

الخَوْد: الفتاةُ الحسناء الخَلق الشَّابَّة، وَقيل: الجارية الناعمة.، وَالْجمع: خَودات، وخُودٌ ، وَلَا فعل لَهُ.[٢] وقيل : الْخَوْدُ: الفتاةُ الشّابَّةُ مَا لم تَصِرْ نَصَفاً. [٣]

نفى ابن سيده ان يكون للخُود فعل متصرف .

وجاء هذا النفي عند غيره من علماء اللغة الآخرين ،ومنهم ابن دريد (ت:٣٢٠هـ) بقوله : ((الخُوْد: الْمَرْأَة الناعمة الْجَسَد وَلَيْسَ لَهُ فعل يتَصَرَّف.))[١].

---

(١)ينظر : الإيضاح في علل النحو لـ (الزجاجي) : ٥٨ – ٥٩ ، المدارس النحوية – شوقي ضيف : ١٣٧ ١٣٧

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ٥/ ٢٨٧

(٣) ينظر: تهذيب اللغة : ٧/ ٢١١

وتابعهم الزّبيديّ بقوله : (الخَوْدُ الفتاةُ (الحَسَنَةُ الخَلْقِ) ، بِفَتْح فَسُكُون، (الشَّابَّةُ) مَا لم تَصِر نَصَفاً. أَو هِيَ: الجارِيَةُ الناعِمَةُ، ج خَوْدَات وخُودٌ ، بالضّمّ فِي الأَخير، مثل: رُمْح لَدْن ورِماح لُدْن، وَلَا فِعْل لَهُ.))[٢].

وبهذه الأقوال يتأكد لنا منع اللغويين والنحاة من اشتقاق فعل من هذه اللفظة.

٦-الرَّحيقُ:

((من أسماء الخَمْر)) [٣] ،وهو الخالص من الخمر [٤]، يقول الأزهريّ (ت:٣٧٠هـ) : ((والرَّحق أصل بِنَاء الرَّحِيق: قَالُوا: هُوَ الصافي وَالله أعلم.)) [٥].

وَقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴾[٦].

وَقد قَالُوا: (رحيق) و(رحاق) وَقد استعملوا لفظة (رحاق) فِي الشّعْر الفصيح فِي معنى رحيق[٧] .

يقول ابن سيده : ((الرَّحيقُ: من أَسمَاء الخَمْرِ، قيل: هِيَ من أعْتِقها وأفضلها، وَقيل: هِيَ صفوتها وَمَا لَا غِشَّ فِيهِ، وَقيل: الرَّحِيقُ: السهل من الْخمر. والرَّحِيق والرّحاقُ: الصافي.

---

(١) جمهرة اللغة : ١/ ٥٨١

(٢) تاج العروس: ٨/ ٦٧

(٣) العين : ٣/ ٤٥

(٤) ينظر : أساس البلاغة :١/ ٣٤٣

(٥) جمهرة اللغة : ١/ ٥١٩

(٦) سورة المطففين: ٢٥

(٧)ينظر : جمهرة اللغة : ١/ ٥١٩

وَلَا فعل لَهُ.))[١]

وقد فتشتُ في معجمات اللغة عن صحة كلام ابن سيده فوجدته صائباً ولم أجد للفظة (الرّحيق) فِعلاً .

ومما يؤيد ما قاله ابن سيده في نفي أن يكون لـ (الرّحيق) فعلاً ما قاله ابن دريد(ت:٣٢١هـ) : ((وَلم أسمع لَهُ فعلا متصرفا.))[٢] ويقصد لم يسمع للرحيق فعلاً.

فلو كان له فعلاً لـذَكره العلماء في كتب اللغة والنحو.

٧-الرَّهَقُ:

جهلٌ في الإنسان، وخفّةٌ في عقله. ويقال: به رَهَقٌ، ورجلٌ مُرَهَّقٌ: موصوف بالرَّهَقِ[٣] ، والرّهَق : التُهَمة ، والمرَهّق المتّهم فِي دينه[٤] ((والرهق: الذى به خِفَة وَحِدَّة. وقيل الرهق السفه ، وهو بمعنى السَفيه))[٥] ،وقيل : الرَّهَق: الإثم.[٦] ، وقيل: الظُلم ، والعيب، وقيل: الكذب ،وقيل : العجلة والجهل [٧].

(١) المحكم والمحيط الأعظم :٢/ ٥٧٦

(٢) جمهرة اللغة : ١/ ٥١٩

(٣)ينظر: العين : ٣/ ٣٦٦، غريب الحديث لابن الجوزي :١/ ٤٢٤، المحكم والمحيط الأعظم :٤/ ١٢٢

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٥/ ٢٥٩، المخصص : ٣/ ٤٧٣ ، المغرب في ترتيب المعرب : ٢٠٣

(٥) الصحاح :١/ ٨٧، غريب الحديث للخطابي : ٢/ ١٧٣

(٦) ينظر : المخصص : ٤/ ٥٢

(٧) ينظر : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ٤/ ٢٦٥٠

والرَّهَقُ لفظٌ ليس له فعل ؛هذا ما قاله ابن سيده [١] . وقال بعض العلماء ممن سبقه أمثال الخليل بن أحمد (ت:١٧٠هـ) بأنه لم يسمع له فعلا[٢] ، وتابعه الأزهريّ (ت: ٣٧٠هـ) : نقلا عن الليث: بأنه لم يسمع منه فعلا [٣] . وجاء رأي الزّبيديّ (ت١٢٠٥هـ) موافقا لإبن سيده في نفي وجود فعل لـ (الَّرهَق)[٤].

ولم يذكر أحد من علماء اللغة والنحو فعلا له ، وبذلك فلا يتصرّف فعل منه كما قال ابن سيده والزّبيديّ.

٨- سَاهِك :

وهو من الرَمَد [٥] أوالحكَّة في العين[٦] .وهذه اللفظة من الألفاظ التي لا فعل لها كما صرح ابن سيده بقوله : ((وبعينه ساهِكٌ، أَي رمد، وَلَا فعل لَهُ، إِنَّمَا هُوَ من بَاب الْكَاهِل وَالْغَارِب.))[٧].

ويسوق ابن سيده الكلام نفسه في المخصص : ((وَلَا فِعْلَ للساهِك وَلَا يَتَّجِه على النّسَب وَإِنَّمَا هُوَ كالكاهِل))[٨].

---

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم :٤/ ١٢٢

(٢) ينظر العين :٣/ ٣٦٦

(٣) ينظر:تهذيب اللغة :٥/ ٢٥٩

(٤) ينظر : تاج العروس :٢٥/ ٣٨٤

(٥)ينظر: العين (٣/ ٣٧٤) ، الجراثيم : ١/ ٤٤٩، تهذيب اللغة : ٣/ ١٠٨

(٦) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ٤/ ١٥٩٢ ، تاج العروس :٢٧/ ٢١٥

(٧) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ١٣٣

(٨) المخصص : ١/ ١٠٦

ويذكر الزَّبيديّ (ت: ١٢٠٥هـ) هذا المنع بصيغة النفي ، وهو نفي وجود فعل لـ (الساهِك) بقوله : ((وبعَينِه ساهِكٌ كصاحب وَهُوَ الرَّمَدُ مثل العائِرِ. وَهُوَ حِكَّةُ العَيْنِ وَلَا فِعْل لَهُ، إِنّما هُوَ من بابِ الكاهِلِ والغارِبِ.))[١].

وقد ورد الأمر نفسه عند المُحدَثين في المعجم الوسيط ؛ إذ نفوا وجود فعل لـ (الساهِك)[٢].

إذن فـ (ساهِك) من الألفاظ التي جاءت بلا فعل فلم أجد لها فعلا في معجمات اللغة وكتبها الأخرى فلا فعل يذكره العلماء لـ(الساهِك) من لفظة .

٩- (فَقُرَ)

(**فَقر**) : الْفَقِيرُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ يُقَالَ (فَقِرَ يَفْقَرُ) مِنْ بَابِ تَعِبَ إِذَا قَلَّ مَالُهُ [٣] . قال ابن سيده (ت٤٥٨هـ) : ((وَقَالَ سيبويهِ: وَقَالُوا: افْتقر كَمَا قَالُوا: اشْتَدَّ، وَلم يَقُولُوا: فَقُر، كَمَا لم يَقُولُوا: شَدُدَ، وَلَا يسْتَعْمل بِغَيْر زِيَادَة.))[٤] .و قَالَ سيبويهِ: وَلم يَقُولُوا فقُر استغْنَوا عَنهُ بافتقَر[٥].

وجاء في بابُ ما يختلطُ فيهِ فَعُلَ يَفْعُلُ عند ابن السرّاج (ت:٣١٦هـ) : والفَقْرُ كالضَّعْفِ ولم يقولوا: فَقُرَ استغنوا عنه بـ (افْتقَر)[٦] .وهذا ما جاء عند ابن جنّي أيضا[١].

---

(١) تاج العروس: ٢٧/ ٢١٥

(٢) ينظر : المعجم الوسيط : ١/ ٤٥٨

(٣) ينظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : ٢/ ٤٧٨

(٤) المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ٣٧٩.

(٥) ينظر : الكتاب : ٤/ ٣٦ ، المخصص : ٣/ ٤٥٣ ،

(٦) الأصول في النحو : ٣/٩٧ ، ١٠٠.

ويعد (فَقُر) من الألفاظ المماتة في العربية ، استغنوا عنه بـ (افتقر) [٢].

١٠-اللَّطِيمُ

قال ابن سيده : ((اللَّطِيمُ من الخَيلِ: الأَبيضُ مَوضِعَ اللَّطْمةِ من الخَدِّ، والجمعُ: لُطُمٌ، والأُنثَى لَطيمٌ أيضاً، وهو من بابِ مُدَرْهِمٍ، أي: لا فِعلَ له، وقيلَ: اللَّطِيمُ الذي تَرْجِعُ غُرَّتُه في أَحَد شِقَّيْ وَجْهِه إلى أَحَد الخَدَّينِ في مَوضعِ اللَّطْمةِ، وقِيلَ: لا يكونُ لَطِيماً إلاّ أَن تكونَ غُرَّتُه أَعظمَ الغِرر ... واللَّطِيمُ - من خَيلِ الحَلْبةِ -: هو التّاسِعُ، ... واللَّطيمُ: الصَّغِيرُ من الإبلِ ... واللَّطيمُ: الَّذِي فَقَدَ أَبَوَيه))[٣].

ومن القدماء من نفى أن يكون لِلطيم فعلاً وفي طليعتهم الخليل بن أحمد بقوله : ((واللطيم، بلا فِعلٍ، من الخيل: الذّي يأخذ خدّيه بياضٌ.))[٤].

وأكدَّ هذا الأزهريّ بروايته عن الليث ((واللَّطِيمُ بِلَا فِعْل ، من الْخَيل الَّذِي يَأْخُذ خَدّيه بَيَاض.))[٥] ، وَجَمْعُ اللّطيم (لُطُمٌ) [٦] .

١١- مُدَرْهَم

---

(١) ينظر : المنصف : ١٦.

(٢) ينظر : موت الألفاظ في العربية لـ عبد الرزاق بن فراج الصاعديّ : ٤٢١

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ١٨١/٩- ١٨٢

(٤) العين : ٧/ ٤٣٣

(٥) تهذيب اللغة: ١٣/ ٢٤١

(٦) ينظر: لسان العرب: ١٢/ ٥٤٣

(مُدَرْهَم) أي كثير الدراهم ، يُقال : رجلٌ دَرْهَم ودِرْهِم ، ويُقال رَجُل مُدَرْهَم أي (كثيرها)[١]. يقول ابن سيده : ((والدِّرْهَمُ والدِّرْهِمُ: لُغَتَانِ، فَارسي، مُلْحق بِبِنَاء كَلَامهم، فَدِرْهَمٌ كهِجرَع، ودِرْهِم كحِفرِد[٢] ،... وَرجل مدرهم، وَلَا فعل لَهُ، أَي كثير الدَّرَاهِم، حَكَاهُ أَبُو زيد))[٣].

ينفي ابن سيده أن يكون لمُدَرهم فعل ، ومُدَرهم مشتق من دِرهَم ، وهو لفظ أجنبي لا فعل له .

يقول ابن جنّي (ت : ٣٩٢هـ) نقلا عن أبي علي الفارسيّ : ((قال أبو علي : ... أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها، ... وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابيّ أظنه قال: يقال دُرهِمَت الخَبَّازى؛ أي صارت كالدَّراهِم فاشتق من الدِرهَم وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد: رجل مُدَرهَم. قال ولم يقولوا منه: دُرهِم))[٤].

فقد اشتق العرب من بعض الكلمات الأعجمية، ومن ذلك مُدَرهَم فقد اشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي، ليس له فعل.

وأكدَّ الفيروزآباديّ (ت: ٨١٧هـ) هذا المنع بقوله : ((ولا تَقُلْ: دُرْهِمَ)) [٥]. وهذا منع واضح لانتفاء وجود فعل لـمُدَرهم .

وتابعه السيوطيّ (ت:٩١١هـ) بقوله : ((وفي نوادر أبي زيد: لا نقول دُرْهِم الرجل، ولكنا نقول مُدَرْهَم ولا فعل له))[١].

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة : ٦/ ٢٨٠ ، تاج العروس : ٣٢/ ١٥٠

(٢) الحِفْرِدُ حَبُّ الْجَوْهَرِ؛ عَنْ كُرَاعٍ. والحِفْرِدُ: نَبْتٌ./ لسان العرب ٣/ ١٥٤

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ٤٨٣.

(٤) الخصائص: ١/ ٣٥٩

(٥) القاموس المحيط : ١١٠٦

ومُدَرهَم صيغة مفعول أشتُقَت من (الدِرهَم أو الدَراهِم) ،وصيغة المفعول لا تشتق من أسماء الأعيان، وإنما تشتق من الفعل ، فمُدَرهَم إذن شاذة [٢].

١٢- الوَاعِيَةُ

الواعية: الصُّرَاخ على الْمَيِّت [٣] ،وروى الأزهريّ عن الليث : ((قَالَ: والوَعَى جلبة أصوات الْكلاب وَالصَّيْد))[٤] . والواعِيَةُ: الصارخةُ.[٥] ويقال سمعت واعية القوم: أي أصواتهم.[٦] فهي الصوت لَا الصَّارِخَةُ؛ كما وَهِمَ الجَوْهرِيّ .[٧]

ونقل الزّبيديّ عن الصاغانيّ قوله : ((قالَ الجَوْهريّ : الوَاعِيَةُ الصارِخَةُ، وليسَ كَمَا زَعَمَ وإنَّما الواعِيَةُ الصَّوْتُ، اسْمٌ مِثْل الطاغِيَةِ والعاقِبَةِ.))[٨] .

والوَاعِيَة من الألفاظ التي ليس لها فعل وقد أكَد ذلك الكثير من علماء اللغة والنحو يقول ابن سيده : ((والواعية كالوعي. وَقيل: الواعية : الصراخ على الْمَيِّت، وَلَا فعل لَهُ))[٩].

جاء المنع في هذا الموضع بصيغة النفي (لا النافية والفعل) وهي صيغة دالة دلالة واضحة وصريحة على المنع ، وعلى غرارها جاءت أكثر مواطن المنع في المحكم[١].

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ١٥٨ ، وينظر : تاج العروس: ٣٢/ ١٥٠.

(٢) ينظر: السماع والقياس : ١٨

(٣) ينظر : العين ٢/ ٢٧٢ ، فقه اللغة وسر العربية : ٢١٣ ، أساس البلاغة : ٢/ ٣٤٥

(٤) تهذيب اللغة : ٣/ ١٦٦

(٥) ينظر : الصحاح : ٦/ ٢٥٢٦، ومجمل اللغة : ٩٣٠

(٦)ينظر: أساس البلاغة :٢/ ٣٤٥.

(٧) ينظر : تاج العروس : ٤٠/ ٢١٥

(٨) المصدر نفسه : ٤٠/ ٢١٥

(٩) المحكم والمحيط الأعظم :٢/ ٣٨٥

و ذكر صاحب العين أنه لم يسمع للوَاعِية فِعلاً [٢]، وكذلك الأزهريّ عن الليث بأنه لم يسمع له فعلاً [٣] . وتابعهم ابن الأثير بقوله : ((لا يبنى منه فعلٌ))[٤].

١٣-الوَطَر :

الوَطَرُ: هو كُلُّ حاجةٍ كان لصاحبها فيها هِمّة فهي وَطَرُهُ . يقال : قَضَيتُ وَطَري، أي: قَضيت حاجتي، والجمعُ : أَوْطارٌ.[٥] والوَطَر: الْحَاجَةُ وَالنَّهْمَةُ[٦] ، وقال بعضهم : الوَطَر هو الحاجة مطلقاً [٧] . وقد وردت هذه اللفظة في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا ﴾[٨].

يقول ابن سيده : ((قَالَ الزَّجَّاجُ: قَالَ الخَلِيلُ: الوَطَرُ: كُلُّ حاجَةَ تكونُ لك فيها هِمَّةٌ، والجَمعُ: أوطارٌ، ولا فِعلَ له.))[٩].

نقل ابن سيده عن الزَّجَّاج عن الخليل أنه ليس للوَطَر فعلاً ، وعندما رجعت الى الخليل وجدته يقول بأنه لم يسمع للوّطر فعلا [١٠] . وعبارة (لم أسمع) قاطعة للمنع ،

---

(١) ينظر : نفسه : ٦٨/١ ، ٥١٠/٢، ٣١/٣ ،٦/ ٤٧٩.

(٢) ينظر : العين : ٢/ ٢٧٢، و تهذيب اللغة : ٣/ ١٦٦

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ٣/ ١٦٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر : ٥/ ٢٠٨، وينظر :تاج العروس :٤٠/ ٢١٥

(٥) ينظر: العين : ٧/ ٤٤٦ ، تهذيب اللغة : ١٤/ ١٠ ، المحكم والمحيط الأعظم : ٩/ ٢٣٢

(٦) ينظر: مقاييس اللغة ٦/ ١٢٢.

(٧) الصحاح :٢/ ٨٤٦ ، و مختار الصحاح : ٣٤١ ،و تاج العروس : ١٤/ ٣٦٤

(٨) سورة الأحزاب: ٣٧

(٩) المحكم والمحيط الأعظم : ٩/ ٢٣٢

(١٠) ينظر: العين : ٧/ ٤٤٦

وذلك أن الخليل خرج للبادية فشافه العرب وسَمِعَ منهم ، ودَوّن معجمَه من أفواهِهِم ، ونظام التقليبات في معجمِهِ شاهد ، إذ لا تند عنه كلمة .

ويروي لنا الأزهريّ (ت : ٣٧٠هـ) الرأي نفسه عن الليث وهو أنه لم يسمع له فـعلاً [١].

وصرَّح بعضٌ من علماء اللغة بالنفي القاطع بقولهم بأن الوَطَر لَا يُبنى مِنْهُ فِعل[٢]. والنفي بـ (لا النافية) فيه دلالة واضحة وصريحة على المنع .

١٤-الوَيْل

الوَيْلُ : هو حُلُولُ الشَّرِّ والوَيْلَةُ (الفضيحة) وقيل: هو تَفَجُّعٌ ، وَوَيَّلَه وَوَيَّلَ له: أكثر له من ذِكر الوَيل ، وتويِّل : دعا بالويل لما نزل به [٣] . والويل : كلمة شتم معرفَة مصرحة وَقد استعملتها الْعَرَب كثيرا ، حَتَّى أصبحت تَعَجبا يَقُولهَا أحدهم لمن يحبّ وَلمن يُبغِض[٤].

قال الجوهريّ (ت:في حدود ٤٠٠هـ): ((الويل: واد في جهنم))[٥].

وقيل : الْوَيْل بَاب عَذَاب وَقيل :هي كلمة ردع وَقد تكون بِمَعْنى الإغراء بِمَا امْتنع من فعله وَقيل : الْحزن وَقيل :الْمَشَقَّة من الْعَذَاب[٦].

---

(١) ينظر تهذيب اللغة :١٤/ ١٠

(٢) ينظر: مجمل اللغة : ٩٢٩، مقاييس اللغة : ٦/ ١٢٢، الصحاح ٢/ ٨٤٦ ، مختار الصحاح : ٣٤١

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ١٠/ ٤٦٠

(٤) ينظر: المخصص : ٣/ ٣٩٢

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ٥/ ١٨٤٦

(٦) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار : ٢/ ٢٩٨

وقال ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) : ((وَالْوَيْل : بِمَعْنى الْهَلَاك))[١] ، وفيه قوال أخرى[٢] وقد وردت لفظة الويل في القرآن الكريم غير مرة ، قال عزَّ وجلَّ: ﴿ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [٣]، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [٤].

ويُجمع (الوَيْلُ) عَلى (الوَيْلاَتِ)[٥] ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئ القَيْس[٦]:

فَقالَتْ لَكَ الوَيْلَاتِ إِنَّكَ مُرْجِلِي ...

وقد امتنع العرب من استعمال فعل من (الوَيْل) ، يقول ابن سيده في هذا : ((ووَيلٌ وائِلٌ على النسب والمبالغة لأنه لم يُستعمل منه فعل، قال ابن جني امتنعوا من استعمال أفعالِ الوَيْلِ والوَيْسِ والويح والوَيْبِ لأن القياس نفاه ومنع منه وذلك لأنه لو صُرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائِه وعينِه كوِعد وباعَ فتحامَوا استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلالين قال سيبويهِ : وقالوا وَيْلٌ له ووَيْلاً له أي قُبْحًا الرفع على الاسم والنصب على المصدر ولا فعل له))[٧].

---

(١) المسائل السفرية : ٢٥

(٢) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ١١/ ٧٣١٨، الكليات : ٩٤٥ .

(٣) سورة البقرة: ٧٩

(٤) سورة الماعون : ٤و٥

(٥) ينظر: تاج العروس : ٣١/ ١٠٧

(٦) الديوان : ٢٧

(٧) المحكم والمحيط الأعظم : ١٠/ ٤٦٠-٤٦١ ، وينظر: ٤/ ٣٩ ، و ٨/ ٦٤٣ ، و لسان العرب : ٦/ ٢٥٩ ، ، وتاج العروس : ٧/ ٢٢٠.

وقد صرّح القدماء من علماء اللغة بإمتناع اشتقاق فِعل من الويل ومنهم الخليل بن أحمد (ت:١٧٠هـ) : ((وتقول: ويلاً له وائلاً، كقولك: شَغْلٌ شاغلٌ، وشِعْرٌ شاعرٌ من غير اشتقاق فِعل))[١].

فالويل فِي الَأصْل مَصْدَرٌ لم يستعمل له فِعْل ؛ لِعَدَم مَجِيء الفِعْلِ مِمَّا اعْتَّلت فاؤُه وَعَيْنُه.

يقول ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) في الحديث على المعتلُّ الفاء والعين : ((وأمَّا كون الفاء واوًا والعين ياء نحو : (وَيل ووَيح ووَيب ووَيس) ، أو بالعكس نحو: يَوم، فإنَّ ذلك قليل جِدًّا، ولم يجئ منه فعل أصلًا؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى ما يُستثقل من توالي الإعلال. وذلك أنك لو بنيتَ من مثل وَيل فعلًا على وزن (فَعَلَ) مفتوح العين لكان المضارع على وزن (يَفعِلُ) بِكَسر العين، فيجب حذف الواو كما تحذف في باب (وَعَدَ يَعِدُ) ، ويجب إعلال العين كما تُعلّ في باب (يَبِيعُ) . ولا يُتَصوَّر بناؤهُ على (فَعُلَ) مضموم العين؛ لأنَّ (فَعُلَ) لا يجيء فيما عينه ياء . فلمَّا تَعذَّرَ (فَعَلَ)و(فَعُلَ) رُفِض (فَعِلَ) بالحمل عليهما.))[٢].

وقيل إِنَّ فِعْلَهُ (والَ) وهذا مَصْنُوعٌ، هذا رأي أبي حيّان [٣] ، وأظنه الصواب فلو كان له فعل لذكره علماء اللغة وأشاروا إليه ولكنهم نفوا أن يكون (للوَيل) فعلا كما هو واضح في النصوص المتقدمة .

---

(١) العين : ٨/ ٣٦٦

(٢) الممتع الكبير في التصريف : ٣٥٩- ٣٦٠.

(٣) ينظر : تاج العروس : ٣١/ ١٠٤

المبحث الثالث : المنع في أبنية المصادر

المصدر:

يقول ابن جنّي (ت:٣٩٢هـ) في تحديد المصدر : ((الْمصدر : كل اسْم دلّ على حدث وزمان مَجْهُول وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد وَالْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر فَإِذا ذكرت الْمصدر مَعَ فعله فضلَة فَهُوَ مَنْصُوب تَقول قُمْت قيَاما وَقَعَدت قعُودا))[١] والمَصدَر ما دلَّ على الحدثِ لا غير[٢].

وهو اسم، منصوب ، يجيءُ ثالثاً في تصريف الفعل أي تحويله من صيغة، إلى صيغة أخرى ، كـ : (ضرب يضرب ضرباً) فضَربا مَصْدر، جاء ثالثاً في تصريف الفعل، منصوب على المصدرية. وينقسم المصدر على قسمين: لفظيٌ، ومعنويٌ ، لأنه لا يخلو: إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ الفعل الناصب له فيكون لفظي نحو: قَتَلتَهُ قَتْلًا ، أو لا يوافقه فيكون معنوي نحو : جَلَستُ قُعُوداً[٣].

---

(١) اللمع في العربية : ٤٨

(٢) ينظر: المفتاح في الصرف : ٥٢

(٣)ينظر: حاشية الآجرومية : ٩٩ - ١٠٠

والمَصدرُ هو الأصلُ ومنه يُشتَق الفعلِ وأوجَب لهُ النّحاةُ النَّصبَ كقولِهم : ضربْتُ زيدا ضربَا وإِنَّمَا يُنصَب لِأَنَّهُ مفعول، فإِذا قلت : ضَربت زيدا ضربا، فَقيل لَك: مَا فعلت؟ فَقلت: أحْدَثتُ ضَربَاً، فيَتَبَيّن أَن الْمصدر مَفعول، لِذا انتَصب.(١)

وَسَنورد بعض أمثلة المنع في المصادر عند ابن سيده في المحكم والمحيط :

١ - (امْضِحلال)

جاء في المحكم والمحيط الأعظم منع استعمال هذه الكلمة التي هي مصدر لـ (امْضَحلَّ)، قول ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ):((واضَمحلّ(٢) الشَّيْء، واضمحر، على الْبَدَل، عَن يَعْقُوب، وامْضَحلَّ، على الْقلب، كلّ ذَلِك: ذَهَبَ. وَالدَّلِيل على الْقلب أَن الْمصدر إِنَّمَا هُوَ على اضمحل دون امضحل، وَهُوَ الاضمحلال، وَلَا يَقُولُونَ: امضحلال.))(٣).

فالمصدر يجيء على الكلمة الأصل قبل القلب، ولذا جاء المصدر على (اضمحلال) ولم تجيء على (اِمْضِحلال)(٤).

وذكر الجوهريّ (ت : في حدود ٤٠٠هت) (امضحَل) في تركيب (ضَحْل) قال : ((وفي لغة الكلابيين: امضحل الشيء ، بتقديم الميم، حكاه أبو زيد. واضمحل السحاب: تقشع.))(٥).

---

(١) ينظر: ملحة الإعراب : ٣٤

(٢) وأصلها (ضَمْحَلٌ) فأُميت، وَمِنْه اشتقاق اضمحلّ الشيءُ، إِذا ذهب./ جمهرة اللغة : ٢/ ١١٤٢

(٣) المحكم والمحيط الأعظم :٤/ ٦١

(٤) ينظر: الخصائص :٢/ ٧٥ ، تاج العروس :٢٩/ ٣٥٦

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ٥/ ١٧٤٨ ، وينظر : تاج العروس : ٣٠/ ٤٠٨.

ويذكر الرضي الإستراباذي أنّ أكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرهما قليلاً ، نحو : امْضَحَلَّ و اكْرَهَفَّ .[١]

٢ - **الأَمِيهَةُ**:

يقول ابن سيده بأن الأَمِيهَةُ: ((جدري الْغنم، وَقيل: هُوَ بثر يخرج بهَا كالجدري أَو الحصبة، وَقد أُمِهَت الشَّاة أَمْهاً وأَمِيَهةً، هَذَا قَول أبي عبيد،))[٢] فقد جعل أبو عبيد الأمِيهَة مصدرا ويرى ابن سيده ان هذا القول خطأ، لِأَن الأَمِيهَة اسْم وليس مصدر، إِذْ إنَّ فَعيلَة لَيسَت من أبنية المصادر[٣].

وجاء في كتاب الشاء (ت : ٢١٦هـ) ما يؤيد قول ابن سيده بأن (الأمِيهَة) اسمٌ وليس مصدرا إذ يَقول الأصمَعيّ : ((وَيُقال لِلشاةِ إذا خَرَج بها الجِدرِي مَأمُوهة، والاسم (الأمِيهة) .))[٤].

استعمل ابن سيده لفظة (خَطأ) للتعبير عن المنع إذ إنَّ هذه اللفظة تُعَدّ من الصيغ المستعملة للدلالة على المنع ، فعندما يقول وهذا خطأ فقد أفاد ذلك بأنه ممتنع استعماله في اللغة.

٣-(**تَفاعَلٌ ، تَفاعِلٌ**)

قالَ سيبويهِ: لَيْسَ في المَصادِرِ (تَفاعَلٌ) ولا (تَفاعِلٌ).[٥] إلا كلمة واحدة فقد جاءت مكسورة ومضمومة ومفتوحة وهي : فَوَت ، فاتَنِي الأَمْرُ فَوْتًا، وفَوَاتًا: ذَهَبَ عَنِّي. وتَفَوَّتَ

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢١/١ .

(٢) المحكم والمحيط الأعظم :٤/ ٣٦٣

(٣)ينظر : المصدر نفسه :٤/ ٣٦٣

(٤) الشاء : ٧٨

(٥) ينظر : الكتاب : ٤/ ٨١ ، المحكم والمحيط الأعظم :٩/ ٥٤٠ ، المخصص : ٤/ ٩٥.

الشَّيْءُ، وتَفاوَتَ تَفاوُتًا، وتَفاوَتاً وتَفاوِتًا، حكاهُما ابنُ السِّكِّيتِ.(١) وجاء في التَّنْزِيلِ: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ (٢).

ليس في كلام العرب مصدر (تَفاعَل) إلا على التفاعُل (مضموم العين) ، إلا في مثالٍ واحد فقد جاء مَفتُوحاً ومَكسوراً ومَضمُوماً : (تَفاوت تفاوُتاً وتفاوَتاً وتفاوِتاً) ، فالمصدر من تفاعَل (يتفاعَلُ) بضم العين إلا ما ذُكِرَ وهو (تَفاوت) . فقالوا في مصدر تَفاعلتُ : (تَفَاعُلٌ) ضموا العينَ ولم يفتحوها لأَنهُ ليسَ في الكلامِ (تَفَاعِلٌ) في الأسماءِ ولو فَتحوها لكانَ لفظُ المصدرِ يشبه لفظِ الفِعْلِ ، ولَم يكسروا لكي لا يشبه الجمعَ.(٣)

ويقول الجوهريّ (ت : في حدود ٤٠٠هـ) : ((تفَاوَتَ الشيئان ، أي تباعد ما بينهما تَفاوُتاً بضم الواو. وقال ابن السكّيت: قال الكلابيُّون في مصدره تفاوَتا ففتحوا الواو. وقال العنبريّ: تفاوِتا فكسر الواو. وحكى أيضا أبو زيد تفاوَتا وتفاوِتا بفتح الواو وكسرها. وهو على غير قياس، لأن المصدر من تَفاعَل يَتفاعَل تفاعُل مضموم العين، إلا ما روى في هذا الحرف.))(٤).

ولم يجئ (تَفاعِل) إِلَّا اسمًا، مثل : التَّناضِب والتّتافِل.(٥) وقد يأتي صفة على القياس؛ قالوا تُحلُبةٌ(٦) ، وتكسيره على : تَحالِب (تَفاعِل)(١).

---

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٩/ ٥٤٠

(٢) الملك: ٣

(٣) ينظر : الكتاب : ٤/ ٨١، الأصول في النحو : ٣/ ١٣١

(٤) الصحاح : ١/ ٢٦٠ ، ينظر : إصلاح المنطق : ٩٦ ، وتاج العروس: ٥/ ٣٥

(٥) التناضب: جمع تنضب. وهو ضرب من الشجر/ جمهرة اللغة : ٣/ ١٢٤٦، التَّتْفُل: ولد الثعلب، والجمع التَّتَافِل / جمهرة اللغة : ٣/ ١٢٤٦.

(٦) التحلبة: الشاة تُحلب قبل أن تحمل/تاج العروس :٢/ ٣٠٧

ويأتي المصدر على (تَفاعِل) بكسر العين في حال كان الفعل ناقصاً ، يقول ركن الدين الاستراباذيّ (ت : ٧١٥هـ) : ((أنك إذا بنيت التفاعُل والتفعُّل من الناقص كسرت العين منهما نحو : تَمنَّى تَمَنِّيا، وتَجافَى تَجافِيا؛ لأن الناقص إن كان يائيا فظاهر؛ لمجانسة الكسرة الياء، وإن كان واويا؛ فلأنه يجب قلب الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة، لما ثبت في كلامهم أنه إذا كان آخر المتمكن واو قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة.))[٢].

٤- سُبْحاناَ :

يقول ابن سيده: ((وَحكى ثَعْلَب: سَبّحَ تَسبيحاً وسُبْحاناً، وَعِنْدِي أَن سُبْحانا لَيْسَ بمصدر سبّحَ، إِنَّمَا هُوَ مصدر سَبَحَ.))[٣].

فَرَفض ابن سيده قول ثعلب بأن يكون سُبحانا مصدرا لِـ (سَبّح) بشديد الباء ،ويرى إن (سُبحاناً) مصدرلِـ (سَبَحَ) .

وذهب سيبويهِ الى إنّ (سبحان) مصدر ليس له فعل ، فوضعه في باب المصادر[٤] وعندما وجد قول الشاعر :

أَقول لمّا جاءَني فَخرَه سبحانَ من عَلقمة الفاخِر [٥] .

قال : ((أمّا ترك التنوين في سبحان فإنما تُرِكَ لأنه صار عندهم معرفة)) [٦] . فَعَدّ (سبحانا) مصدر لفعل متروك وقد استغنوا عنه بـ (سبّح) [١]،

---

(١)ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ٧٢

(٢) شرح شافية ابن الحاجب :١/ ٣٠٠.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ٢١١

(٤) ينظر :الكتاب :٣٢٢/١.

(٥)ينظر : ديوان الأعشى :٩٤.

(٦)الكتاب : ٣٢٤/١ .

وتابع السيرافي سيبويهِ في ما ذهب اليه : ((سبحان مصدر فعل لا يستعمل كأنه قال : سَبَح سُبحانا ، كما تقول : كَفَر كُفراناً وشَكَرَ شُكراناً ، وأما قولهم سبّح يسبّح فهو فعل ورد على سُبحان بعد أن ذُكّر وعُرّف ، ومعنى سبّح : قال سبحان الله ، كما تقول بَسمَلَ : إذا قال : بسم الله))[٢] . ويتبين من هذا أنّ السيرافي موافقٌ لسيبويهِ في أنّ (سبحان) مصدر مماتٌ فِعلَهُ ، ومخالف لسيبويهِ في أنّ (سَبّح) بمعنى (سَبَحَ) وقد تُرك استعمال(سَبَحَ) استغناءً عنه بـ (سَبّحَ) .

وفي التهذيب جَعلَ الأزهريّ (ت : ٣٧٠هـ) (سبحاناَ) اسماً قائماً مقام المصدر يقول: ((يُقال: سَبّحْت الله تسبيحاً وسُبْحَاناً بِمَعْنى وَاحِد، فالمصدر تَسْبِيح، والإسم سُبْحَانَ يقوم مقَام الْمصدر.))[٣]. وقد وافق بهذا القول سيبويهِ في رأيه بأن (سَبَح) و (سبّحَ) واحد .

وقولنا سَبَّحْتُهُ أُسَبِّحُهُ تَسْبِيحاً وسُبْحَاناً، فسُبْحَانَ اللهِ بمعنى : تَنْزيه اللهِ، وَقد نَصْب عَلَى الْمَصْدَرِ بفِعْل مُضْمر، كَأَنَّهُ قَالَ : أُبَرئُ اللَّهَ مِنَ السُّوء بَراءةً.[٤]

ويقول النوويّ (ت:٦٧٦هـ) : ((التَّسْبِيح التَّنْزِيه وَسُبْحَان الله تَنْزِيها لَهُ من النقائص وصفات الْمُحدث كلهَا وَهُوَ اسْم مَنْصُوب على أَنه وَاقع موقع الْمصدر وَالْفِعْل مَحْذُوف تَقْدِيره سَبَّحت الله سُبحانا. قَالَ النحويون واللغويون يُقَال سَبَّحت الله سبحانا

---

(١) ينظر : معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٢٦٨.
(٢)الكتاب: هامش ٣٢٤/١.
(٣) تهذيب اللغة :٤/ ١٩٦ ، وينظر: تاج العروس : ٦/ ٤٤٧
(٤)ينظر: النهاية في غريب الحديث : ٢/ ٣٣١

وتسبيحا قَالُوا وَلَا يسْتَعْمل سُبْحَانَ غَالِبا إِلَّا مُضَافا كسبحان الله وَهُوَ مُضَاف إِلَى الْمَفْعُول بِهِ أَي سبحت الله المسبح المنزه))[١].

فاجتمعت اقوال العلماء على أن (سُبحاناً) مصدر لـ (سبّحَ) أو لـ (سَبَح) وهما بمعنى واحد وابن سيده رفضَ أو مَنَع أن يكون (سُبحاناً) مصدراً لـ (سَبَّحَ) ولكنه جعلهُ مصدرا لِـ (سَبَحَ) وجاء الفيروزآباديّ (ت:٨١٧هـ) موافقا لابن سيده في قوله : ((وسَبَحَ، كمَنَعَ، سُبْحاناً، وسَبَّحَ تَسْبيحاً: قالَ: سُبْحانَ اللهِ.))[٢].

٥- شَوْءاً :

قال ابن سيده : ((شَاءِني الشيءُ سَبَقَني وشَاءَنِي الشيءُ حَزَنَنِي مقلوبٌ من شآني والدليلُ على أنه مقلوبٌ منه أنه لا مَصْدَر له أيضاً لم يقولوا شَاءَنِي شَوْءاً كما قالوا شآني شَأْواً وأما ابنُ الأعرابيِّ فقال هما لغتان لأنه لم يَكُ نَحْوِياً فَيَضْبِطَ مثلَ هذا))[٣].

فـ (شاءَنِي) مَقلوبُ من (شآنِي) والأَفعال المقلوبةَ لَا مصادرُ لها، فمن المستُحيلُ أَن تجد فعلاً مقلوباً ذَا مصدر، كَمَا زَعَمَ أَبو حنيفَةَ ، لأَنّ شرطَ المقلوب من لفظ آخر أَن لَا يَتصرَّفَ تَصرُّفَه. أَما إِذا كَانَ لَلفعل مصدرٌ، فَلَا يكون هذا الفِعِل مَقلوباً كَمَا هُوَ رأْيُ أَئمّةِ الصَّرف وعلماءِ اللغة . أَما قَلْبٌ ووجودُ مصدرٍ فَلَا يُلْتَفَتُ لقائله، وَلَو زعمهُ أحد فيكون لَا معرفةَ لَهُ وَلَا إِلمامَ بأُصُولِ العَربِيّة والصَّرْف[٤].

---

(١) تحرير ألفاظ التنبيه : ٦٦

(٢) القاموس المحيط : ٢٢٣

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ٨/ ١٣٦

(٤)ينظر: تاج العروس: ٤/ ٢٨٣ - ٢٨٤

ومثله نَضَبَ فهو مقلوبٌ من نبَضَ ولا مَصدَر له أيضا لأن الأفعال المقلوبة من غيرها ليست لها مصادر[١].

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ٨/ ٢١٢

الفصل الرابع

المنع في قضايا صرفية متفرقة

المبحث الأول : المنع في أبنية اسم التفضيل والنسب

المبحث الثاني: المنع في أبنية المفرد والتصغير والإبدال

المبحث الأول: المنع في أبنية اسم التفضيل والنسب

أولاً :المنع في أبنية اسم التفضيل :

اسم التفضيل : ((مَا اشْتُق من فعلٍ لموصوف بِزِيَادَة على غَيره)) [١] . لَا بُد أَن يكون مُشْتَركا مَعَ الْمفضل عَلَيْهِ فِي الْفِعْل نفسه مَعَ زِيَادَة فِي الْمفضل[٢] .

وهو من الْأَسْمَاء المتصِلة بالأفعال [٣] ،وَهُوَ الصّفة الدَّالَّة على الْمُشَاركَة وَالزِّيَادَة[٤] .

وهو اسم مُصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

ويبنى من الثلاثي على وزن (أفعل) كأَعْلَم وأفضَل . ولا يُبنى اسم التفضيل من الألوان والعيوب، فإذا أردنا التفضيل مما فيه لون أو عيب جِئنا بِأَكثَر أو أشد ونحوهما ويُنصب ما بعده على التمييز كقولنا : أحمد أكثر بياضاً أو جمالاً من بكر. وكذلك إذا أردنا بناءهُ من غير الثلاثي نحو: علي أقل انتظاراً وأكثر استغفاراً. واسم التفضيل اما أن يكون مجرد من أل والإضافة وفي هذه الحال يجب إفرادهُ وتذكيره واقترانه بمن جارة للمفضَل عليه لفظا أو تقديرا ، أو يكون مقترن بأل وتجب مطابقتهُ لموصوفهِ في الإفراد والتذكير وغيرهما. ولا يقترن بمن ، أو مُضاف إلى نَكِرة ويجب إفرادهُ وتذكيرهُ ، أو مضاف الى معرفة فيجوز فيه الإفراد والمطابقةُ [٥].

جاءَت ألفاظ على وزن فَعلاء لا أفعل لها في المحكم والمحيط ومنها:

---

(١) التعريفات : ٢٦، وينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : ٨٧

(٢)ينظر: الكليات : ١٠٧٩

(٣)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : ٢٧٤

(٤)ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٨٠

(٥)ينظر: اللباب في قواعد اللغة : ٥٨-٥٩

١- جَمْلاء :

امْرَأَة جَمْلاء: جميلَة. وَهِي أحد مَا جَاءَ من فعلاء لَا افْعَل لَهَا، قَالَ الشاعر :

وَهَبْتَه من أمَة سوداءْ لَيست بحسناءْ وَلَا جملاءْ (١)

من المعلوم أنّ اسم التفضيل يشتق من الفعل الثلاثي ويمتنع مجيء اسم تفضيل من الألوان والعيوب ، والحلى ، و(جَملاء) فَعْلاء لا أَفعَل لها من لفظها ، لأنها من الحلى لدلالتها على الجمال والحِسِن والملاحة فلا يجوز أن يصاغ منها اسم تفضيل .

وتابع الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ابن سيده في رأيه ذاكرا بأن جَملاء فعلاء لا أفعل لها من لفظها(٢) . وكذلك الزبيدي (ت:١٢٠٥هـ) قال : ((والجَمْلاءُ: الجَمِيلَةُ من النِّساء، عَن الكسائيِّ، وَهِي أَحَدُ مَا جَاءَ من فَعْلَاءَ لَا أَفْعَلَ لَهَا، وأَنْشَد:

فَهْيَ جَمْلَاءُ كَبَدرٍ طالِعٍ ... بَذَّتِ(٣) الخَلْقَ جَمِيعًا بالجَمَالْ))(٤).

٢- حسناء :

قال ابن سيده: ((الحسناءُ من النِّسَاء الحسنةُ، وَفِي الحَدِيث: " سَوْاءُ ولُودٌ خيرُ من حسناءَ عقيمٍ " وَلَا يُقَال: رجل أحسَنُ ...قَالَ ثَعْلَب: وَكَانَ يَنْبَغِي أَن يُقَال، لِأَن الْقيَاس يُوجب ذَلِك... قَالَ: وَلَا يُقَال للذّكر أحْسَنُ، إِنَّمَا نقُول: هُوَ الْأَحْسَن على إِرَادَة التَّفْضِيل، وَالْجمع الأحاسِنُ))(٥).

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : ٧/ ٤٥٠

(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث : ٢/ ٢٠١

(٣)بذّت : فاقت وغلبت / تهذيب اللغة : ١٤/ ٢٩٨

(٤) تاج العروس : ٢٨/ ٢٣٦ ، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر : ١/ ٢٩٩

(٥) المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ١٩٧

ويقال للرجل : رجُل حُسّان، والحُسّان: الحَسَن جدا، ولا يقال: رجل أَحْسَنَ. وجارية حُسّانة.[١] فهُوَ اسْمٌ أُنِّثَ مِن غيْرِ تَذْكيرٍ[٢].

إنَّ أَفْعَل الَّذِي أُنْثاهُ على فَعْلاء يكونُ مِن بابِ (فَعِلَ يَفْعَل)، وحَسناء من باب (فَعُل يَفعُلُ) ولذا لم يُشتق منه (أَفْعَل) ومِثْلُه (قَصوَاء)[٣] قالوا : شاة قَصوَاء أوناقة قَصوَاء، ولا يقال جمل أَقْصَى.[٤]

٣- سَوآء :

يرى ابن سيده بأنهُ لَا يُقَال : رجل أَسْوَأ مقابل امرأة سَوآء ، ولا رجل أحسن [٥] قيل هي فعلاء لا افعَل لها [٦].

نفى ابن سيده استعمال اسم التفضيل اسْوَء من سَوآء ، فهي فَعلاء لا أَفعَل لها وقد تابعه الزّبيديّ في هذا الأَمر نقلا عن الليث ، في حين ورد عند غيرهم من علماء اللغة رأي مخالف لما قالوه فقد ورد عند القاسم بن سلّام (ت:٢٢٤هـ) : ((قَالَ الْأَمَوِيّ: السوَآء القبيحة يُقَال للرجل من ذَلِك: أَسْوَأ.))[٧].

---

(١) ينظر: العين : ٣/ ١٤٣، وتهذيب اللغة : ٤/ ١٨٣ ، تاج العروس : ٣٤/ ٤٢٠

(٢) ينظر: الصحاح : ٥/ ٢٠٩٩ ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لـ (رضي الدين ابن الحنبلي) : ٥٥

(٣) قصواء : مقطوعة طرف الأذن / جمهرة اللغة : ٨٩٥/٢

(٤) ينظر: الصحاح :٦/ ٢٤٦٣

(٥)ينظر: المحكم والمحيط الأعظم :٣/ ١٩٧

(٦) ينظر: المصدر نفسه :٨/ ٦٣٣

(٧) غريب الحديث :١/ ١٥٣

ومثله أبو الطيب اللغويّ (ت : ٣٥١هـ) قال : ((يُقالُ: رَجُلٌ أَسْوَأُ، وامْرَأَةٌ سَوآءُ، وهِيَ القَبيحَةُ المَنْظَرِ))[١] ، وأبو علي القاليّ (ت ٣٥٦هـ) [٢] ، وابن فارس (ت:٣٩٥هـ) [٣] ، والزمخشريّ (ت :٥٣٨هـ) [٤] ،وابن الأثير : (ت : ٦٠٦هـ) [٥] جميع هؤلاء العلماء ذكروا بأن سَوآء ومذكرها أَسْوَأ .

أما الزّبيديّ (ت :١٢٠٥هـ) فقد نقل هذا النفي عن الليث ، بقوله : ((قال الليث ... تَقول رجُلٌ أَسْوَأُ ، أَي أَقْبَحُ و هِيَ سَوْآءُ: قَبِيحةٌ، وَقيل هِيَ فَعْلاَءُ لَا أَفْعَلَ لَهَا))[٦] .

اذن لم يثبت المنع من اشتقاق اسم تفضيل من سَوآء عند بقية العلماء وقد تفرّد ابن سيده بهذا المنع وَعَدَّ سَوآء كَحَسنَاء فمنع أن يُشتَق منها اسم تفضيل فلا يقال: رجل أَسوأ .

٤- **هطلاء** :

((الهَطْلُ والهَطَلانُ: تتَابع الْمَطَر المتفرق الْعَظِيم الْقطر، وَقيل هُوَ: مطر دَائِم مَعَ سُكُون وَضعف، هَطَل يَهطِل هَطْلا وهَطَلانا . وديمة هُطُلٌ وهَطْلاءُ فعلاء لَا أفعل لَهَا، ومطر هَطِلٌ وهَطَّالٌ، قَالَ: ألحَّ عَلَيْهَا كُلُّ أَسْحَم هَطَّالِ.))[٧].

---

(١) الإتباع : ٥٢ – ٥٣ .

(٢)ينظر : نفسه : ٧١

(٣) ينظر : مقاييس اللغة: ٣/ ١١٣

(٤)ينظر: الفائق : ٢/ ٢٠٥

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث :٢/ ٤١٦

(٦))تاج العروس :١/ ٢٧٦

(٧) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ٢٤٨

أَن كلّ صفة على فَعْلاء فَهِيَ إِمَّا فَعْلاء لَهَا أَفْعَل كـ (حَمْراء وأَحْمَر) وَإِمَّا فَعْلاء ليس لَهَا أَفْعَل كَقَوْلهم : دِيمة هَطْلاء[١]

فَكثيراً مَا تَأتي فعلاء للمؤنث وَلا يَأْتِ أفعَل للمذكر فلا يقال للمذكر أَهطَل بينما جاءت هَطلاء ، كَقَوْل امْرِئ الْقَيْس[٢] :

دِيمَةً هَطلاءُ فِيهَا وَطَفٌ ... طَبّقَ الأَرْضَ تَحَرّى وَتَدِرْ

وَلم يقل فِي الْمُذكر أهطل إِنَّمَا يُقَال هَطِل [٣]

وَقَالَ النحويون: لَا يُقَال: مطرٌ أهطَل، وَقَولهم : هَطلاء. جَاءَ على غير قِيَاس.[٤]

اذن امتنع اللغويون من استعمال (أفعَل) من (هَطلاء) فقالوا : دِيمَة هَطلاء ولم يقولوا (أهطل) بل قالوا : سَحاب هَطِل من هَطَل يَهطِل هَطْلا.

ثانيا: المنع في النسب:

النسبُ في العربية : وهو أن يُنسب أيُّ اسم إِلى بلدٍ أو قبيلة أَو حَيٍّ أو إِنسانٍ يذهب مذهبه [٥] . فَتَلحق آخر الاسم ياء مُشددة مكسور ما قبلها تدلّ على نسبته إلى المجرد منها.[٦] والغرض منه أن يجعل المنسوب من أهل المنسوب إليه أو من قبيلته أو كقولنا : تَقول فِي النّسَب الَى مُحَمَّد محمديّ والَى زيد زيديّ والى قبيلة هاشم هاشميّ والى قريش

---

(١)ينظر: المخصص : ٤/ ٤٣٣، و شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٧٥١

(٢) الديوان : ١٠٢

(٣) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة : ١/ ٥٦٥ -٥٦٧

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٦/ ١٠٣ ، وينظر : الصحاح : ٥/ ١٨٥٠ ، والفائق في غريب الحديث: ٢/ ٢٠١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو : ٣/ ٦٣ ، شمس العلوم : ١٠/ ٦٥٧١

(٦) ينظر: اللمع في العربية : ٢٠٣ .

قرشيّ والى مدينة دمشق دمشقيّ . على أن يكسر آخرهُ وتلحقهُ الياء بدون أي تغيير كما مُثّلَ.(١)

وقد ورت في المحكم ألفاظ لا يَصحّ أن يُنسَّب إليها ، ومنها :

١- **العدد المركب كـ (أربعة عشر)** :

يقول ابن سيده: ((وَلَا ينْسب إِلَى اسْمَيْنِ جُعلا اسْما وَاحِدًا، لأنك إِن نسبت إِلَى أَحدهمَا، لم يعلم إنك تُرِيدُ الآخر. فَمن اضطُرّ إِلَى ذَلِك نسبه إِلَى أَحدهمَا، ثمَّ نسبه إِلَى الآخر. وَمن قَالَ: أرْبَعَ عَشَرة، قَالَ أربعيّ عَشَرِيّ، بِفَتْح الشين.))(٢).

فالقاعدة اللغوية تَمنع النِسبة الى العدد المركَب فلا نستطيع أن نَنسِبُ الى أحدِ الإسمَين وَنَترُكُ الآخَر لأَنَهُما بِمَثابَة اسمٌ واحِد ، فضلاً عن أنَّ أحداَ لم يقل به .

ويجوز أن يُنسَب إلى الصدر من الأسماء المركبة فنقول خَمسةَ عَشَرَ اذا كانَ اسمَاً علماً لا عَددا، فَلا ينسب إليه وهو عدد(٣).

فالاسم المركب ينْسب إِلَى صَدرِهِ كـ (تأبُطِيّ) في النِسبَة الى (تأبط شراً) و(خَمسِيّ) فِي (خَمْسَة عشر) علماً وَلَا ينْسب إِلَيْهِ عَدَدا(٤).

وقد عامل سيبويهِ المركّب العدديّ معاملة المركَب المزجيّ ، وأشار إلى أنّ النسب إليه يكون إالى الجزء الأول منه ، فالنسب الى خمسة عشر : خَمْسيّ (٥) .

---

(١) ينظر: اللباب في قواعد اللغة : ١٢٤

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ٣٥٧

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : ٢٦٣

(٤) ينظر: الشافية في علم التصريف ١/ ٤٢

(٥)ينظر : الكتاب : ٣٧٤/٣.

وَالعَلةُ في امتِناع النَسَب إلى خَمسَة عَشَرَ وهو عَدد ؛ هيَ أَنَّ كل واحدة من الخَمسَة والعَشرَة مَقصُودَة ؛ فلو قُمنا بِحَذفِ إحداهما اختل المعنى ، وعَكسُ ذلكَ فيما لو كانَ اسماً علما؛ فإنَّهُ لا يؤَدِي الى اختِلال المعنى [١].

٢- فَكّاه

جاءَ في المُحكم : ((وَرجل فَكِهٌ: يَأْكُل الْفَاكِهَة، وفاكِهٌ: عِنْده فَاكِهَة، وَكِلَاهُمَا على النّسَب، قَالَ سيبويهِ: وَلَا يُقَال لبائع الْفَاكِهَة فكَّاهٌ، كَمَا قَالُوا لبّان ونبّال، لِأَن هَذَا الضَّرْب إِنَّمَا هُوَ سَمَاعي لَا اطرادي.))[٢].

فقد مَنّعّ سيبويهِ أن يُقال للّذي يبيع الفاكهةَ (فَكّاه) يقول في ((باب من الإضافة تُحذَف فِيهِ ياءَي الإضافَة ، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء. أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعَّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوّاجٌ؛ ... وأمَّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنَّه مما يكون فاعِلاً وذلك قولك لذي الدِرع: دارِع ولِذي النَّبل: نابلٌ، ولذي النُّشاب: ناشبٌ، ولذي التَّمر: تامرٌ، ... وتقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعته: لبَّان، وتمارٌ، ونبَّال وليس في كلِّ شيءٍ من هذا قيل هذا. ألا ترى أنَّك لا تقول لصَاحِب البُر: بَرارٌ، ولا لِصَاحِب الفَاكِهة: فكَّاه، ولا لصاحِب الشَّعير: شَعّارٌ، ولا لِصاحِب الدَّقيق: دقَّاق.))[٣].

فلا يُقاس على هذا البناء وإن كان كَثيراً في كلام العرب ؛ لأَنَّه سَماعي لا اطِرادِي وأما الْقِيَاسُ فِي النِّسْبَ أن يَكون عَلَى شَرَائِطِ النَّسَبِ المعروفة كما قال ابن السَرّاج (ت :٣١٦هـ) في بَابُ ما غُيّرَ في النَّسَبِ وجاءَ على غيرِ القياسِ : ((ولا تقولُ لصاحِب الشعيرِ:

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين : ١/ ٤٠٩

(٢) المحكم والمحيط الأعظم : ٤/ ١٤٦

(٣) الكتاب : ٣/ ٣٨١ – ٣٨٢.

شَعّار، ولا لِصاحبِ البرِّ : بَرَّارٌ ولا لِصاحبِ الفاكهةِ : فَكَّاهٌ ، ولم يجيءُ هذا في كُلِّ شيءٍ والقياسُ في جميعِ ذا أَنْ تنسبَ إليه بالياءِ المشددة على شرائِط النَّسَبِ))[١].

ولذلك فإنَّ المُبَردِّ يَقِيس على هذا مُحتجاً بأن هذا الضرب كثير في كلام العرب أكثر من أن يُحصى أو يُستَقصى ، يقول جلال الدين السيوطيّ (ت :٩١١هـ) بأنَّ : ((هَذَا مَوْقُوفٌ على السَّماع وَلَا يُقَاسُ شَيْء مِنْهُ وَإِن كَانَ قد كَثُر فِي كَلَامِهِم . قَالَ سيبويهِ: فَلَا يُقَال لصَاحب الْبر بَرَّار ، وَلَا لصَاحب الشّعير شَعّار ، وَلَا لصَاحب الدَّقِيق دَقّاق، وَلَا لصَاحب الْفَاكِهَة فَكّاه، والمبرّد يَقِيس بَاب فَاعِل وفَعّال لِأَنَّهُ فِي كَلَامهم أَكثر من أَن يُحْصى))[٢].

وقد كَثُر مجيء فَعَّالٍ فِي الْحِرَفِ كَـ (بَتَّاتٍ وَثَوَّاب وَجَمَّالٍ)، وَفَاعِلٌ أَيْضاً كَـ (تَامِرٍ وَدَارع)[٣] .

وعلى الرغم من كَثرتها فهي صيغَة مسموعة ولَيسَت بِمُطَّرَة ، لذا لم يُسمَع : فَكّاه بمعنى النِّسبَة ،وبذلك صار ممتَنِعا النسبة الى بائع الفاكهة بقولنا فَكّاه.

واما الَّذِي يَبِيعُ الفاكهةَ فيطلق عليه (الفاكهانِيُّ)[٤]

(١) الأصول في النحو: ٣/ ٨٣ ، وينظر: المصباح المنير :٢/ ٧٠٥

(٢) همع الهوامع : ٣/ ٤٠٨ ،. وينظر : الكتاب : ٣/ ٣٨١ – ٣٨٢.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – الرضي : ٢/ ٨٤

(٤) ينظر: لسان العرب : ١٣/ ٥٢٣

المبحث الثاني: المنع في أبنية المفرد والتصغير والإبدال

أولاً: المنع في أبنية المفرد:

١ - الأَصْدَغَان :

جاء في المحكم : ((الأصدَغان عرقان تَحت الصُّدغين، لَا يفرد لَهما وَاحِد، وَالْمَعْرُوف: الأصْدَران.))[١] ونَبّه على أن فيه لغات بقوله : ((حَكاه يَعقوبُ بالزّاي، وعِندِي أنَّ الزَّايَ مُضَارَعَةٌ، وإنّما أَصْلُها الصّادُ.))[٢].

والصُّدْغان كما جاء في التهذيب أنّ : ((الصُّدْغان مَا بَين لِحاظَي الْعَينَيْنِ إِلَى أصل الأُذن. وَقَالَ أَبُو زيد: الصُّدْغانِ: هما موصلُ مَا بَين اللِّحْيَة وَالرَّأْس إِلَى أَسْفَل من القرنين، وَفِيه الدوارة الواوُ ثَقيلَة والدالُ مَرْفُوعَة، وَهِي الَّتِي فِي وسط الرَّأْس ندعوها الدائرةَ، وإليها يَنْتَهِي فرق الرأْس، والقرنان: حرْفَا جَانِبي الرَّأْسِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: قَالَ بَعضهم: الأَصْدَغان عرقان تَحت الصُّدْغين. قَالَ : وَقَالَ الْأَصْمَعِي: هما يضربان من كلِّ أحد فِي الدُّنْيَا أبدا وَلَا واحدَ لَهما يعرف))[٣] .

وجاء في المَثل : وجاءَ يَضْرِبُ أَصْدَرَيْهِ ، أي يَضرِب مَنْكِبَيْه، إذا جاء فارغاً لم يقض طَلِبَتَه، وتُروى هذه الكلمة بالسين والزاي (أَصدَرَيه وأَسدَرَيه) ، وأصلُ الكلمة بالسين، وليس لها مُفرد .[٤]

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم : ٥/ ٤٢٠

(٢) نفسه : ٨/ ٢٨٤

(٣) تهذيب اللغة : ٨/ ٥٩ ، وينظر: تاج العروس : ٢٢/ ٥٢٦

(٤) ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس : ١/ ٣٥٩ ، وفقه اللغة وسر العربية : ٢٦٨، مجمع الأمثال ١ / ١٦٣.

ويقول جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) : ((جاء يضرب أصْدريه وأسْدرَيْهِ

وأزْدَرَيه وهما عِرقان في الصُّدغين: أي يلطم خديه))[١]

إنَّ كلّ سينٍ يقع بعدها (خاء أو عين أو غين أو قاف أو طاء) يجوز أن تقلب صاداً بشرطُ أن تكون السّينُ متقدَّمةً على هذه الحروف ، وأن تكونَ هذه الحروفُ مُقارِبةً للسّين لا متباعدة عنها ، وتكون السّين هي الأصل لأنه لو كانت الصّاد هي الأصل لا يجوز قلبها سينا لأن الأضْعفَ يُقْلَب إلى الأقوى وليس العكس وإنما قلبت السّين صاداً هنا لأن الصاد حرف مستعلي والسين حرف متسفل فثقل الاستعلاء بعد التسفل[٢].

ونخلص مما سبق ذكره أنّ الأصدَغَان او الأصدَران من الاثنين اللذِيْن لا واحد لهما في اللفظ حيث مُنِع أن يقال (الأصدغ) وَيُعنى به المفرد .

٢ – أُولُو :

وهذه الكلمة بمعنى (ذَوُو) وتستعمل للجمعُ ، ويقول ابن سيده بأنه ((لا يُفردُ له واحدٌ ولا يُتكلَّم به إلا مُضافًا كقولِكَ أُولُو بَأْسٍ وأولو كَرَمٍ كأن واحِدَه أُلٌ والواو للجمع ألا تَرى أنها تكون في الرفع واوًا وفي الجر والنصبِ ياءً))[٣].

و(أُولُو) اسمُ جمعٍ للذكور و(أُولَات) للإناث، وتَشْبَهُ (ذَوُو وذوات) في المَعْنَى، فلا تستعمل إلاّ مع الجماعة من النّاس[٤] .

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها :١/ ٣٦٣

(٢) ينظر : نفسه١/٣٦٢

(٣) المحكم والمحيط الأعظم : ١٠/ ٣٩٥

(٤) ينظر: العين : ٨/ ٣٧٠

يقول أبو جعفر النَّحاس (ت:٣٣٨هـ) : ((أولو النهى، اسمٌ لجمع ذوي.))[١].

وَقد ألحق بِجمع الْمُذكر السَّالِم أَلْفَاظ و(أُولُو) منها فهوَلَيْسَ بِجمع وَإِنَّمَا هُوَ اسْم جمع[٢] ، ولَا وَاحِد لَهُ من لَفظه ولذلك أُلحق بجمع المذكر السالم وَإِنَّمَا لَهُ وَاحِد من مَعْنَاهُ وَهُوَ (ذُو) فَواحِد (أُولُو) ذُو، تقول: جاءني أوُلو الألباب، وأولات الأحمال.[٣]

وَمن الشواهد القرآنية التي وردَت فيها هذه المفردة بدلالة الجمع قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[٤] ، وقوله عَزَّ وجلّ ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[٥].

٣-المقراضَان :

يقول ابن سيده : ((الْقَرْض: الْقطع. قرضه يقْرضهُ قرضا، وقرضه. والمقراضان : الجلمان، لَا يفرد لَهما وَاحِد، هَذَا قَول أهل اللُّغَة. وَحكى سيبويهِ: مقراض،فافرد.))[٦].

عَبَّرَ ابن سيده عن المنع باستعمال أُسلوب النفي (لا النافية والفعل) ونَسَب هذا المَنِع الى أئِمة اللغة بِحسب قولَهُ إلا سيبويهِ فَيُفرد حيث يُجيز (مِقْراض). [٧]

---

(١) عمدة الكتاب : ٤٤٧

(٢)ينظر: شرح شذور الذهب : ٧٢ – ٧٣ و الإملاء والترقيم في الكتابة العربية (عبد العليم إبراهيم) : ٨٢

(٣)ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٥٤٤ و شرح شذور الذهب : ٧٢ - ٧٣

(٤) سورة النساء : ٥٩

(٥) سورة النور: ٢٢

(٦) المحكم والمحيط الأعظم : ٦/ ١٧٧

(٧) ينظر : الكتاب : ٤/ ٩٤

ويَذكُر الرأي نفسَه في كتابِه المُخصص عن أَبُي حَاتِم : ((المِقْراضانِ والقَلَمانِ وَلَا يُفْردُ لواحدٍ مِنْهُمَا واحدُ))[١].

وقد رَجعتُ الى كتب اللغة ومعجماتها فوجدت أن أهل اللغة ينقسمون على قسمين فمنهم من يمنع، فلا يُجيز الإفراد ،ومنهم من يفرد (المِقراضان) فيقول (مِقراض) وسوف أذكرهم جميعا بِدءً بآراء المنع وانتهاءً بآراء الجواز .

فابن قتيبة الدَينوريّ (ت:٢٧٦هـ) يَمنع الإفراد ولا يُجيزه بقوله: ((ولا يقال مقراضٌ لأنهما زَوجان ... وكلّ شيءٍ يعتمل بفردتين ، فهما زوجان كلّ واحدٍ زوج الآخر، والمرأة زوج الرجل))[٢].

ويتابعه أبو هلال العسكريّ (ت : ٣٩٥هـ) إذ يَمنع إفراد لفظة (المِقراضان) بقوله: ((والمقراضانِ، وهُما المقصَّانِ. ولا يُقالُ لهُما: مقراضٌ ومقصٌّ. والعامَّةُ تقولهُ، وهوَ خطأٌ.))[٣]. فهو يَنسب الإفراد الى عامة الناس ويراه خَطَأً.

وتَبعهم في هذا الرأي الحريريّ (ت: ٥١٦هـ) بقوله: ((وَيَقُولُونَ:قرضته، بالمِقراض وقصصته بالمقص، فيوهمون فِيهِ ... وَالصَّوَاب أَن يُقَال: مقراضان، ومقصان، وجلمان، لِأَنَّهُمَا اثْنَان.))[٤].

فقد نسَبَ الإفراد (المِقراضان) على (مِقراض) للخَطأ فَصَوّبه بقوله والصَواب مِقراضان ولا يُفرد .

---

(١) المخصص : ٢/ ٢٤٥

(٢) الجراثيم : ١/ ٤٢٥

(٣) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء : ٢٠٠

(٤) درة الغواص :٢٢٥ - ٢٢٦ ، وينظر: خير الكلام : ٥٠ لـ (علي بن لالي القسطنطيني الحنفي، المعروف بـ(منق)

وكذلك صلاح الدين الصَفديّ (ت: ٧٦٤هـ) مِمّن خَطَأَ الإفراد وقال بأن الصَواب هو التثنية [١] . وكذلك السيوطيّ (ت :٩١١هـ) في المزهر[٢] وأبو الطيّب البخاريّ القِنَّوجيّ (ت: (ت: ١٣٠٧هـ) قال : ((المقراضان والجَلَمان لا يفرد لهما واحد)) [٣].

كُل هؤلاء العلماء يَرَون بأن (المِقراضان) مثنى لا يُفرَد فلا يُقال (مِقراض) لأنهما اثنان.

أما سيبويهِ (ت: ١٨٠هـ) وابن السَّرّاج (ت: ٣١٦هـ) ومن تابعهم يجيزون الإفراد وليس مُمتَنِعا عندهم .

يقول سيبويهِ في باب ما عالجت به : ((أما المِقَصّ فالذي يُقَصُ به. والمقصّ: المكان والمصدر. وكل شيءٌ يُعالَج به فَهوَ مَكسورُ الأولِ كانتْ فيه هاء التأنيث أو لم تَكُن، وذلك قولك : مِحلَبٌ ومِنجَلٌ، ومِكسَحَةٌ، ومِسَلَّة، والمِصفَى، والمِخرَز، والمِخيَط.وقد يَجيء على مِفعالٍ نحو: مِقْراضٍ، ومِفْتاحٍ، ومِصْباحٍ.))[٤].

وجاء في غريب الحديث للقاسم بن سَلّام (ت :٢٢٤هـ) : ((يكون القَرْض فِي أَشْيَاء: فَمِنْهَا القطعُ وَمِنْه سُمّي المقراض لِأَنَّهُ يقطع)) [٥] فقد ذَكر لفظة المِقراض مفردة فَهو إذن يُجيز الإفراد.

---

(١) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف : ٤٩٠

(٢) ينظر: المزهر :١/ ٢٥٢

(٣) البلغة الى أصول اللغة : ١٣٢

(٤) الكتاب : ٤/ ٩٤ ، وينظر: الأصول في النحو : ٣/ ١٥١

(٥) غريب الحديث للقاسم بن سلام : ٤/ ١٤٩

ومِمَّن أفرد المِقراضان الأزهريّ (ت٣٧٠هـ) بقوله : ((وَيُقَال للحديدة الَّتِي يقطع بهَا الفضّة: مِقْراض، لِأَنَّهُ يقطع بهَا.))[١].

وكذلك الجوهريّ (ت: في حدود ٤٠٠هـ) يجيز الإفراد ولا يمنَعه [٢].

وتابعهم شمس الدين البعليّ (ت: ٧٠٩هـ) صاحب كتاب المطّلِع على ألفاظ المقنع بقوله: ((المقص (بكسر الميم) : المقراض وهما مقصان تسمى كلّ فردة مقصا مجتمعتين.))[٣].

ومثلهُ الفَّيوميّ (ت:٧٧٠هـ) فقد ذَكَرَهُ في تفسير لفظَة (الجَلَم) وهو المِقراض وتَثنيته (الجَلَمَانِ) كـما يقال في المِقراض مِقراضان .[٤]

وجَمَعَهُ الفيروزآباديّ (ت: ٨١٧هـ) على (المَقارِيضِ)،واحدها (المِقراض) وهما مقراضان مثنى مقراض [٥].

وذكره شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: ٨٥٥هـ) مُفرَدَاً في فصل (في اسم الآلة) حيث يجيء اسم الآلة على زِنة (مِفْعال) : كـ (مِقراض ومِفتاح)[٦] .

وكذلك جاء (المِقراض) في المعجم الوسيط ومعجم الصواب اللغوي مفرداً ومثنى ومجموعاً .[٧]

---

(١) تهذيب اللغة : ١٢/ ١١٦، وينظر: ١٢/ ١١٦

(٢) ينظر: الصحاح : ٣/ ١٠٥٢ ، ١١٠١

(٣) المطلع على ألفاظ المقنع : ٤٩٣

(٤) ينظر: المصباح المنير :١/ ١٠٦، وتاج العروس: ٣١/ ٤١٥

(٥)ينظر: القاموس المحيط : ٦٥٢

(٦)ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف : ٧٩

(٧)ينظر: المعجم الوسيط : ٢/ ٧٢٧ ، معجم الصواب اللغوي :١/ ٧٢١

ومن ثم فالإفراد فيه فصيح، وهو المستعمل عند سيبويهِ وابن السّراج وكثير من علماء اللغة الآخرين وقول ابن سيده بأن إفراده ممتنع عند علماء اللغة عدا سيبويهِ فيه شيء من الإعمام غير الدقيق لأننا وجدنا علماء آخرين يفردون (المقراضان) على (مِقراض) ولا يمنعونه كـ ابن سلّام وابن السّراج والأزهريّ والجوهريّ وكلّهم سابق لِابن سيده .

ثانياً : المنع في أبنية التصغير :

هناك بعض الألفاظ التي امتنع تصغيرها بحسب قواعد الصرف العربي ، وقد وردت عند ابن سيده في محكمه وسنذكرها كما يأتي :-

١ – (البارِحةُ)

البارِحةُ : اللَّيْلَة الخالية، وَلَا تُصَغَّر[١] ، قال ابن سيده : ((قَالَ ثَعْلَب عَن أبي زيد انه قَالَ: تَقول مذ غدْوَة إِلَى أَن تَزُول الشَّمْس: رَأَيْت اللَّيْلَة فِي مَنَامِي، فَإِذا زَالَت الشَّمْس قلت: رَأَيْت البارِحَةَ))[٢] .

فكرهوا تَصغير البارِحَة لأنها غير متمكنة ، كما كرهوا تصغير أمس وغد ، فاستغنوا عن تصغيرها بما هو أَشَد تمكناً ، كـ (اليوم والليلة والساعة)[٣]. وهذا المنع مذهب سيبويهِ .

والبارحة تدلّ على الليلة التي قبل يومنا الحاضر، وهذه الدلالة لا تحتمل القلّة والكثرة ، ولذلك امتنع تصغيرها، ومثلها (غَيْر، وسِوى ، والغَد) فالعرب لا تصغرها أيضاً[٤].

---

(١)ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ٣٢٥

(٢) نفسه : ٣/٣٢٥

(٣)ينظر: الكتاب : ٣/ ٤٨٠ ، و الأصول في النحو :٣/ ٦٢

(٤)ينظر: همع الهوامع : ٣/ ٣٩٠ ، و النحو الوافي :٤/ ٦٨٧، ضياء السالك إلى أوضح المسالك :٤/ ٢٢٩.

٣ – (البَحْتُ)

البَحْتُ: الصِرف ، الْخَالِص الذي لا يختلط به غيره ، ويقال : شراب بَحْتٌ، أي غير ممزوج معه شيء ، وعَرَبِي بَحْتٌ، وأَعْرَابِيٌّ بَحْتٌ أي خالص [١]. وجمعه بُحَت وَذكَر ابن سيده أنَّ بَعضَ أهل اللغة يَمنَع تَحقِيرَه [٢] . وساق الفيروزآبادي الرأي نفسه في قاموسه ؛ بأن بعض أهل اللغة لا يحقرون (البَحْت) [٣].

ومن الرجوع إلى آراء علماء اللغة وجدنا أنّهم اتفقوا على منع تصغيره، فمن الذين لا يجيزون تصغيره الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، بقوله : ((بحت: خَمْرٌ بَحْت، وخُمورٌ بَحْتة، وللتَّذكير بَحْتٌ لا يُثَنّى ولا يُجْمَع ولا يُصَغَّر))[٤]. وتابعه في هذا ، الأزهريّ[٥] ، وابن فارس[٦] ، والحميريّ اليمنيّ[٧]. فجميعهم يقول بعدم تصغير (البَحت) ومذهبهم المنع .

٣-(عِنْدَ)

عِنْدَ وعُنْدَ وعَنْدَ: أقْصَى نهاياتِ القُرْبِ ،وَهُوَ ظرف مُبْهَم ولا يُصَغَّر عند ابن سيده[٨].

وقال سيبويهِ : ((واعلم أنَّ اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقرن. وأمَّا أمس وغدٌ فلا يحقَّران؛ لأنَّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمروٍ، وإنما هما اليوم الذي قبل يومك، واليوم بعد يومك، ولم يتمكنا كزيدٍ))[٩].

---

(١) ينظر : جمهرة اللغة :١/ ٢٥٢ ، تهذيب اللغة :٤/ ٢٦٠، الصحاح :١/ ٢٤٣

(٢) ينظر :المحكم والمحيط الأعظم : ٣/ ٢٧٩

(٣) ينظر : القاموس المحيط : ١٤٧

(٤) العين : ٣/ ١٩٥

(٥) تهذيب اللغة : ٤/ ٢٦٠

(٦) مقاييس اللغة :١/ ٢٠٣

(٧) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ١/ ٤٣٥

(٨) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ٢٠

(٩) الكتاب : ٣/ ٤٧٩

وذكر الرضيّ في شرح الشافية قول سيبويهِ : ((قال سيبويهِ ولا تُحقّر (عِندَ) كَما تُحَقّر (قَبلَ وَبَعدَ) ونَحوهما ،لأنك إذا قُلت عِنْدَ فقد قَلَّلتَ ما بينهما وليس يُراد من التقليل أقل من ذا، فصار ذا كقولك قبيل ذاك إذا أردت أن تقلل ما بينهما))[١].

ويُعلِّق على قول سيبويهِ بقوله : ((وهذا وجهٌ من التَّعليل لِعدم تَصغِير (عِندَ) حاصِلَهُ أَنَّه لَمّا كانَ مُصغَراً بِمعناه الأَصلِي لَم يَحتَج إلى التَّصغِير لأنَّ المُصغَر لا يُصَغَّر، وهو وجه حسن))[٢].

ولما كان عِندَ ، لا يتصرف فهو ظرف مبني على الفتح، والمبني لا يُصَغر [٣] ، فلا يُصَغَّر إلا المتمكن ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة: أفعل التعجب، والمركب المزجي عِندَ من يقول بأنه مبني ، و(ذا) و(تا) ومثناهما وجمعهما، و(الذي) و(التي)[٤].

٤ – (القُصَير)

القَصْر : أي العَشيُّ [٥] ، يقال: أَتَيته قَصْراً، أَي عَشِيّاً[٦] . وجاء في المحكم : ((والقصرُ، والمقصرُ، والمقصرةُ: العشيُّ. قَالَ سيبويهِ: وَلَا يحقر: الْقصير، استغنوا عَن تحقيره بتحقير الْمَسَاء))[٧].

وعلّلَ سيبويهِ في كتابه هذا المنع بقوله في باب تحقير الأسماء المبهمة : ((اعلم أن التحقير يضم أوائل هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر؛ وذلك لأنَّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها ، فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ١/ ٢٩٠ ، وينظر : الكتاب : ٣/٤٨٠ - ٤٨١

(٢) شرح شافية ابن الحاجب : ١/٢٩٠

(٣) ينظر : أوضح المسالك : ١/ ٣٣٠ ، وهمع الهوامع : ٣/٣٩٠

(٤) ينظر : شذا العرف في فن الصرف : ١٠٥

(٥)ينظر : جمهرة اللغة : ١/ ٣٦٧

(٦)ينظر : الصحاح : ٢/ ٧٩٣

(٧)المحكم والمحيط الأعظم :٦/ ١٩٧

سواها... فهذه الأسماء لمَّا لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة، ولم تكن، حالها في أشياء قد بيَّناها حال غير المبهمة، صارت يستغني ببعضها عن بعض، كما استغنوا بقولهم: أتانا مسيّاناً وعشيَّاناً عن تحقير القَصْر في قولهم: أتانا قصراً، وهو العشيّ))[١].

ونقل السيوطي (ت : ٩١١هـ) هذا المنع عن أبي حَيَّان ، بقوله : ((وَفِي شرح التسهيل لأبي حَيَّان لَا تصغر الْأَسْمَاء المصغرة وَلَا المشبهة بهَا ككميت وَنَحْوه وَلَا غير وَسوى ، وَسوى بِمَعْنى غير ، وَلَا البارحة ،وَلَا أمس وغد ، وَقصر بِمَعْنى عَشِيَّة))[٢]، وهذا المنع مَذْهَب سيبويهِ وَاخْتَارَهُ ابْن كيسَان [٣].

٥- (المَرِيطُ)

جاء في المحكم : ((المَرِيطُ من الفَرَسِ: ما بَيْنَ الثُّنَّةِ [٤] وأُمِّ القِرْدانِ[٥]، مُكبَّرٌ لم يُصَغَّرْ))[٦]

وذكر الزبيديّ هذا المنع عن أبي عبيد و بقوله : ((وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: المَرِيطُ، كأَمِيرٍ، من الفَرَسِ: مَا بَيْنَ الثُّنَّةِ وأُمِّ القِرْدَانِ مِن باطِنِ الرُّسْغِ مَكَبَّر لَمْ يُصَغَّر))[٧] فالمَرِيط من المُكبرات التي لم يستعمل لها مصغر ، فكما أنّ هناك مصغرات لا تُكبر هناك العكس أيضاً .

---

(١) الكتاب :٣/ ٤٨٧ – ٤٨٩.

(٢) همع الهوامع : ٣/ ٣٩١.

(٣)ينظر : المصدر نفسه : ٣/ ٣٩١

(٤) الثُنّةُ: الشَعَرات التي في مؤخّر رُسغ الدابّة التي أسبلت على أمّ القِردان حتَّى تبلُغ الارض. والجمع الثنن./الصحاح : ٥/ ٢٠٩٠.

(٥) أُمّ القِرْدان: النّقْرة التّي فِي مُؤخر فرْسِنِ الْبَعِير(الفِرْسِنُ من البعير، بمنزلة الحافر من الدّابّة)/ المخصص : ٤/ ١٢٣

(٦) المحكم والمحيط الأعظم : ٩/ ١٧٠

(٧) تاج العروس :٢٠/ ٩٩

ثالثاً : المنع في الابدال :

يقول ابن فارس (ت : ٣٩٥هـ) : ((الإبدال: من سنن العرب إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون "مَدَحَه، ومدهه" و"فرس رِفلٌّ. ورِفنٌّ" وهو كثير مشهور قد ألَّف فيه العلماء) [١] .

وليس المراد بالإبدال ((أنَّ العرب تَتَعَمَّد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تَتَقارَبُ اللفظتان لمعنى واحد، حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد... وقلما نجد حرفاً إلاّ وقد جاء فيه البدل، ولو نادراً وأمثلة الإبدال كثيرة جداً لا تكاد تنحصر، وقد أطنب السيوطي في المزهر في بيان حروف الإبدال وأمثلتها))[٢]

وهو عند علماء العربية قسمان : إبدال صرفي ، وهو الإبدال القياسي المطرد عند جميع العرب، ويقع في حروف معينة ، كتاء افتعل إذا جاء بعدها أحد حروف الإطباق فإنها تبدل (طاء) ، كقولهم في (اصتبر) : "اصطبر" وهذا النوع لا غنى عنه، لأن تركه يوقع في الخطأ، أو مخالفة الأكثر من كلام العرب ، وحروفه تسعة [٣] .

والآخر : إبدال لغوي وهو سماعي غير مطرد في كلام العرب، ولكنه يختلف باختلاف القبائل، فقبيلة تقول: مدح، بالحاء، وأخرى: مده، بالهاء [٤] ،.فهو إبدال حرفٍ من حرفٍ حرفٍ في موضعه من غير اضطرارٍ إليه في التّصريف؛ لعلاقة صوتيّةٍ بين الحرفين؛ وقد توسّعوا في حروفه؛ فأجاز بعضهم وقوعه في جميع حروف الهِجاء[٥].

وقد ورد في المحكم بعض المسائل الممتنعة في الأبدال وهي : -

---

١) الصاحبي في فقه اللغة العربية : ١٥٤

(٢)البلغة الى أصول اللغة : ١٢٢

(٣)ينظر : شرح الكافية الشافية: ٢٠٨٠/٤ ، الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث : ٤٣١.

(٤) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : ٢٠٣ ، الإبدال في لغات الأزد : ٤٣٢

(٥) ينظر : . تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم : ٢/ ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

١ - (تَعَجَّه و تَهَتّه)

تَعَجَّه الرجل: تجاهل. وَزعم بعضهم أنَّ العين من (تَعَجَّة) بدل من التَّاء فِي (تَعَتَّه) [١]، وأبى ابن سيده ذلك بقوله : ((وَإِنَّمَا هِيَ لُغَة على حدتها، إِذْ لَا تبدل الْجِيم من التَّاء))[٢] . وساق المسألة نفسها في المخصص مؤكداً رأيه في منع ابدال العين من التاء في هذه الكلمة [٣].

والتَّعته معناه: التجنُّن وهو معتوه أي مدهوش من غير أن يصيبه مس جنون[٤] . وذكر الجوهري أنَّ (التَأتَّهُ) مُبدَلٌ من (التَعَتُّهِ) وليس من (التَعّجُه) [٥] .

إذن فليس هناك إبدال بين التَّعته والتَّعجه ، فكل كلمة مختلفة عن الأخرى فضلاً عن أنَّ الجيم لا تبدل من التاء .

٢ – (الدَّعْقُ و الدَّقّ)

الدعقُ: ((الْوَطْء الشَّديد)) [٦]. أو هو ((المكان الذي تَطَؤُهُ الدّواب فتؤثرُ فيه بحوافرها))[٧] .

جاء في المحكم : ((والدَّعْقُ: الدَّقّ. وَقَالَ بعض ضعفة أهل اللُّغَة: الدَّعْقُ: الدَقّ، وَالْعين الزَّائِدَة، كَأَنَّهَا بدل من الْقَاف الأولى، وَلَيْسَ بِصَحِيح))[٨].

وعند الخليل بن أحمد الدّعق لغة في الدَّق[٩].

---

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ١١٥

(٢) المصدر نفسه : ١/ ١١٥

(٣) المخصص : ١/ ٢٦٢

(٤) تهذيب اللغة : ١/ ١٠٠

(٥) ينظر: الصحاح :٦/ ٢٢٢٣ ، وينظر : تاج العروس : ٣٦/ ٣١٨

(٦) جمهرة اللغة : ١/ ٢٨٦

(٧) مجمل اللغة لابن فارس : ٣٢٧

(٨) المحكم والمحيط الأعظم : ١/ ١٧٤

(٩)ينظر : العين :١٨/٥ - ١٩

الخاتمة

الخاتمة

بفضل تلك الرحلة الطويلة الممتعة لابن سيده ، والرحلة العلمية في رحاب معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) ، وقد توخيت من هذه الرحلة تتبع مواطن المنع في أبنية الصرف العربي ، أضع بين يديك أهم النتائج التي توصلت اليها من تلك الرحلة :

١. يُعّد (المَنع الصرفي) ظاهرة بارزة من الظواهر التي ترتبط باللغة ارتباطاً كبيراً، إذ تَعَرّض علماء اللغة والنحو الى مواضِع المنع وذَكَروا أسبَابَهُ وعِلَلَهُ ، إذ تقف هذه الظاهرة على مواضع الخلل التي تصيب اللغة وتقف على مواضع اللحن فيها وتُقَوّم هذا اللّحن لتُبَين الصَّواب من الألفاظ اللغوية والتراكيب النحوية ، وقد تَعدَدَت الألفاظ التي عَبّر بها اللغويون عن المنع.

٢. أكّدت الباحثة على أنَّ اللغة العربية قائمة على أصلين وهما السماع والقياس ، والمنع يحقق حالة من الانضباط المعياري في الكلام ، لتنقيته من الشوائب والأخطاء .

٣. أكدتْ الباحثة على أنَّ المنع الصّرفيّ ورد عند ابن سيده في معجمه بألفاظ وعبارات كثيرة ومتنوعة ، فقد لَجَأ في معجمه الى ذكر مجموعة من المصطلحات الدالّة على المنع الصرفي بغيةَ عرض أحكام المنع الواردة في معجمه ، وهي بمجملها لم تخرج عن حدود المصطلحات الشائعة للمنع في الدرس اللغوي والنحوي،

علماً أن استعماله لألفاظ المنع الصريحة (منع ومشتقاتها) كان قليلا مقابل المصطلحات الأخرى المُعبرة عن المنع.

٤. أثبتت الباحثة أنّ أَكثر الأساليب التي استعملها ابن سيده للدلالة على المنع هو (أسلوب النفي)، إذ عبّر عنه ببعض أدواته المعروفة (ليس ، لا ، لم) وبعبارات مثل : (لا يَكون ، لَم يَكُن ، لا يَجيء، ، لا يَصِح) .فضلاً عن : (لَيسَ من كَلامِهِم)و (لَيسَ بِكَلام) و(لا وَجِه له)و (ليس من كلام العرب).

٥. تكرر استعمال بعض التَعبيرات في معجم ابن سيده وهي النفي مع الفعل المضارع مثل (لا يُجمع ، لا يُكسّر ، لا يُثنى ، و لا يُفرد ، و ليسَ له فِعل ، و لَيسَ له اسْم ، و لِم يُستعمل .

٦. نجد أنَّ مواطن المنع في جموع التكسير كثيرةٌ جدا في المحكم أكثر من المنع في الجمع السالم ، فقد وقفنا على الكثير من أمثلة المنع الصرفي في أبنية جموع التكسير وقد شملت (المنع في أوزان الجموع الثلاثية، المزيدة بحرف ،والمزيدة بحرفين والمزيدة بالتاء ، وأبنية منتهى الجموع) .

٧. إن المنع في الأبنية المجردة والمزيدة من الأسماء والأفعال ينقسم على قسمين هما : ما ليس له نظير مستعمل في كلام العرب المحتج بلفظهم وعلته القياس ، وما ليس له وجود فعلي وعلته عدم السماع .

٨. نَقلَ أكثر المنع الصرفي في المحكم عن سيبويهِ ، فعندما يذكر المسألة الصرفية ويفصل القول فيها ، يَذكر في نهايتها أنّه قد امتنع عند سيبويهِ كذا أو كذا .

٩. سعيت في هذ البحث إلى استقصاء مواطن المنع الصرفي في المحكم والمحيط الأعظم ، وتتبع أقوال العلماء في المسألة حتى يَثبُت حكم المنع .

١٠. تابع ابن سيده سيبويهِ في التعبير عن ظاهرة المنع بعبارة (الاستغناء) من ذلك قول سيبويهِ : قَالُوا صَعُود وصعَائِدُ وَلم يَقُولُوا صُعُد يذهب إِلَى أَنه يُسْتَغْنى فِي هَذَا النَّحْو بفُعُل عَن فعائِل و بِفَعَائِل عَن فُعُل . فهو يعاقب بين استخدام النفي الذي يدل على المنع وبين لفظة (يستغني) .

١١. إنَّ أغلب مسائل المنع الصرفية أتفق عليها من العلماء ، فنادرا ما وجدت خلافا بينهم على مسألةٍ ما ، ومن مسائل الخلاف (سبحاناً) فَقد رَفض ابن سيده بأن يكون سُبحانا مصدرا لِـ (سَبّح) بشديد الباء ،ويرى إن (سُبحاناً) مصدرلِـ (سَبَحَ)، وقد خالف في هذا رأي أكثر العلماء ممن كانوا يرون بأن (سبَحَ) و(سَبّح) واحد وقد استغنوا ب(سَبّح) عن (سَبَح).

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبنية الأفعال، الدكتورة نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢. أبنية الصرف في كتاب سيبويهِ معجم ودراسة، د. خديجة الحديثيّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٣. الإتباع ،أبو علي القاليّ، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت: ٣٥٦هـ)، المحقق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي – القاهرة - مصر.

٤. الإتباع ، عبد الواحد بن علي الحلبيّ، أبو الطيّب اللغويّ (ت: ٣٥١هـ)، حققه وشرحه وقدم له :عزّ الدين التنوخيّ ، مجمع اللغة العربية، دمشق،١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د.رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٧. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباريّ (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ،ط١.

٨. إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهرويّ (ت : ٤٣٣هـ) ، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٠هـ.

٩. إصلاح غلط المحدثين، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستيّ المعروف بالخطابيّ (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢ ،١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٠. إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت : ٢٤٤هـ) ، تحقيق : محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١١. الأُصول في النحو ، لأَبي بكر محمّد بن سهل بن السّراج النحويّ البغداديّ (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٣، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

١٢. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركليّ الدمشقيّ (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين ،ط١٥- أيار / مايو ٢٠٠٢م.

١٣. إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامديّ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٤. الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. محمد حسن عواد ، دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

١٥. أمالي ابن الحاجب، ابو عمرو عثمان بن عمر(ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار-عمان، ١٤٠٩هـ١٩٨٩م.

١٦. الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ، عبد العليم إبراهيم (ت: بعد ١٣٩٥هـ)، مكتبة غريب، مصر.

١٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت: ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.

١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات كمال الدين الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

١٩. أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٩٧١م .

٢٠. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، دار الجيل - بيروت الطبعة الخامسة، ١٩٧٩.

٢١. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسيّ (ت: ق ٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجانيّ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان،ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٢. الإيضاح في علل النحو ، أبي القاسم الزجاجي (ت : ٣٣٧ هـ) ، تحقيق : د.مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩ م.

٢٣. البارع في اللغة، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت: ٣٥٦هـ)، هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية بيروت، ط١٩٧٥م.

٢٤. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ البصريّ ثم الدمشقيّ (ت: ٧٧٤هـ)، دار الفكر، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٥. بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيليّ، كمال الدين ابن العديم (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، د.ت

٢٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

٢٧. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسينيّ، الملقّب بمرتضى الزَّبيديّ (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د ت.

٢٨. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣ م.٢٣٣٢

٢٩. تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم – دمشق،ط١.

٣٠. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعديّ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣١. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت: ٧٦٤هـ)، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٣٢. التطبيق الصرفيّ ، د. عبده الراجحيّ ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

٣٣. التطبيق النحويّ ،د.عبده الراجحيّ ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،ط١٤٢٠،١هـ ١٩٩٩م.

٣٤. تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت: ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ - ٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١ ، ١٩٧٩ - ٢٠٠٠ م.

٣٥. التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق : الدكتور عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط٢، ١٩٩٦ م

٣٦.تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ ، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣٧.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٣٨.جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطى والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوى، والفتح الكبير للنبهانى)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د على جمعة (مفتي الديار المصرية) ، طبع على نفقة: د حسن عباس زكى .

٣٩.جامع الدروس العربيَّة، الشيخ مصطفى الغلاييينيّ (ت١٩٤٤ م ١٣٦٤ه)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، ط٢٨ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٤٠. جامع بيان العلم وفضله ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١. جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزديّ الميورقيّ الحَمِيديّ أبو عبد الله بن أبي نصر (ت: ٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، ١٩٦٦ م.

٢. الجراثيم ، ينسب الى أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، قدم له: الدكتور مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق.

٣. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٤. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكيّ ، دار العلم للملايين – بيروت ط١، ١٩٨٧م

٥. الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيبانيّ بالولاء (ت: ٢٠٦هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياريّ ، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيأة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٦. حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصميّ الحنبليّ النجديّ (ت: ١٣٩٢هـ).

٧. حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعيّ (ت: ١٢٠٦هـ) ،دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١ ،١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٨. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق :بدر الدين قهوجي - بشير جويجابيّ ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٩. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاريّ، زين الدين أبو يحيى السنيكيّ (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت،ط١، ١٤١١ه.

١٠. الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيُّ، شهاب الدين الأندلسيّ (المتوفى: ٨٦٠هـ)، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١١. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.

١٢. خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، علي بن لالي بالي بن محمد القسطنطينيّ الحنفيّ، ويعرف بمنق (المتوفى: ٩٩٢هـ)، المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب – بيروت،ط١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

١٣. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، ط١ ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

١٤. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريريّ البصريّ (ت: ٥١٦هـ)،تحقيق: عرفات مطرجيّ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨ه/١٩٩٨م.

١٥. دروس في التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٣ ، مصر ، ١٩٥٨م .

١٦. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ،ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٧. الدلائل في غريب الحديث، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطيّ، أبو محمد (المتوفى: ٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض ط١ ، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.

١٨. ديوان أبي زبيد الطائي ، جمعه وحققه : د. نوري حمودي القيسي ، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧م.

١٩. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس ٧هـ) شرح وتعليق : الدكتور محمدحسين المطبعة النموذجية ، مصر .

٢٠. ديوان امرِئ القيس ، امْرؤُ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، من بني آكل المرار (ت : ٥٤٥هـ) اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاويّ ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان- ، ط٢ ، ١٤٢٥ه ، ٢٠٠٤م .

٢١. ديوان جميل بثينة ، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

٢٢. ديوان رؤبة بن العجاج ، عناية وتصحيح :وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت .

٢٣. ديوان عدي بن زيد العبادي : حققه وجمعه محمد جبار المعيبد ، وزارة الثقافة والإرشاد ، مديرية الثقافة العامة ، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع ، بغداد،١٩٦٥م.

٢٤. ديوان عروة بن الورد (أمير الصعاليك) دراسة وتحقيق وشرح : أسماء أبو بكر محمد ، منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨م .

٢٥. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباريّ (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط١ ، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

٢٦. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٢٧. السلاح، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهرويّ البغداديّ (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٨. السماع والقياس (رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة)، أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور (ت: ١٣٤٨هـ)، دار الآفاق العربية، القاهرة – مصر، ط١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٩. سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبيّ القادريّ التاذفيّ، الحنفيّ رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبليّ (المتوفى: ٩٧١هـ)، المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب – بيروت، ط١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٣٠. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبيّ (ت : ٧٤٨هـ)، حققه: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٣١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٢. الشاء، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت: ٢١٦هـ)، حققه وعلّق عليه وقدم له: الدكتور صبيح التميميّ، دار أسامة - لبنان -/ بيروت،ط١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٣. الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساريّ – (ت: في القرن ١٢)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكرديّ المالكيّ (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٣٤.الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويهِ، الدكتورة خديجة الحديثيّ، مطبوعات جامعة الكويت،١٣٩٤ – ١٩٧٤م.

٣٥.شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاويّ (ت: ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.

٣٦.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكريّ الحنبليّ، أبو الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ)،تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٧.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة ، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

٣٨.شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأُشْمُونيّ (ت ٩٠٠ه)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

٣٩.شرح التسهيل (تسهيل الفوئد وتكميل المقاصد)، لأبن مالك (ت٦٧٢ه)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٤٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ، زين الدين المصريّ، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤١. شرح جمل الزّجاجيّ (الشّرح الكبير)،ابن عصفور الإشبيليّ(عليّ بن مؤمن، ت٦٦٩ هـ)، بتحقيق: د.صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٢. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني ركن الدين الأستراباذيّ، (ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٤٣. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذيّ، (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥ م .

٤٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَريّ القاهريّ الشافعيّ (ت: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثيّ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط١ ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

٤٥.شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١ ، د.ت.

٤٦.شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريديّ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١ ، د.ت .

٤٧. شرح كتاب سيبويهِ ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : د. عبد التواب ، ود. حجازي ، ود. عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

٤٨.شرح المراح في التصريف، بدر الدين العينيّ، تحقيق :عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد ، بغداد، ١٩٩٠م.

٤٩.شرح المفصل ، شرح المفصل لابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت٦٤٣: هـ) المطبعة المنيرية – مصر د.ت .

٥٠. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر،ط٣ ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

٥١. شعر مزاحم العقيلي (الشاعر مزاحم بن الحارث ت: ١٢٠هـ) ، تحقيق : نوري حمودي القيسي و حاتم صالح الضامن ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، ١٩٧٦.

٥٢. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمريّ، وزملائه، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان ، دار الفكر دمشق - سورية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٥٣.الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس ابن زكريا القزوينيّ الرازيّ، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون ، ط ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

٥٤.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابيّ (ت: في حدود ٤٠٠هـ)، أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤ ،١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٥٥.الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، مراجعة، د.عبده الراجحيّ ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١ ه – ٢٠٠٠ م.

٥٦.الصرف الكافي ، أيمن أمين عبد الغني ، مراجعة ، عبدة الراجحيّ ، ورشدي طعيمة، ومحمد علي سحلول، وابراهيم ابراهيم بركات، دار التوفيقية للتراث – القاهرة.

٥٧.الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية، د. هادي نهر ، عالم الكتب الحديث، اربد- الأردن، ط١، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.

٥٨.ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٩.العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، الأب هنري فليش ، تحقيق : عبد الصبور شاهين ،المطبعة الكاثوليكية ، بيروت – لبنان - ، ١٩٦٦م .

٦٠. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)،: محمود جاسم محمد الدرويش،مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط١٤٢٠،١ هـ- ١٩٩٩م

٦١. علم الصرف ، سميح ابو مغلي ، دار البداية ناشرون وموزعون ، ط١ ، ١٤٣١ه، ٢٠١٠م.

٦٢.عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النحويّ (ت: ٣٣٨هـ)،، تحقيق: بسّام عبد الوهاب الجابيّ ، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٦٣.غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستيّ المعروف بالخطابيّ (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباويّ، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر. ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٤.غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهرويّ البغداديّ (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط١، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٦٥.غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت: ٢٧٦هـ) تحقيق: د. عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني – بغداد، ط١.

٦٦.غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجيّ، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، ط١ ، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

٦٧.الغريب المصنف، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهرويّ البغداديّ (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٦٨.الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاويّ -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان.

٦٩.الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (ت: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلّق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

٧٠. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقيّ العلائيّ (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط١ ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٧١. فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبيّ (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٧٢.القاموس الفقهيّ لغة واصطلاحا، الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر. دمشق – سورية،ط٢ ، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

٧٣.القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت: ٨١٧هـ) ،تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسيّ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٧٤.قواعد الإملاء، عبد السلام محمد هارون (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة-، ١٩٩٣.

٧٥. الكتاب، لأبي بِشر عَمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويهِ (ت:١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٧٦. كتاب إسفار الفصيح، لأبي سهل محمد بن عليّ بن محمد الهرويّ (ت٤٣٣ه)، دراسة وتحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،١٤٢٠ه.

٧٧. كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقليّ (ت: ٥١٥هـ)، عالم الكتب،ط١ ، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٧٨. كتاب التعريفات، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي السيد الزين الحسينيّ الجرجانيّ (ت: ٨٢٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧٩. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: د مهدي المخزوميّ، د. إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، د .ت.

٨٠. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

٨١. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسينيّ القريميّ الكفويّ، أبو البقاء الحنفيّ (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصريّ، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ت.

٨٢. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٨٣. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، مراجعة : خير الدين شمسي باشا، دار الفكر – دمشق، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٨٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور الإفريقيّ (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ .

٨٥. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق :دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٨٦. اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان عمر، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٨٧.اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ(محمد بن حسن بن سِباع ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعديّ ، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٨٨. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ت.

٨٩.مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانيّ النيسابوريّ (المتوفى: ٥١٨هـ)المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة – بيروت ، لبنان ، د.ت .

٩٠. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرازيّ ، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩١. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلمية - بيروت،ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٩٢. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرازيّ (ت: ٦٦٦هـ)تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

٩٣. مختصر الصرف ، عبد الهادي الفضليّ ، دار القلم ، بيروت – لبنان- ، د.ت .

٩٤. المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٩٥. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان

٩٦. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف(ت: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف ، د.ت .

٩٧. المدخل الصرفي تطبيق وتدريب في الصرف العربي، د. علي بهاء الدين بوخدود، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.

٩٨. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٩٩. المسائل السفرية في النحو، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠٠.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيوميّ ثم الحمويّ، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، د.ت .

١٠١.المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعليّ، أبو عبد الله، شمس الدين (ت: ٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط١ ،١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.

١٠٢. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،ط١، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣م.

١٠٣. معجم الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم - تأثيل معجمي وتحليل دلالي - ، الدكتور كاطع جار الله سطّام ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ،ط١ ، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٧م.

١٠٤. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابيّ، (ت: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٠٥. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٠٦. معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي ابن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، ط١، ١٤١٢هـ.

١٠٧. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٠٨. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.

١٠٩. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرازيّ (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١١٠.المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة ، د.ت .

١١١. المغرب في حلى المغرب، أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربيّ الأندلسيّ (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف –القاهرة، ط٣، ١٩٥٥م.

١١٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦ ، ١٩٨٥.

١١٣. مفاتيح الجنان ، الشيخ عباس القُمّي (ت: ١٩٤٠م) ، ترجمة : السيد محمد رضا النوري النجفي ،دار المتقين للثقافة والعلوم والطباعة والنشر ، لبنان – بيروت .

١١٤. المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسيّ الأصل، الجرجانيّ (ت: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).

١١٥. المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١١٦. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥ه)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. – بيروت- لبنان، (د.ت).

١١٧. ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ)، دار السلام - القاهرة/ مصر، ط١ ، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

١١٨. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَميّ الإشبيليّ، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) تحقيق :د. فخر الدين قباوة ،مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

١١٩. المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي)، علي بن الحسن الهُنائيّ الأزديّ ، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت: بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة،ط٢ ، ١٩٨٨ م.

١٢٠. المُنصِف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازنيّ (ت٢٤٩هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

١٢١. المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزيّ، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٣،١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

١٢٢. المُهَذَّب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش، و د. صلاح مهدي الفرطوسيّ، مطابع بيروت الحديثة، ط١، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

١٢٣. موت الألفاظ في العربية، عبد الرزاق بن فرّاج الصاعديّ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (١٤١٨/١٤١٩هـ).

١٢٤. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغانيّ (ت : ١٤١٧هـ)، دار الفكر - بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٢٥. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقيّ الحنفيّ التهانويّ (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالديّ، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت – ط١، ١٩٩٦م.

١٢٦. نتائج الفكر في النحو، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهَيْليّ (ت ٥٨١ه)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.

١٢٧. النحو المصفى ، محمد عيد، مكتبة الشباب ، د.ت .

١٢٨. النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت .

١٢٩. النحو الوافي، عباس حسن (ت : ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥ ، د.ت .

١٣٠. نكث الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) ، علّق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٣١. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين بن محمد عبد الكريم الشيبانيّ الجزريّ المعروف بـ (ابن الأثير) (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاويّ ومحمود محمد الطناحيّ ، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٣٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانيّ البغداديّ (ت: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .

١٣٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداويّ، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.

١٣٤. الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفديّ (ت: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٣٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكيّ الإربليّ (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الجزء: ١ ، ٢، ٣- ١٩٠٠، الجزء: ٤ - ط ١، ١٩٧١ ، الجزء: ٥ - ط١، ١٩٩٤، الجزء: ٦ - ط٠، ١٩٠٠،الجزء: ٧ - ط١، ١٩٩٤.

الرسائل والأطايح:

١. الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث ، أحمد بن سعيد قشاقش ، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ع ١١٧ ، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢م.

٢. ابن سيده صرفيًا ، فائزة علي محمد العزاويّ (أطروحة دكتوراه) ، جامعة بغداد، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م.

٣. أبنية الجموع ومعانيها في نهج البلاغة ، علي تالي صاخي (رسالة ماجستير) الجامعة المستنصرية ، ١٤٣٣هـ ، ٢٠١٢م .

٤. الأبنية الصّرفيّة وشواهدها القرآنية في معجم تاج العروس للزَّبيديّ، (رسالة ماجستير)، عباس فالح حسن المرهون، كلية التربية - جامعة البصرة ،١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥. البلغة إلى أصول اللغة، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاريّ القِنَّوجيّ (ت: ١٣٠٧هـ)، المحقق: سهاد حمدان أحمد السامرائي ((رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات - جامعة تكريت بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر))، رسالة جامعية - جامعة تكريت.

٦. ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبد الرسول سلمان الزيديّ(رسالة ماجستير) ،الجامعة المستنصرية،٢٠٠١م.

٧. ظاهرة النيابة في العربية ، عبد الله صالح بايعر ،(أطروحة دكتوراه)، كليةالآداب ، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧م.

٨. المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسيّ ، علي جابر المنصوري (أطروحة دكتوراه)، كلية الأداب ، جامعة ، عين شمس، مصر ، ١٩٧٦.

الملخص

كان بتوفيق الله أن اخترت موضوع هذه الرسالة التى تقع ضمن الدراسات الصرفية لأهمية هذا الجانب من اللغة ، فتناولت بالدراسة ظاهرة مهمة من ظواهر اللغة وهى ظاهرة المنع ، وأخص بدراستى المنع الصرفى ، فوسمت الدراسة بـ (المنع الصرفى فى المحكم والمحيط الأعظم)، وقد اقتضت مادة البَحث تقسيمه على أربعةِ فُصُولٍ، يَسبِقُهَـا تمهيدٌ، وتتلُوهَا خَاتِمَةٌ ومصادر . أمّا التمهيد فكان عن ابن سيده حياته وعلمه ومنهجه الصرفي في المحكم والمحيط .

أمّا الفصل الأول فكان عن(مفهوم المنع عند العلماء)، وقد درست فيه المنع لغةً واصطلاحاً ، والمصطلحات التي استعملها العلماء وابن سيده للتعبير عن المنع ، والمصطلحات التي تتقاطع في مفهومها مع المنع .

وأمّا الفصل الثاني فكان عن (المنع في أبنية الجموع) ، المبحث الأول خَصّصته لـدراسة (المنع في جمعي السلامة) ، والثاني فكان لـ (المنع في أبنية جموع التكسير) .

أما الفصل الثالث فقد جعلته لدراسة (الميزان الصرفي) وتكون من ثلاثة مباحث، الأول (المنع في أبنية الأسماء) ، والثاني (المنع في أبنية الأفعال) ، وجعلت المبحث الثالث لـ (المنع في أبنية المصادر) .

والفصل الرابع كان يتناول (المنع في قضايا صرفية متفرقة) ، درست فيه (المنع في اسم التفضيل والنسب) ، و(المنع في التصغير وأبنية المفرد والمثنى و في الإبدال) .

بعده جاءت الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها خلال الدراسة .

وختاما أرجو أن أكون قد وُفقت في بحثي المتواضع هذا خدمةً للغة العربية، ليكون قطرة ماء في بحرها الواسع ، وتقرباً لوجه الله الكريم ، فأن لم أوفق فلي شرفا المحاولة والتعلّم وهذا جُهد المقل المقصر والكمال لله وحده ، واستغفره وأعوذ به من أخطائي وزلاتي وتقصيري.

Abstract

God blessing me to choose the subject of this thesis which falls within the grammatical studies of the importance of this aspect of the language, studied an important phenomenon of language phenomena, the phenomenon of prevention, and especially in the study of the morphological prevention, and the study (the morphological prohibition in Muhkim and Al Muheet Al Adam) and required research material to divide into four chapters, preceded by a preface, followed by a conclusion and references. The preface was about Ibn Sida , his life, his knowledge and his grammatical approach in Muhkam and Al Muheet

chapter one was about (the concept of prohibition with the scholars), in which the prohibition was taught language and terminology, and the terms used by scientists and Ibn Sida to express prohibition , and terminology that intersect in its concept with prohibition.

Chapter two was about the (prohibition in the buildings of the collections), the first one devoted to the study (prohibition in the Safety collection), and the second was to (prohibition in the broken masses)

Chapter three made him to study (the morphological balance) and be of three topics , the first (prohibition in the building of names), and the second (prohibition in the buildings of verbs), and made the third section for (prohibition in the (buildings of sources)

Chapter IV dealt with (prohibition in discrete morphological cases), in which it examined (prohibition in the

name of preference and descent), and (Prohibition in miniaturization, and in substitution.

Then came the conclusion, which included the most important results reached during the study.

In conclusion, I hope that in my humble research, I have agreed to serve the Arabic language, to be a drop of water in its vast sea, and to bring it closer to the face of God, if I do not agree, I have the honor of trying and learning, and this is the effort of negligence and perfection for God alone, and his f